جامعة الجزائر 01 يوسف بن خدة

كلية العلوم الإسلامية

قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية

أثر العلماء في الحياة السياسية
دولة بني حماد نموذجا
(408-547هـ / 1017-1252م)

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية

تخصص : حضارة إسلامية

إعداد:

✍ محمد لبزة.

تحت إشراف: أ . د

✍ أحمد شريفي

الموسم الجامعي: 1434_1435هـ/2013_2014م

جامعة الجزائر 01 يوسف بن خدة

كلية العلوم الإسلامية

قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية

أثر العلماء في الحياة السياسية
دولة بني حماد نموذجا
(408-547هـ / 1017-1252م)

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية

تخصص : حضارة إسلامية

إعداد:

محمد لبزة.

تحت إشراف: أ . د

أحمد شريفي

لجنة المناقشة:

أ. د/ محمد الأمين بلغيث رئيسا

أ. د/ أحمد شريفي مقررا

أ. د/ عبدوني حسيبة عضوا

الموسم الجامعي: 1434_1435هـ/2013_2014م

شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل

أتقدم بالعرفان والشكر الجزيل لكل من ساعدني على إتمام هذا البحث

بالنصح والتوجيه وبمصادر ومراجع التوثيق

أخص بالشكر والعرفان، أستاذي الدكتور أحمد شريفي الذي تفضل بالإشراف على هذا

العمل وصبره وتوجيهه على المثابرة والجد

كما أخص بالذكر أيضا **الأستاذ الدكتور محمد الأمين بلغيث**

على ملاحظاته القيمة ومد يد العون طوال مدة العمل

كما أهدي شكري إلى كلية العلوم الإسلامية إدارة وأساتذة وعمالا

وأدعو الله – عز وجل – أن يجازي خيرا كل من مد العون من قريب أو بعيد لإتمام هذا

البحث وشكرا.

الطالب: محمد لبزة

الإهداء

أتقدم بهذا العمل

إلي عائلتي وأخص بالذكر الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما

وإلى جميع ذوي القرابة دون استثناء

إلى إخوتي وأخواتي ... أتقدم بهذا العمل

إلى جميع الأصحاب والأحباب دون استثناء أتقدم بهذا العمل

.

الطالب: محمد لبزة

مقدمة:

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، ثم الصلاة والسلام التامان الأكملان على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد.

يبدو أن مواضيع السياسة أصبحت أكثر القضايا اهتماما للباحثين باعتبار هذا المجال خطير مؤثرة على واقع الأفراد والمجتمعات، وتعد الدولة المجال السياسي الأهم الذي تتفاعل فيه جهود الأفراد والتيارات بمختلف توجهاتها، والأرض الخصبة التي نقف من خلالها على أنماط مختلفة من الحركات الفكرية الفردية والجماعية، حيث يكون الواقع ميزان حقيقي لبناء الكثير من الحقائق الموضوعية الشفافة.

واختيار الدولة الحمادية كعينة يهدف إلى غاية الاستفادة كنموذج لتطبيق هذا الكلام النظري، والتعرف على دور العلماء ضمن المناخ السياسي والثقافي والجغرافي للدولة.

أسباب اختيار الموضوع:

يغلب على الدراسات الأكاديمية اهتمامها بالأحداث البارزة السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى جوانب الحضارة المادية والأدبية دون أن يكون هناك تركيز على طبقات مهمة من المجتمع كانت فاعلة ضمن هذه النشاطات، والدولة الحمادية حضيت منذ البداية بدراسة وفيرة خصوصا وأن تاريخها له ارتباط بالدولة الزيرية، واقتصر ما ذكره المؤرخون والدارسون على تتبع سيرة ملوكها ونشاطاتهم السياسية والعسكرية، مع الإشارة إلى بعض تنظيماتهم وجوانب من حضارتهم المادية .

وفي هذا البحث حاولت إخراج الموضوع عن طابعه الروتيني، وإبراز ملامح أخرى للحياة السياسية داخل الدولة شارك في صناعتها أو تأسيسها طبقة العلماء، من خلال حضورهم الدائم خلال أطوار تاريخ الدولة من التأسيس حتى السقوط ما أثبتته بعض المصادر في تراجمهم وإشارات رغم قلتها إلا أن في مجملها نتائج نوعية عن حركتهم الفكرية والسياسية.

ويعود الفضل في اختيار الموضوع والبحث فيه للأستاذ الدكتور محمد الأمين بلغيث، الذي شجعني على الخوض في غماره وإبراز هذا الجانب الذي لم توفيه حقه الدراسات السابقة.

الإشكالية:

لعب الفقهاء والعلماء على مر العصور في تاريخ المجتمعات والدول الإسلامية دورا هاما، وكانت لهم مساهمة بارزة خلال كل الأحداث تقريبا، خصوصا السياسية منها، وتأرجح دورهم بين المشاركة والتأييد أو المعارضة والانزواء، وفي مجملها تصب في إطار الإصلاح والتقويم والتوجيه، فالمشكلة لا تخرج عن هذه المستويات، وبالتالي فإن الإشكالية تتمحور كالتالي:

- هل كان علماء المغرب الأوسط عهد الدولة الحمادية ينشغلون بالسياسة أم كانت أمور الفقه والشريعة النظرية محور اهتمامهم، وبالتالي هم أبعد الناس عن الواقع؟
- ما مدى حرية العلماء في ممارسة نشاطهم السياسي والفكري؟ وهل لمواقفهم انحياز للحق أم مسايرة للواقع؟
- كيف كان موقف العلماء من السلطة المحلية وصراعها مع جيرانها خصوصا الزيريين؟
- ما هي نوعية المناصب التي تقلدوها، وهل ساهم العلماء في بناء مؤسساتها؟
- هل لعلماء المغرب الأوسط شخصية تميزهم عن بقية الأقطار المجاورة؟
- ما هو المذهب الفقهي المعتمد داخل أجهزة الدولة؟ وما هي مكانة علماء المذهب السني لدى حكام الدولة الحمادية؟

الدراسات السابقة:

يغلب على الدراسات الحديثة اهتمامها بالجانب السياسي وتتبع سيرة ملوكها وإنجازاتهم العسكرية والحضارية المادية مع الإشارة إلى جوانب فكرية لنشاط طبقة العلماء، ومن بين هذه الكتب:

- الدولة الحمادية (تاريخها وحضارتها) لرشيد بورويبة ط 1977م.
- كتاب دولة بني حماد (صفحة رائعة من التاريخ الجزائري) لعبد الحليم عويس ط1980م.
- دولة بني حماد (ملوك القلعة وبجاية) لإسماعيل العربي ط 1984م.

- رسالة ماجستير بعنوان: الجيش في العهد الحمادي للطالب موسى هصام.

- أما الدراسات الأجنبية فركزت على الجانب المعماري والهندسي في القلعة وبجاية خصوصا بعد الحفريات التي أجراها القائد الفرنسي الجنرال دو بيلي (General de beylie)، ولوسيان قولفان (Lucien Golvin) سنة 1956م، توج بكتاب قلعة بني حماد العاصمة البربرية في شمال إفريقيا " La Kalaa des Beni Hammad, une capitale berbère de l'Afrique du Nord"، أما بقية الدراسات الأخرى فركزت على الأحداث السياسية، وأخذت ظاهرة الهجرة الهلالية حيزا مهما من الدراسة باعتبارها أحد أسباب التفكك السياسي والفوضى التي شهدتها المنطقة، إلا أنها لم تخرج عن إطار النقد السلبي في الغالب.

الصعوبات التي اعترضت مراحل البحث:

أولا: قلة المادة العلمية البارزة حول الموضوع.

ثانيا: عدم توفر كثير من المراجع التي يمكن أن تخدم الموضوع مباشرة .

ثالثا: تناثر تراجم علمائها في كثير من الكتب والطبقات والسير والتراجم، ما يجعل مهمة جمع المادة العلمية غاية في الصعوبة، بالإضافة إلى التشابه في الأسماء والكنى لبعض الأعلام.

رابعا: غموض الجانب الحضاري للدولة، وتفرقه بين مصادر كثيرة.

خامسا: ضرورة العودة إلى الكثير من المصادر والمراجع للحصول على أسطر قد تمت إلى الموضوع بصلة.

سادسا: أغلب المصادر تناولت التاريخ السياسي للدولة دون التعرض لنشاط علمائها والحركات الفكرية الداخلية ضمن طابعها الحضاري.

المنهجية المعتمدة:

إن طبيعة الموضوع تفرض على الباحث أكثر من منهج واحد، وهذا أمر منطقي إذا تعلق بالمادة المتناثرة في كتب التاريخ والطبقات والتراجم والنوازل، ولهذا كانت طريقة الاستقراء وتتبع سير هؤلاء الأعلام وموقعهم من الأحداث في خضم المعارك العسكرية والفكرية، ودراسة بعض الظواهر التي ترسخت داخل المجتمع نتيجة نشاط بعض الحركات الفكرية السابقة، وتجددت فيما بعد كموضوع الحسبة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وظهور حركات إصلاحية ضمن هذا المفهوم، وكذلك الحال لبعض مؤسسات الدولة كالقضاء وديوان الإنشاء، وموقع العلماء منها.

كل المعلومات المتوفرة يتم تنظيمها، وبعد الاستقراء والتتبع نصل لبعض الاستنتاجات خصوصا مع وجود بعض الوثائق المهمة لبعض كتاب الدولة المعتمدين، كان لزاما البحث في ثنايا هذه الوثائق لاستنتاج بعض آداب المعاملات الرسمية بين الحاكم والرعية، وطرق نقد السلطة وشروط البيعة والتثبيت، واستنتاج الفكر السياسي لهؤلاء الفقهاء وإعطاء أحكام تقريبية.

وتجدر الإشارة إلى أن صعوبة الحكم على بعض المؤسسات كالقضاء مثلا جعلني ألجأ إلى المقارنة أحيانا ببعض النظم التي كانت عند إخوانهم الزيريين أو المرابطين لاعتبارات منها: التقارب الجغرافي والسياسي بين هذه الدول، وكثرة المعلومات في هذا الجانب كالحياة العامة التي خضعت لمنطق الفقهاء عند المرابطين، وهو مثال جيد للمقارنة والمقاربة في عدة مستويات.

خطة البحث:

كانت خطة البحث استجابة لما توفر لدي من مادة علمية، ولذا قمت بتقسيمه إلى أربعة فصول وخاتمة.

الفصل الأول قدمت فيه لمحة تاريخية عن الدولة الحمادية بداية من التأسيس حتى السقوط والفصل بدوره قسمته إلى أربعة مباحث ، استعرضت قبلها في سطور بعض الآراء حول حدود الدولة السياسية حتى يسهل علي تحديد نسبة العلماء لهذه المنطقة، وكذلك تتبعت مراحل تأسيسها، وترجمت لحكامها من أول مؤسس حتى آخر حاكم سقطت في وقته.

أما الفصل الثاني العلماء مواقف وواجبات، فقسمته إلى مبحثين بداية من:

المبحث الأول: قدمت فيه نظرة عامة حول مفهوم الواجب في عرف الإنسانية ثم تطرقت إلى مفهوم الواجب عند علماء المسلمين، ثم حصرت بعض واجباتهم، وبينت أنها لا تخرج عن إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو ما يعرف الآن بالمعارضة السياسية، وفي الأخير بينت الفرق بين رجل العلم عند المسلمين ورجل الدين عند الغرب المسيحي وخطورة هذا الوصف على الإسلام السياسي.

أما المبحث الثاني: فاستعرضت فيه جملة من مواقف والنماذج السياسية لعلماء قديما وحديثا وبينت أن رغم تنوعها حسب الزمان والمكان إلا أنها ترتبط بقضية التغيير وارتباط الإسلام بالواقع، وفي نفس الوقت إعطاء فكرة عما سنتناوله في هذا البحث.

الفصل الثالث العلماء وسياسة الدولة الحمادية: تكلمت فيه عن العلماء وسياسة الدولة الحمادية من خلال أجهزتها أو من خلال تأسيس بعض المؤسسات التي تحضا بدعم الدولة، وبناء على ذلك قسمته إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: تناولت نظرة شاملة على مؤسسة القضاء وكيفية عمل هذا الجهاز، وأهم العلماء الذين تقلدوا هذا المنصب، وتجربتهم السياسية في هذا المجال ونقدها.

المبحث الثاني: خصصته للحديث عن الحسبة كظاهرة اجتماعية لها تقاليدها وجذورها التاريخية بدية من حركة "أبو عبد الله الشيعي" ثم ثورة الخوارج التي قادها مخلد بن كيداد الزناتي المدعو "بصاحب الحمار"، و"عبد الله بن ياسين" مؤسس دولة المرابطين، وكلها بدأت بثورة إصلاحية تحولت فيما بعد لحركات عسكرية قلبت أنظمة الحكم في المنطقة، وفي هذا تناولنا حركة ابن تومرت الإصلاحية كنموذجا والتي سقطت الدولة الحمادية في وقته.

المبحث الثالث: تكلمت عن منصب الوزارة والشخصيات التي تقلدته، والتجربة السياسية التي مروا بها حيث كانت محصورة في مجالات عسكرية ودور الوساطة.

المبحث الرابع: وفيه موضوع الكتابة وضرورة النشر في حياة الدولة الحمادية، حيث أمكن الوقوف على بعض النصوص السياسية لكتاب علماء معتمدين في الدولة، وبالتالي فهي مثال ونموذج جيد لدراسة الحياة السياسية من خلال وثائقهم.

المبحث الخامس: وفيه موضوع عن اهتمام العلماء بالجهاد من خلال إنشاء الأربطة على تخوم مناطق العدو، وتأسيس العلوم الدينية إلى جانب العلوم العسكرية.

الفصل الرابع: وفي هذا الفصل الأخير تناولت موقف العلماء من السلطة السياسية وهي متباينة وقسمتها إلى:

مبحث أول: موقف العزلة والانزواء، وفيه من فضل الانزواء على طلب العلم أو الترحال من أجله أو فضل الزهد والعبادة أو المجاهدة الميدانية على تخوم الثغور أو اشتغل ببعض الأعمال الخيرية كالطب.

وفي المبحث الثاني: موقف اتسم بالمعارضة إلا أنه أخذ طابعا سلميا إصلاحيا في الغالب ماعدا الثورة الوحيدة التي أطاحت بملك الحماديين مع خلافة عبد المؤمن بن علي، مع تتبع مراحل هذه الحركة فكريا وسياسيا، أما أصحاب الموقف الثاني فاتسمت بأنها سلمية وكان أبرز مؤيديها أتباع الفكر الصوفي الذي اصطلح على تسميتهم "بالغزاليين" وفيه الصراع الذي احتدم بينهم والسلطة المرابطية ومن ورائهم الفقهاء، وكان أبرز من تصدى لهم نزيل القلعة الحمادية "ابن النحوي"، ومن جانب آخر موقف المعارضة السلمية الذي اتخذه مجتمع المغرب الأوسط تجاه الفاطميين أسوة بعلماء تونس وفي هذا أوردنا نصا لفتوى أحد علمائها لسكان مدينة "باغاية".

وفي المبحث الأخير ضمن هذه المواقف نجد موقفا آخر لعلماء فضلوا إما المشاركة أو التأييد وهذا نلمحه من عدة نصوص أوردنا ذكرها، وأعدناها لاستنتاج بعض الآداب العامة بين الراعي والرعية، وذكرنا نماذج لعلماء عاشوا في البلاط هاجروا من المغرب الأوسط، واستعرضنا موقفهم من السلطتين، وعلماء آخرين عاشوا في البلاط الحمادي كابن "حمديس الصقلي" الذي مدح الأمراء في البلاطين، ثم أوردنا شعرا من الأدباء العلماء ممن اختصوا بالحماديين.

نقد المصادر والمراجع:

تنوعت مصادر البحث لدي إلا أن الركيزة هي تلك التي تخدم الموضوع مباشرة من تتبع نشاط العلماء سواء كان سياسيا أو علميا، نبدأ بكتاب:

- الأصفهاني، عماد الدين (ت.597هـ/1201م)، جريدة القصر وخريدة العصر (قسم شعراء المغرب)، احتوى هذا الجزء الكثير من النصوص السياسية المهمة لفحول من شعراء الدولة الحمادية وكتاب علماء محسوبين على السلطة، كأبي عبد الله الكاتب المعروف بالدفرير وله رسالة يستنجد فيها العرب الهلالية من جيش عبد المؤمن الموحدي، وفي نص آخر لأحد كتاب الدولة النبهاء، وهو ابن العالمي أو"القالمي" يعين فيها الامير "يحي بن العزيز" أميرا على الدولة تندرج تحت سطورها آداب عامة في تقليد السلطة وشروط البيعة.

- أبو يعقوب، يوسف التادلي (ت.617هـ/1220م)، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي عبد الله السبتي، من أهم المصادر التراثية التي استطاعت الكشف عن مناقب كثير من الصلحاء والأولياء، وقد ضم بين دفتيه أخبار ما يربو عن سبعة وسبعين ومائتين من أبرز رجالات العلم والولاية بالمغرب، ومنهم أبو يوسف بن النحوي، حيث كشفت رحلته عن محنة معاناة من تسلط فقهاء النظام المرابطي على الحياة السياسية والعلمية داخل حدود الدولة، كما كشفت عن الصبر والمواجهة السلمية التي تحلى بها أتباع الصوفية، في مقابل ذلك أظهرت مدى الحرية الفكرية والسياسية التي كانت تتمتع بها حواظر المغرب الأوسط في ظل حكم الحماديين.

- البيذق، أبو بكر بن علي الصنهاجي (توفي القرن السادس هجري)، أخبار المهدي بن تومرت، مؤرخ هذا الكتاب خادم ابن تومرت و من أنصار دعوته، وبالتالي فهو يحكي أخبار الرجل من منظوره، ويظهره رجلا عالما مصلحا ينكر على واقعه ويصحح المفاهيم المغلوطة ويحتسب على الأمراء بشدة وعلانية، من خلال تجربة هذا المصلح استطعنا الوقوف على بعض المظاهر السلبية والإيجابية لحركة العلماء داخل الدولة.

- رسائل موحدية، جمع ليفي بروفونصال (Lévi - Provençal)، من أهم الوثائق التاريخية التي احتوت نصوصا من تلك الفترة، ومن ضمنها وثيقة تميط اللثام عن مؤامرة مدبرة حين بعث الخليفة عبد المؤمن بن علي رسالة إلى أهالي قسنطينة يعلن فيها احتلال بجاية ويشيد بالفقيهين: الوزير محمد بن علي بن حمدون، وأخيه الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن علي بن حمدون، اللذان انظما مع أقاربهما إلى الموحدين وتقلدا منصبين مرموقين.

- الدباغ، عبد الرحمان (ت.696هـ/1296م)، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج3، وفيه فتوى لأبي إسحاق التونسي من مدينة "باغاية" حول مسألة طلاق ومراجعة، وذكر السائل أن الأمر يتعلق بالطائفة التي تعرف بالمشارقة يعني الفاطميين، فكانت فتواه محور خلاف شديد بين الفقهاء، ومن خلالها استنتجنا نظرة المجتمع لهذه الطائفة ودور العلماء في المواجهة بطرق سلمية علمية.

- ابن رشيق، أبو الحسن (ت.456هـ/1063م)، له كتابان مهمان في التعريف بنفسه ومواطنه الوزير العالم الشهير: الحسن علي بن أبي الرجال الشيباني، تولى الوزارة عهد الفتى الصغير "المعز بن باديس"، فكان صاحب القبض والبسط، وإليه تنسب عملية التحول السياسي والمذهبي داخل البيت الزيري ضد أتباع المذهب الفاطمي، بالإضافة إلى تراجم أخرى لبعض الأعلام في كتابي:

الأول: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، يتألف من جزئين أهداه للوزير أبو الحسن بن أبي الرجال الشيباني.

الثاني: أنموذج الزمان في شعراء القيروان، بالإضافة ترجمته لنفسه، ترجم أيضا لبعض أعلام المغرب الأوسط الذين عاشوا في تونس ونقل لنا جانبا من أشعارهم .

- ابن بشكوال، الصلة (ت.578هـ/1183م)، ج3، احتوى هذا المصدر العديد من التراجم لعلماء المنطقة ككل، من خلال تتبع بعض الإشارات عن حركة هؤلاء الأعلام ونوعية نشاطهم كالقاضي موسى بن حماد الصنهاجي.

- ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة (658هـ)، يأتي هذا الكتاب بعد كتاب الصلة من حيث الأهمية العلمية إلا أنه مهم في هذا المجال لكل باحث مثل تاريخ المقري نفخ الطيب، ولابن الأبار كتاب آخر اعتمدت عليه في تتبع نشاط الصوفية المضطهدين داخل دولة المرابطين، وهو "معجم أصحاب القاضي الصدفي".

- عبد الواحد المراكشي (ت.581هـ/1185م)، المعجب في تلخيص أخبار إفريقيا والمغرب، وهو يوضح الحدود التي وصلت إليها الدولة وخضعت لها في معظم فترات حكامها، وشملت قسنطينة من

الشرق إلى موضع يعرف بسيوسيرات[1] من ناحية الغرب، لكن كما هو معلوم أن مناطق شاسعة من تونس دخلت تحت حكمهم في بعض الفترات، وأيضا من الغرب حتى تلمسان، وفي الجنوب إلى "وارجلان" ما يعطيها امتدادا استراتيجيا واسعا في بعض الأحيان، ولكن الغرض من هذا التحديد هو حصر العلماء الذين ينتمون إلى هذه المناطق، وبالتالي لم أتطرق لعلماء من وهران وخصوصا تلمسان لخروجهم عن سيطرة الدولة في أغلب فترات التاريخ، ومن ناحية أخرى فهو مصدر مهم لاستقاء بعض المعلومات عن دولة الموحدين ونشاط مؤسسها "عبد مؤمن بن علي" الذي استعان ببعض علمائها في إدارة دولته كابن العالمي الكاتب.

هناك مصادر أخرى رغم بعدها الزمني إلا أن الباحث لا يمكن له الاستغناء عنها إذا تعلق الأمر بنشاط العلماء أو الحياة الفكرية والسياسية في المنطقة ككل ومنها :

- المقري، المكنى بأبي "العباس" (ت.1041هـ/1631م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج7، رغم كونه من المراجع إلا أنه مهم في التأريخ لدولة الأندلس وتناول أبعادها الحضارية والثقافية، ومن ضمن التراجم بعض من استوطن من المغاربة الأندلس، أو من شدوا الرحال وسكنو المغرب الأوسط زمن حكم الحماديين "كأبي عبد الملك البوني"، وأبو بكر محمد بن الحسين الشهير "بالميورقي"، ونستطيع أن نقول أن أهمية الكتاب تكمن في إبراز التواصل العلمي الثقافي بين المنطقتين الأندلس والمغرب من خلال حركة العلماء الدائمة .

- ابن خلدون، المقدمة (جزء من تاريخ كتاب ابن خلدون المسمى بالعبر)، (ت808هـ /1406م)، هذا المصدر اشتمل على مقدمات عديدة في علوم شتى تتعلق بحياة البشر وتكوين العمران وقيام الدول وسقوطها، وأجهزتها الإدارية، وباعتباره مغربي كان له لاتصال المباشر بالمنطقة فهو خبير بطبيعة المنطقة ومنه استفدنا في أخذ فكرة عن علاقة العلماء بالسياسة حيث أكد على أنهم أبعد الناس عنها.

[1]- عبد الواحد المراكشي محيي الدين عبد الواحد بن علي التميمي, المعجب في تلخيص أخبار المغرب (من لدن الفتح الإسلامي إلى آخر عصر المحدين), الكتاب الثالث , تحقيق: محمد سعيد العريان , يشرف على إصدارها: محمد توفيق عويصة, ص:474.

- أبو العباس، أحمد بن يحي الونشريسي (ت.914هـ/1514م)، المعيار المعرب والجامع المعرب عن فتاوي أهل أفريقية والأندلس والمغرب، ج10، رغم بعده الفترة التي ندرسها إلا أن هذا الكتاب غاية في الأهمية لاشتماله على النوازل التي طرحها فقهاء الغرب الإسلامي، مثل مسائل في الخروج عن الحاكم ومسائل تغيير المنكر، ومنه يمكن الوقوف على الذهنية التي يفكر بها علماء المغرب الأوسط وعزوفهم عن الخروج على الأنظمة المحلية لارتباط مسائل التغيير بالواقع، وتضمن هذا الكتاب أيضا فتاوي أبي الفضل بن النحوي في مسائل حرق كتاب الإحياء للغزالي.

أيضا من الكتب المهمة التي احتوت مادة علمية مهمة سواء تعلقت بالدولة أو بنشاطات سياسية أو عسكرية في المنطقة :

- ابن الخطيب، لسان الدين (ت.776هـ / 1374م)، أعمال الأعلام (القسم الثالث)، رغم أنه كان قريبا من زمنيا من تاريخ الدولة إلا أن نقله للأحداث اتسم بالاختصار والتعريف بأمراء الدولة مع اعتماده على ابن بسام في حديثه خصوصا عن "بلكين بن حماد".

- ابن خلدون، عبد الرحمن (ت.808هـ/1406م)، كتاب العبر، الجزء 6، هذا المؤرخ متخصص في تاريخ المنطقة وأنساب قبائل البربر وفروعها، حيث ترجم لصنهاجة وإليها ينسب الأمراء الزيريون والحماديون، كما أن تعاطيه للمادة التاريخية يتسم بالموضوعية، وقد استفدت منه في هذا الجانب خصوصا الوزراء الذين اعتمد عليهم الناصر الحمادي من بني حمدون، فضلا عم كتبه عن الدول التي عاصرت الدولة الحمادية كدولة بني زيري، والمرابطين، والموحدين، وتجدر الإشارة أنه كان معاصرا لابن الخطيب وصديقه، وفي هذا الصدد لا ننسى كتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير (ت.630هـ /1233م)، الأجزاء 9- 10- 11، يشكل هذا الأخير مادة غزيرة عن الدولة، بيد أنه يؤخذ عليه تخصصه في سرد الأحداث حسب تسلسلها زمنيا، أيضا عزوفه عن التطرق لمظاهر الحضارة والحركات الفكرية مثلما هي عنايته بأشهر القادة والأمراء وتتبع نشاطهم السياسي.

أما الدراسات الحديثة التي اعتمدت عليها بكثرة وكانت ركيزة بحثي لأسبقيتها في دراسة جوانب تاريخ الدولة الحمادية :

بداية كتاب "دولة بني حماد" (صفحة رائعة من التاريخ الجزائري) لعبد الحليم عويس، فيه إشارات عابرة لكثير من العلماء الذين عرفتهم الدولة ما يسر لي الانطلاق للبحث عن تراجمهم في أمهات الكتب، أيضا كتاب إسماعيل العربي دولة بني حماد (ملوك القلعة وبجاية)، تطرق فيه إلى الصراع السياسي الذي أعقب تأسيس الدولة والنزاع المذهبي الذي تخبط فيه بنو زيري.

أما كتاب الدكتور رشيد بو رويبة "الدولة الحمادية (تاريخها وحضارتها)، فكان مفيدا لي في تطرقه لنشاط بعض الوزراء الحماديين وتباين روايات الإخباريين حول أسمائهم، هذا الإشكال تطرق إليه الهادي إدريس روجي " Hady idris roger " في كتابه "الدولة الصتهاجية " كان من أهم المراجع التي تناولت مسائل عديدة بالنقاش والتحليلات القريبة من المنطق، استعنت بالكثير منها في هذا البحث، أما كتاب "المغرب الأوسط في ظل صنهاجة" لمحمد الطمار فساعدني في التعرف على بعض النظم الإدارية عند الحماديين من خلال مقارنتها بنظيرتها عند الزيريين، وكتاب "مباحث في الفقه المالكي بالمغرب" هو الآخر استعنت به في دراسة مؤسسة القضاء واستقلالية الفتوى عن السلطة، ومسألة عمل بالعرف في الأقطار المغربية، أما إرنست مارسييه "Ernest Mercier" فكان له حديث عن العلاقة المتميزة بين الناصر الحمادي والكرسي الرسولي (الفاتيكان) وتمتع الجالية المسيحية بالحرية في كتابه: تاريخ شمال إفريقيا "Histoire de L'Afrique septentrionale (Berbère) ".

ولدراسة ظاهرة الحسبة في المغرب استعنت بكتاب: "الحسبة المذهبية" للدكتور موسى لقبال، ومنه استطعت بناء الكثير من المعطيات كالطابع الفقهي الذي تمارس فيه هذه العملية، وهو الفقه المالكي غالبا، والعلاقة بين الطائفة الإباضية وأتباع المذهب المالكي في مسألة الحسبة من خلال كتبهم، وللوقوف على ظاهرة "العزابة" أحد تنظيمات الحسبة التي عرف بها الإباضية كان كتاب: العزابة للمستشرق الإيطالي روبيرتو روبيناتشي "Roberto Robenache " مهم لمعرفة أسرار هذا التنظيم وقانونه العالم الذي يسيره مشايخ المذهب للحفاظ على كيانهم الفكري والسياسي.

وباعتبار أن موضوعي اشتمل على ثورة ابن تومرت الإصلاحية بداية من الدعوة إلى التمرد وإعلان العصيان ثم التأسيس، استعنت بكتاب يضع هذه التجربة في ميزان النقد البناء ومنهج التغيير والأخلاق للدكتور عبد المجيد النجار في بحثه حول هذه الشخصية بعنوان "تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت".

وفي التصنيف الذي لجأت إليه لاستعراض مختلف المواقف تجاه السلطة كانت طائفة الصوفية الغزالية التي واجهت بطرق سلمية مخالفيها، وطائفة أخرى ضمن هذا التصنيف نأت بنفسها عن كل نزاع متفرغة للجهاد البحري على الثغور، كل هذا أمكن لي الاستفادة منه من خلال كتاب "المغرب والأندلس في عصر المرابطين" تناول فيها إبراهيم القادري بوتشيش المجتمع، والذهنيات، والأولياء، وكذا كتاب: منوعات محمد حجي للمغراوي محمد, تناول فيه الأبعاد الفكرية والسياسية حول إحراق الإحياء للغزالي، كل هذا سهل دراسة هذا الاتجاه ووضعه في موقف مناسب.

وكانت أكثر المراجع التي انطلقت منها في الترجمة للعديد من الأعلام الذين توزعوا في كثير من مصادر الكتب، الأول هو: "معجم أعلام الجزائر" لعادل نويهض، اعتمد هذا الأخير على التبويب والترتيب الأبجدي للحروف العربية ما يسهل عملية البحث انطلاقا من الهامش، والثاني: "أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة" الجزء الأول، ليحي بو عزيز.

الفصل الأول

لمحة تاريخية عن دولة بني حماد (من التأسيس حتى السقوط)

المبحث الأول: الزيريون من أشير إلى إفريقية

المطلب الأول: مناد بن منقوش.

المطلب الثاني: زيري بن مناد (ت.360هـ/971م).

المطلب الثالث: بلكين بن زيري (ت.373هـ/984م)

المطلب الرابع: المنصور بن بلكين (ت.373/386هـ).

المطلب الخامس: حماد بن يوسف بن بلكين (ت.419هـ/1028 م)

المبحث الثاني: مرحلة الاستقلال وبناء الدولة

المطلب الأول: بناء القلعة.

المطلب الثاني: القائد بن حماد (419446هـ/1028– 1054م)

المطلب الثالث: عهد المحسن بن القايد (446–447هـ/1054–1055م)

المطلب الرابع: بلقين "بلكين" بن محمد (447– 454هـ/1055 – 1062م)

المطلب الخامس: عهد الناصر بن علىناس (454–461هـ) (1062م– 1088م)

المطلب السادس: المنصور بن الناصر (481-498هـ/1081–1104م)

المطلب السابع: العزيز بن المنصور (498–515هـ/1105–1121م)

المطلب الثامن: يحي بن العزيز (515هـ–547هـ/1121م–1152م)

قبل إعطاء لمحة تاريخية عن هذه الدويلة، يجدر بنا تقديم بعض المعطيات عن حدودها السياسية المضطربة من جهة الشرق والغرب، وهي بذلك واقعة تحت تأثير المد والجزر الذي مارسته كغيرها مع مختلف القوى الإقليمية.

هذا ما نجده أيضا في بقية الدول التي نشأت في المنطقة، حيث نلاحظ عدم الثبات والتغير نتيجة التقلبات السياسية الدائمة والصراع المرير الذي تحكمه العصبية في أغلب الأحيان مثلما هو الحال مع فرعي البرانس المتمثلة في قبيلة صنهاجة[1]، والبتر[2] المتمثلة في زناتة لذا كان حكام الدولة الحمادية يدركون التحديات الكبيرة لترسيم حدود مملكتهم، نتيجة وقوعهم في وسط المغرب بين قوتين متصارعتين لعبوا فيها دورا حاسما، حيث شملت فتوحاتهم أراضي زناتة وتملكها في إطار حكم الزيريين[3]، ولم تشهد أراضيهم اتساعا وسيادة إلا في النصف الثاني من عمر دولتهم، لتفقده سريعا بفعل تفاقم المشاكل من بينها هجرة القبائل العربية والغزو النورماني لسواحلها. وقد حددت بعض

(1)- بطن من البرانس البربر، ينسبون إلى صنهاج بن برنس بن بر، وقيل يصوكان بن ميسور ، وقيل ابن المثنى بن المنصور وقيل ابن عميل بن زعزاع. يشكلون حوالي ثلث البربر، ذكر بعض المؤرخين أنهم ينقسمون إلى سبعين بطن منهم بلكان ، وأنجفة ، ولمتونة ، ومسوفة ، وكدالة ... إلخ مواطنهم بالصحراء ، وبلاد المغرب وإفريقية ، فطبقتهم الأولى (صنهاجة الشمال) تنسب إلى بني ملكان بن كرت بن صنهاج، مواطنهم بالمسيلة إلى حمزة (البويرة) إلى الجزائر، المدية ،مليانة ، أي تتحدد مضاربهم غرب مواطن كتامة المنطقة الجبلية المحصورة بين جنوب بجاية إلى غرب جزائر بني مزغنة ، من بطونها :متنان ، وانوغا، بنو مزغنة ، ملكانة ...إلخ. - ينظر: ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، ج6، ضبط المتن ووضع الحواشي، خليل شحادة، راجعه سهيل زكار، بيروت، لبنان،دار الفكر، 1421هـ/2000م، ص:201 وما بعدها. ينظر أيضا : البغدادي،أبو الفوز محمد أمين ، سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، المكتبة العلمية، بدون تاريخ، ص:103.

(2)- كان مادغيس الأبتر جد البرابرة البتر ، وكان ابنه زحيك ومنه تشعت بطونهم . فكان له من الولد فيم يذكر نسابة البربر أربعة .نفوس وأداس وضراولوا ، فأما أداس فصار في هوارة لما يقال إن هوارة خلف أباه زحيك على أمه قبل فصاله فانتسب إليه واختلط بولده، واندرجت بطون أداس في هوارة، وأما نفوس فهم بطن واحد تنسب إليه نفوسة كلها. وكان أوسع قبائل البربر فيهم شعوب كثيرة مثل بني زمور وبني مكسور وماطوسة ، وكانت مواطن جمهورهم بجهات طرابلس وما إليها. ابن خلدون، نفس المصدر، ج6، ص: 149.

(3)- أشار ابن خلدون إلى هذه النقطة بقوله " هذه الدولة شعبة من دولة آل زيري " إشارة إلى التبعية السياسية التي كانت تربطهم ببني عمومتهم في القيروان . ينظر :ابن خلدون، نفس المصدر، ج6، ص: 227.

الدراسات حدودها بما يعرف الجزائر حاليا[1] وأنها لم تتعد حدودها إلا فترات قليلة من الزمن، أين حكمت تونس والقيروان وصفاقص والجريد وجربة.

ويرى عبد الرحمان الجيلالي[2] أن حدودها لم تكن تتعدى حدود عمالتي الجزائر وقسنطينة، بينما يرى عبد الواحد المراكشي [3] أن حدود الدولة من قسنطينة المغرب إلى موضع يعرف بسيوسيرات، ومن ناحية الجنوب فإنها شملت مدينة ورقلة "وارجلان" في أقصى الجزائر، ما يعطيها امتدادا واسعا واستراتيجيا في نفس الوقت، أما سواحلها الشمالية فتمتد على الأغلب[4] من بونة "عنابة" وصولا إلى سيوسيرات القريبة من مدينة وهران وتلمسان[5].

المبحث الأول: الزيريون من أشير إلى إفريقية.

المطلب الأول: مناد بن منقوش.

يعتبر مناد بن منقوش أحد أكبر وأشهر زعماء البربر، ذكر ابن خلدون نسبه في تاريخه بقوله "مناد بن منقوش بن صنهاج الأصغر، وهو صناك بن واسفاق بن جريل ابن يزيد بن واسلي بن سمليل بن جعفر بن إلياس بن عثمان بن سكاد بن ملكان ابن كرت بن صنهاج الأكبر"[6] كان زعيما بين أفراد قبيلته، وعرف بكثرة المال والولد والشهرة بين قبائل المنطقة إلى جانب ذلك لم يعرف عن هذا الزعيم القبلي نشاطا سياسي مع جملة الأحداث التي كانت تعيشها المنطقة في حكم بني الأغلب في

---

(1) -George Marçais , mélanges d' histoire et d archéologie de l'occident musulmane, tom1, articles et conférences, Alger, 1957, p:20

نقلا :عن عويس عبد الحليم، دولة بني حماد، صفحة رائعة من التاريخ الجزائري، دار الصحوة للنشر للتوزيع، القاهرة، مصر، 1411هـ/1991م. ط.2 . ص: 80

(2)- تاريخ الجزائر العام، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 138هـ /1968م .ط.2.ص395.

(3)- المعجب في تلخيص أخبار المغرب, الكتاب الثالث، ص: 474.

(4)- عويس عبد الحليم ، نفس المرجع والصفحة .

(5)- حول حدود الدولة راجع: القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الانشا، ج5، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1340هـ/ 1922م ص: 100. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، 1931م/1350هـ، ص: 25.

(6)- ابن خلدون، نفس المصدر، ج6، ص: 203.

إفريقية، هذا إذا استثنينا إشارة أوردها ابن خلدون في كتابه العبر مفادها أنه كان مقيما لدعوة بني العباس، وراجعا إلى أمر الأغالبة [1]، وإليه تنسب الدولة التي حكم أحفاده إفريقية والمغرب الأوسط طيلة عقود من الزمن.

المطلب الثاني: زيري بن مناد (ت.360هـ/971م).

أول من ملك من الصنهاجيين بالمغرب الأوسط[2]، وهو الذي بنى مدينة أشير وإليه تنسب[3]، كان حسن البنية، حيث أثبت منذ نعومة أظافره حسا مبكرا، تطور فعليا ليجد نفسه في حرب تقليدية مع قبائل زناتة أعداء قبيلة صنهاجة، حيث ظهر تفوقه عليهم بما كان يشنه عليهم من الغارات التي يبيتهم فيها ليلا في أرض مغيلة[4].

إن اندحار وهزيمة فلول قبائل زناتة في المغرب الأوسط يشكل نكبة للمشروع الأموي في الأندلس الساعي لضم المغرب كله إلى دائرة الخلافة الأموية الجديدة، وهذا ما يخدم بالطبع المشروع الآخر والمتمثل في الدولة الفاطمية الحديثة هي أيضا، لذا نجد ذلك التواصل بين الخليفة الفاطمي القائم بأمر الله حوالي (324هـ/935م) مع الأمير الصنهاجي الطموح، واستعداد هذا الأخير لأن يضع سيفه وسيوف أصحابه في خدمة من يدفع له الأجر ويظله بالحماية[5].

([1])- ابن خلدون، نفس المصدر، ص:203.

([2])- هذا إذا استثنينا رواية ابن خلدون السابقة بأن أباه مناد كان ملكا للمغرب الأوسط نيابة عن الأغالبة مقيما للدعوة العباسية. راجع: ابن خلدون، نفس المصدر والصفحة.

([3])- الزركلي خيرالدين، الأعلام، ج3، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، 2002 م/1422هـ.ط.15.ص:63.

([4])- ينظر : النويري أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج 24، تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 1424هـ/2004م .ط.1. ص: 303.

([5])- العربي إسماعيل، دولة بني حماد، ملوك القلعة وبجاية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م/1400هـ، ص:43.

قرر زيري بناء مدينة أشير[1] وبإيعاز أيضا ومساعدة من الخليفة الفاطمي القائم بأمر الله سنة 324هـ/936م، حيث استعان بالبنائين والنجارين الذين أتى بهم من سوق حمزة (البويرة)، والمسيلة، وطبنة[2] كما استعان بالخليفة القائم بأمر الله أيضا الذي بعث إليه بأشهر عرفاء العمارة في أفريقية وغيرها، وقد وصفه الحموي بأنه "موضع خال وليس به أحد مع كثرة عيونه وسعة فضائه وحسن منظره، فجاء بالبنائين من المدن التي حوله... وشرع في بناء مدينة أشير وذلك في سنة 324هـ/936م، فتمت إلى أحسن حال، وعمل على جبلها حصنا مانعا ليس إلى المتحصن به طريق إلا من جهة واحدة تحميه عشرة رجال، وحمى زيري أهل تلك الناحية وزرع الناس فيها، وقصدها أهل تلك النواحي طلبا للأمن والسلامة, فصارت مدينة مشهورة"[3].

([1])- بكسر ثانية ، وياء ثانية ، وياء ساكنة ، وراء مدية ، في جبال البربر بالمغرب في طريق إفريقية مقابل بجاية في البربر، كان أول من عمرها زيري بن مناد الصنهاجي، هناك من المؤرخين من شك في أن زيري هو من بنى آشير لكن أغلب المصادر تدل على العكس، ومن ذلك هذه الأبيات، وهي لعبد الملك بن عيشون:

أيها السائل عن حربنا وعن محل الكفر آشير

وعن دار فسق ظالم أهلها قد شيدت لكفر الزور

أسسها الملعون زيرها فلعنة الله على زيري.

– أبو عبيد البكري بن عبد العزيز الأندلسي، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب (وهو جزء من كتاب المسالك والممالك)، القاهرة، مصر، دار الكتاب الإسلامي، ص:60

([2])- يقع موقع طبنة قرب مدينة بريكة حالية مابين واد بيطام ووادي بريكة، على السفح الغربي للهضبة التي تسيطر على سهل طبنة، لعبت المدينة دورا أساسيا في الدفاع عن إفريقية من الهجمات الزناتية الآتية من الغرب، وكانت المدينة قلعة بيزنطية ذات تحصين منيع أيام عقبة بن نافع، الأمر الذي جعل هذا الفاتح يمتنع عنها في حملته الثانية التي أوصلته إلى المحيط، بقيت طبنة تلعب دورا مهما بعد افتتاحها من طرف موسى بن نصير. بن قربة صالح وآخرون، تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945م وزارة المجاهدين، 2007م، ص:241.

([3])- ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله، معجم البلدان، ج1، بيروت، لبنان، دار صادر، 1397هـ/ 1977م، ص:202.

في هذه الفترة كانت الحرب التقليدية بين صنهاجة وزناتة مشتعلة، حيث أبدى زيري تفوقا واضحا بعد أن استتب له الوضع في القلعة ويعلق صاحب مفاخر البربر بقوله: "استطال على بوادي البربر وظن أن لا غالب له"[1]. قتل في معركة بينه وبين جعفر بن علي الأندلسي[2].

المطلب الثالث: بلكين بن زيري (ت.373هـ/984م)

بعد مقتل زيري بن مناد كان لابد من ملء الفراغ السياسي، فاستدعى المعز لدين الله الفاطمي ابنه بلكين بن زيري وقلده ملك أبيه، هذا بعد أن أنجده الشيعي بالمال والرجال وأخرجه إلى المغرب في أول سنة إحدى وستين وثلاثمائة، فأوغل في ديار زناتة وقتل منهم في مواطن كثيرة خلقا لا يحصيهم إلا الله[3].

جاءت هذه الحملة كرد فعل عنيف على مقتل والده علي يد جعفر بن علي الأندلسي، حيث قتل فيها رئيس الدولة وقائد الجيش الزناتي محمد الخير بن خزر، ودامت الغزوة التي وصل بها إلى المغرب الأدنى خمس سنوات متواصلة 368هـ إلى 373هـ أو من سنة 367هـ إلى 372هـ. حيث توفي في طريق عودته بين سجلماسة وتلمسان في مكان يسمى وركلان أو وركيين لسبع بقين من ذي الحجة سنة 373هـ/983م[4].

تجدر الإشارة إلى أنه بعد انتقال دار الخلافة الفاطمية إلى القاهرة (361هـ/971م)، بعد أن فتحها جوهر الصقلي أصبح بلكين الوريث الشرعي لميراث الدولة الفاطمية في أفريقية والمغرب الأوسط.

([1])- مؤلف مجهول، مفاخر البربر، دراسة وتحقيق، عبد القادر بوباية، الرباط، المغرب، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2005م/1426هـ، ط1، ص: 96.

([2])- ينظر: ابن الخطيب لسان الدين محمد بن عبد الله، أعمال الأعلام، القسم الثالث، تحقيق وتعليق : د.أحمد مختار العبادي،أ. محمد إبراهيم الكتاني، الدار البيضاء، المغرب، دار الكتاب، 1964م/1383هـ، ص: 63.

([3])-ينظر: ابن خلدون، نفس المصدر، ج6، ص: 206.

([4])- نفس المصدر: 207.

المطلب الرابع: المنصور بن بلكين (ت.373/386هـ- 983/996م).

خلف المنصور والده، إذ عينه في حياته واليا لعهده، واعترف له العزيز الفاطمي بالولاية[1] ولقبه "أبوالفتوح" و"عدة العزيز بالله"، إلا أن الأمور سرعان ما تأزمت بعد علم المنصور خبر المكيدة التي دبرها العزيز عندما أرسل سنة 376هـ/986م رجلا يدعى أبا الفهم الخراساني يريد مضارب الكتاميين أنصار الدعوة الأوفياء، وسرعان ما تحول إلى ثورة ضد حكم الزيريين.

بعد عيد الأضحى سار المنصور بجيوشه، فقصد مدينة ميلة ومنه إلى سطيف أين دار قتال شديد فانهزمت كتامة وقتل أبو الفهم مع جماعة من الدعاة ووجوه كتامة[2].

إن سيطرة المنصور على مقاليد الحكم في أفريقية قابلها تمرد أعمامه في مدينة أشير بعد تآمرهم عليه، لكنه وجد سندا قويا من طرف أخيه حماد الذي استعمل الصرامة لقمع طموحهم، فكان جزاؤه أن عقد له المنصور على ولاية أشير وتاهرت. مات المنصور سنة 386هـ، وخلفه ولده باديس "أبا مناد باديس بن المنصور"[3].

المطلب الخامس: حماد بن يوسف بن بلكين (ت.419هـ/1028 م)

كانت هذه الحادثة بداية الظهور الفعلي لحماد على مسرح الأحداث السياسية، وبداية الطموح لقيام دولة له ولأبنائه، وقد" كان شجاعا جوادا، قرأ الفقه بالقيروان وعاش مع أبيه وأخيه المنصور بن بلكين"[4]، هذه الخصال القوية جعلت من الخليفة الجديد لعاصمة الزيريين في القيروان أبا

([1])- تولى الإمارة بمصر العزيز بالله نزار ، المكنى أبا المنصور بعد وفاة والده المعز لدين الله الفاطمي سنة 365هـ/975م، ولد بالمهدية في محرم سنة 344هـ/955م ، وولي العهد بمصر في العاشر لربيع الأول سنة 365هـ. ينظر: ابن عذاري المراكشي أبو العباس أحمد بن محمد، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج1، تحقيق ج.س.كولان و إ. ليفي بروفنسال، بيروت، لبنان، دارالثقافة، 1983م/1404هـ.ط.3. ص: 269.

([2])- ابن الأثير أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني، الكامل في التاريخ، ج7، راجعه وصححه د. محمد يوسف الدقاق، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 1407هـ/ 1987م .ط.1.ص: 431. ينظر: ابن خلدون، العبر، ج6، ص: 167.

([3])- ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، ص: 247.

([4])- الزركلي خير الدين ، نفس المرجع، ج2، ص:271.

مناد باديس –الذي لم يكن يتجاوز عمره 12سنة عند وفاة والده المنصور– يفكر في عقد ولاية أشير لحماد بن أبي الفتوح يوسف بن زيري بن مناد، فخرج عاملا عليها، وأعطاه خيلا كثيرا وكسي وجلبة، ثم اتسعت عمالته وكثرت عساكره وعظم شأنه[1].

في هذه الظروف الحساسة وصل القاضي الباهري من مصر إلى إفريقية في زيارة دبلوماسية استثنائية محملا بسجلين فقرئا بجامع القيروان والمنصورية، أحدهما بولاية أبي مناد وتلقيبه نصير الدولة والثاني بوفاة العزيز بالله وخلافة الحاكم بأمر الله، والجواب عن وفاة المنصور عدة العزيز بالله[2]. وكان معه سجل ثالث ينص على بيعة المنصور ابن باديس.

وحينما أراد باديس أن يؤكد لابنه المنصور هذه الولاية النظرية باقتطاع بعض الأعمال "الولايات" من ملك عمه حماد لمن سيعضدون حكم ابنه فيما بعد، من ذلك فرصة لاختيار نوايا عمه حماد الذي كانت قد وصلته به أمور عنه أنكرها[3]، من جهة أخرى كان الخلاف شديدا بين أبناء زيري وباديس بسبب ولاية العهد، في هذه الظروف كان زيري بن عطية قد استولى على تيهارت، بعد أن هزم جيش القيروان والحماديين (389هـ/999م)، ومن نفس السنة تمرد فلفل بن سعيد في الزاب وطرابلس، بل تحالف معه بعض أبناء عمومته سنة 390هـ/1000م ومنهم ماكسن بن زيري، ولكن سرعان ما انتهت الحرب بمقتل ماكسن وأولاده في 3 رمضان – 27 جويلية (391هـ/1001م)، ومن غرائب الصدف أيضا من نفس السنة "وفاة زيري بن عطية الزناتي صاحب فاس والمغرب كله بعد تسعة أيام من مقتل ماكسن وأولاده، أي في 12 رمضان – 8 أغسطس"[4].

وكعادة حماد الذي كان يتحين الفرص، استطاع أن يفرض شروطه على ابن أخيه سنة (495هـ/ 1002م)، مقابل تقديم الطاعة والحماية وإخماد ثورة زناته من الجهة الغربية بين سنة (395-

---

([1])- ابن عذاري المراكشي ، نفس المصدر،ج1، ص:250.

([2])- نفس المصدر،ج1، ص:257.

([3])- سعد زغلول عبد الحميد – تاريخ المغرب العربي (الفاطميون وبنو زيري الصنهاجيون إلى قيام المرابطين)، ج3، الإسكندرية، مصر، المعارف للنشر، ص: 343.

([4])- سعد زغلول،نفس المرجع، ص:375. ابن عذاري، نفسه، ج1، ص ص: 251-252. ابن خلدون، نفسه، ج6، ص ص:157، 179.

405هـ/1004- 1014م)، وكانت أولى خطواته في هذا المجال بناء القلعة وتمصيرها[1]. بيد أن الحرب لم تنته بسبب الوشاية بين الطرفين وعادت لظاها بعد أن جمع الطرفان الجموع الكثيرة[2]، فكانت البداية بعد توجه حماد إلى "هاشم بن جعفر" أكبر قواد باديس في قلعة شقنبادية، أين هزمه فلجأ إلى باجة، وأثار أهل تونس الذين يدين معظمهم بمذهب أهل السنة على الشيعة[3] سنة 405هـ/1014م، وقتل أتباعهم، وراجع دعوة آل العباس [4].

بعد كل هذه الأحداث خرج باديس في جنده يريد عمه، فلقيه قرب واد الشلف سنة (406هـ/1015م) فهزم حمادا هزيمة مستأصلة ولولا اشتغال العسكر بالذهب لأخذ حمادا أسيرا[5]، عاد حماد إلى قلعته، فحاصره باديس وأمر بالبناء وبذل الأموال لرجاله، ودام الحصار ستة أشهر. ولما كان يوم الثلاثاء التاسع والعشرون من ذي القعدة سنة 406هـ/1015م أمر جنوده بالعرض بين يديه وسره عسكره وأبهجه زيهم، وتمضي الرواية أنه رجع مسرورا بما رآه من كمال حاله ويمضي مقدار من الليل ليلة الأربعاء سنة ست وأربعمائة، حيث قضى نحبه[6]. وحسب تقاليد الحكم المتوارث داخل البيت الزيري بويع لابنه المعز بالمهدية وعمره ثماني حجج[7]، وذلك في ذي الحجة سنة 406هـ/1015م وباشرت جدته أمور الحكم إلى أن توفيت، وكان حسن السيرة محمود الآثار أديبا مجتنبا سفك الدماء إلا في حق[8]، وعرف عن هذا الشاب ميوله السنية تجاه مذهب الإمام مالك، وربما دون علم الشيعة

([1])- د. عويس عبد الحليم ، دولة بني حماد، ص:60.

([2])- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8 ، ص: 86.

([3])- ابن الأثير، نفس الصفحة والمجلد. عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج1، ص:373.

([4])- ابن خلدون، نفس المصدر، ص: 350. ينظر : Louis de Mas Latrie ,Relation et commerce de l Afrique septentrionale ou Maghreb avec Les nations chrétienne au moyen âge, P:3.

([5])- ابن الأثير – نفس المصدر، ج7، ص: 87.

([6])- ابن خلكان أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم، وفيات الأعيان في أنباء أبناء الزمان، ج1، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت، لبنان، دار صادر، 1972م، ص ص:265-266.

([7])- ثماني سنوات. ينظر: النويري، نهاية الأرب، ج24، ص:199.

([8])- محمد بن محمد بن عمر مخلوف ، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج3، القاهرة، مصر، المكتبة السلفية، 1350هـ/1931م، ص: 128.

ولا أهل القيروان[1]. ومر عامان قبل أن يعود حماد لعادته مع انتهازه لأقرب فرصة لحرب عمه "كرامت" صاحب أشير، حينها عزم المعز على قتال عم والده سنة 22 من صفر 408هـ/1017م، فكانت النتيجة أن أسر إبراهيم أخوه، ونجا حماد وقد أصابته جراحة[2]، بعد هذه الحادثة، تقدم حماد من حفيد أخيه المنصور طالبا منه العفو والصلح[3]، لترفع الحرب أوزارها ويقتسموا المظلة ويفترق ملك صنهاجة إلى دولتين[4].

المبحث الثاني: مرحلة الاستقلال وبناء الدولة.

المطلب الأول: بناء القلعة.

إن اختيار حماد لهذا المكان الاستراتيجي لم يكن بمحض الصدفة، فقد كان هذا الموقع محتلا من طرف الرومان كما تدل على ذلك حوائط ذات حجارة ضخمة تنتمي إلى السور القديم، وفسيفساء جميلة من الرخام تمثل انتصارا أمغترين، عثر عليها "بيليه" خلال حفرياته سنة 1908م/1325هـ على بعد 800 متر جنوب المدينة[5]. ويصفها أبو عبيد البكري الذي كان معاصرا لها بأنها "قلعة كبيرة ذات منعة وحصانة، وتمصرت عند خراب القيروان، انتقل إليها أكثر أهل إفريقية، وهي اليوم مقصد التجار , وبها تحل الرجال من العراق والحجاز ومصر والشام، وساير بلاد المغرب"[6]، تشبه في التحصين ما يحكى عن قلعة أنطاكية[7] يتبين للباحث من خلال هذه الوثيقة التاريخية أن القلعة بنيت لغرض تجاري، بالإضافة إلى تمصيرها واحتلالها طريقا رئيسيا في التجارة ولكن كما قال الشريف الإدريسي كانت فيها – القلعة – "ذخائرهم مدخرة، وجميع أموالهم ودار

([1])- د. حسن خضيري أحمد، علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب، مكتبة مدبولي، مصر، 1905م .ط.1. ص:54.

([2])- عبد الحليم عويس، نفس المرجع، ص:65.

([3]) - General De beylie, La klaa des Benie Hammad un capitale Berbère de l'Afrique du nord au XIe siècle ,Ernest Leroux, Paris, 1909 , P:7

([4])- عويس – نفس الصفحة.

([5])- De Beylie- Ibid _P:19

([6])- البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية، ص:53.

([7])- ياقوت الحموي، نفس المصدر، ج4، تحت مادة "قلعة"، ص: 390.

أسلحتهم"[1] بنيت القلعة أو المدينة على نمط المدن العربية، محاطة بسور يبلغ طوله 7كلم، بالإضافة للأبراج القوية والعالية للمراقبة، وبه ثلاثة أبواب رئيسية واسعة منها: باب الأقواس، باب جنان، وباب جراوة، وأهم مباني القلعة المسجد الكبير أو الأعظم، يبلغ ارتفاعه حوالي أكثر من 24م، بالإضافة إلى ذلك اكتشف علماء الآثار الجزائريين سنة 1978م/1407هـ مسجدا صغيرا بقصر المنار يبلغ طوله 1.60م، وعرضه 1.20م، أما القصور التي بناها بنو حماد كان أهمها: قصر المنار، وقصر البحر الذي اكتشفه دي بيلي (De Beylie) سنة 1908م/1325هـ، وكذا قصر السلام[2]. أما قصر الكوكب فلا يعرف عنه شئ ومازال تحت الأنقاض[3].

توفي مؤسس الدولة الحمادية في شهر رجب سنة تسع عشر وأربعمائة 419هـ/1028م[4] تاركا وراءه دولة فتية صارع من أجل تأسيسها، وحارب حتى كرهته الرعية من كثرة غزواته[5]، وتولى الحكم تباعا أمراء حماديون بداية من:

المطلب الثاني: القائد بن حماد (419-446هـ/1028- 1054م)

(1)- الإدريسي الشريف أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز، المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، ليدن، هولندا، مطبعة بريل، 1863م/1279هـ، ص:91.

(2)- خالد بلعربي، البنية العمرانية لمدينة قلعة بني حماد، دورية كان التاريخية، العدد الخامس، سبتمبر2002م/1423هـ، ص ص: 28-30.(www.historicalkan.ca.nt)

(3)- رشيد بو رويبة، الدولة الحمادية (تاريخها وحضارتها)،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1397 هـ/1977م، ص:270.

(4)- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، القسم الثالث، ص:86.

(5)- عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج1، ص: 368. ينظر: مبارك الميلي، تاريخ الجزائر، ج2، ص:198.

قال لسان الدين بن الخطيب "واستقام الأمر للقائد بن حماد لاشتغال المعز بن باديس عنه لما داهمه من العرب، وكان سديد الرأي، عطيم القدر... إلى أن هلك في ذي القعدة سنة ست وأربعين وأربعمائة، فكان ملكه سبعا وعشرين سنة وولي بعده ولده محسن"[1].

المطلب الثالث: عهد المحسن بن القايد (446-447هـ/1054-1055م)

كان كما وصفه ابن خلدون جبارا[2] خالف أمر والده، وأراد عزل جميع أعمامه[3] فخرج إليه ابن عمه بلقين بن محمد بن حماد، وكان واليا على بلد أكربون[4]، فقتله وعاد إلى القلعة فدخلها ليلا وملكها، كانت ولاية محسن ثمانية أشهر وثلاثة وعشرين يوما[5].

المطلب الرابع: بلقين "بلكين" بن محمد (447 – 454هـ/1055 – 1062م)

كان كما وصفه ابن الخطيب شجاعا جريئا على العظائم، سفاكا للدماء، وتحرك من القلعة لحرب زناتة، في صفر سنة أربع وخميس وأربعمائة[6]، ابتدأ حكمه بسفك دم وزيره محسن، واستوزر خلف بن حيدرة، ونكب آل رمان أصحاب بسكرة سنة 450هـ/1058م لمخالفتهم عليه ومحالفتهم الإثبج، ويروى في قصة قتله أنه كان له أخ اسمه مقاتل فمات، واتهم به زوجته "تانميرت" ابنة عمة علناس، فقتلها، فتربص به أخوها الناصر حتى أمكنته فيه الفرصة بتسالة وهو آيب من غزو فاس، فقتله[7].

المطلب الخامس: عهد الناصر بن علناس (454–461هـ) (1062– 1088م)

([1])- ابن الخطيب، أعمال الأعلام،القسم الثالث، ص: 87.

([2])- ابن خلدون، العبر، ج6، ص:229.

([3])- الهادي روجي إدريس ، الدولة الصنهاجية (تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القلان 10م إلى 12م)، ج1، نقله إلى العربية، حمادي الساحلي، بيروت ، لبنان ، دارالغرب الإسلامي ، 1992م/1412هـ.ط.1. ص:290.

([4])- رواية أخرى" أفريون" (aferyoun)ينظر :ابن الأثير، الكامل، ج9، ص:250.

([5])- ابن الخطيب، نفسه، ج3 ، ص:87.

([6])- نفس المصدر والصفحة.

([7])- مبارك بن محمد الميلي، نفس المرجع ، ج2، ص:241.

كان الناصر بن علينا‌س هو الأمير الخامس في هذه الدولة، وقد استقر في الحكم مدة ست سنوات، لكنها كانت صعابا هزم فيها هزيمة كبيرة في موقعة "سبيبة"[1] سنة 457هـ-1064م وخربت القلعة، فلم يتمكن الناصر من الدخول بالدولة في مرحلة الإبداع الحضاري الذي هو حصاد الاستقرار، إلا بعد أن انتقل إلى بجاية، المدينة الرومانية القديمة التي تأسست بداية من القرن الثاني ميلادي[2] وجاء في دائرة المعارف الاسلامية "أنها بلدة قديمة من العصر المسيحي، وبها ميناء مدينة (Saldae) القديمة التي ترسوا بها السفن القرطاجية والرومانية، شكلت جزءا من مجال ملك شرشال (cherchel) جوبا، وأسس الإمبراطور أوغسطين مستعمرة هناك، واستقر مع قدامى المحاربين[3].

نعود إلى الناصر الذي لم يكن يختلف عن سابقيه من الأمراء في سفك الدماء إلا أنه كما قال ابن الخطيب شديد الغيرة على النساء وله في ذلك أخبار مشهورة[4]، تميزت مرحلة الناصر بالكثير من الأحداث السياسية، وبالكثير من الإنجازات الضخمة.

المطلب السادس: المنصور بن الناصر (481-498هـ/1081-1104م)

كان قائما على أمره، حميد الخلال، ضابطا للأمور، يكتب ويشعر، ويذهب في أموره مذهب أبي جعفر المنصور، من رقع الثياب والتحفظ على القليل من الأشياء[5].

ويمكن تقييم دور هذا الأمير من خلال الأحداث، فقد سار تماما وفق سياسة أبيه واستعمل كل الوسائل التي استعملها أبوه، بل اقتفى آثاره في الحزم والعزم والرياسة.[6] توفي سنة 498هـ /1104م

([1])- الهادي روجي، الدولة الصنهاجية، ج1، ص:309.

([2])- Georges Marcais, Les Poteries et faïences de Bougie(collection Debruge), contribution A L'étude de la céramique musulmane, Constantine, D. Braham ,Editeur Karman ,1916,P:3

([3])- H. A. R. GIBB, J. H. Kramers and others , the encyclobaedia of Islam, volume III (A-B), assisted by: B. lewis and others ,under the patronage of the international union of academies , photomechanical reprint , Leiden, E. J. Brill ,1986 ,P:1263

([4])- أعمال الأعلام، ج3، ص: 96.

([5])- نفس المصدر، ص: 97 .

([6])- ابن الأثير ، الكامل، ج10.ص:166 .راجع : العربي إسماعيل، دولة بني حماد، ص:133.

بعد أن نازل أهل تلمسان، وأقلع عنها صلحا بعد سبعة أشهر في ربيع الأخير، ويقال أن أمه سمته لأنه كان يهددها ويتوعدها.[1]

المطلب السابع: العزيز بن المنصور (498-515هـ/1105-1121م)

عرف بالميمون، لولادته ليلة ولاية أبيه، وكانت بداية عهده زوال المدينة العتيدة القلعة la (kalaa) لأنه استوطن مباشرة مدينة بجاية بعد توليه الحكم، عرف عن هذا الأمير حسن الخلق، والاعتدال في الطريقة، وفي زمنه كاتب ملوك زمانه وسالمهم فكانت أيامه أعيادا لحسنها وجمالها.[2]

حاول اتّباع سياسة المهادنة وإصلاح ما أفسدته سياسة أخيه باديس، فعقد الصلح مع زناتة، وصاهر أبناء عمومته في المهدية، بينما ساد الاستقرار والسلم نتيجة عدة ظروف من الجانب المرابطي، منها موت يوسف بن تاشفين (501هـ-1107م)، الذي صالحهم ليكونوا حدا مانعا من الأخطار كالهلاليين.[3]

المطلب الثامن: يحيى بن العزيز (515هـ-547هـ/1121م-1152م)

يعد يحي آخر الأمراء الحماديين، وفي وقته سقطت الدولة نتيجة عدة معطيات من ضمنها تضعضع حكم المرابطين بسبب تعاظم القوى المسيحية في الأندلس، وهزيمتهم في موقعة سرقسطة سنة (512هـ/1118م)، وما تبعها من ثورات متلاحقة، أبرزها ثورة قرطبة (515هـ/1121م)[4]،

وظهور ابن تومرت في المغرب الأقصى حوله جموع من قبائل المصامدة[1]، بعد أن تلقب بالمهدي

([1])- ابن الخطيب، نفسه، ص: 98.

([2])- نفسه.

([3])- سعدون عباس نصرالله، دولة المرابطين في المغرب والأندلس، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية، 1485هـ/1985م.ط.1. ص:160.

([4])- ينظر : د.عصمت عبد اللطيف دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني 510-546هـ/1116-1151م، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1408هـ/1988م.ط.1.ص:28

وجه حملة سنة (517هـ /1123م) لحرب المرابطين.[2]

قال عنه ابن الخطيب بالإضافة إلى كونه فاضلا وحليما، وفصيح اللسان والقلم، ومليح العبارة، وبديع الإشارة، كان أيضا: "مولعا بالصيد مغرما به، كلفا بالملهين، يحضر منهم عنده نحو العشرين، بين رجل وامرأة، من شيوخ وعجائز وحمقى، فكان يستلقي في بيته على الفرش الوثيرة الحشايا، ويستدعي المضحكين وجوارح الصيد، فيختبر هذا البازي، ويتفقد هذا الكلب، ويستنهض هذا المضحك في النوع الذي سلكه، فيلهيه ويضحكه"[3].

كان دخول عبد المؤمن بن علي لمدينة بجاية بداية زوال الدولة الحمادية، وآخر أمرائها يحي بن العزيز، فهل يمكن أن يتحمل المسؤولية الكاملة تجاه ماحصل لملك آل حماد؟

قال حسين مؤنس في معرض حديثه عن هذا الأمير ما نصه "وكان العرب الهلاليون قد دخلوا المغرب الأوسط وقضوا على عمرانه ولم يستطع هذا الأمير إعادة الدولة إلى ما كانت عليه"[4].

هذه النظرية تشترك مع نظيرتها الاستشراقية، نجد في ذلك أرنست مرسي (Ernest mercier) في كتابه الأول الصادر عام 1875م/1291هـ بعنوان "تاريخ استقرار العرب بإفريقا الساحلية"، وفي كتابه الثاني الذي طبع سنة 1888م/1305هـ بعنوان "إفريقيا الساحلية من الأزمنة البعيدة إلى الفتح الفرنسي"، وفي كتاب "قلعة بني حماد عاصمة بربرية لإفريقيا الشمالية في القرن الحادي عشر" تطرق الجنرال دو بايلي (le général de Bey lie) إلى الهجرة وحملها مسؤولية أفول الحضارة الحمادية

([1])- هي أكبر مجموعة قبلية أمازيغية مغاربية، من شعوب البرانس نسبة إلى جدهم الأعلى مصمود بن برنس، ومن قبائلهم: آصدان وتينملل، وحاحة، ودكالة، وركراكة، وغمارة، وكدميوة، وكنفيسة، وهرغة، وهنتاتة، وهيلانة، ووريكة، وواوزكيت ...، تمتد مواطن مصمودة من منطقة الريف شرقا، إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن البحر المتوسط شمالا، إلى تخوم تامسنا، ودكالة جنوبا. وتشمل جبال الأطلس الكبير، حيث تنتهي عند سفوحها المتصلة بإقليم السوس. ومنها تتجه حدودهم شرقا مع اتجاه السلسلة الجبلية، حيث بداية جبال الأطلس الأوسط، على مشارف تازة، وتادلا. وهناك تجاورهم قبائل صناكة (صنهاجة)، ينظر: ابن خلدون، العبر، ج6، ص ص: 427-446- 460- 472.

([2])- عبد الواحد المراكشي، نفسه، ص: 259.

([3])- ابن الخطيب، نفسه، ج3، ص:99.

([4])- معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، 2004، ص:172.

وأيضا في كتاب "المغرب الأوسط في عهد الزيريين" تطرق الأكيولوجي الفرنسي ليسيان غولفان (Lucien Golvin) إلى ما اعتبره نهاية حضارة المغرب الوسيط، وحمل القبائل الهلالية مسؤولية الانحطاط،[1] كل هذه الدراسات لا تلخص الأسباب الحقيقية لزوال تاريخ الدولة الحمادية، وقد أشار الوزير السابق مولود قاسم في مداخلة له –بعد أن استعرضت ندوته سبب سقوط الدولة في بجاية– إلى مضمون هام هو غاية القول في سقوط الحضارات؛ قال: "لقد ذكر ابن خلدون[2] بكل وضوح الأسباب التي مهدت لانهيار دولة بني حماد هي نفس الأسباب التي وقعت بالنسبة لدولة المرابطين، وبقايا الزيريين في تونس، ونفس أسباب سقوط الموحدين، وهي نفس الأسباب التي قضت على الدولة الفاطمية، والعباسية، وبابل، وآشور، قرطاجة، وآثينا، هذه الأسباب هي الانحلال الذي يعقبه الاحتلال.[3]

هذه الحقيقة ستبرز جليا عندما نستعرض حقائق وردت في رحلة ابن تومرت لحواضر المغرب الأوسط عهد الدولة الحمادية، كشفت عن حالة التميع والانحلال داخل المجتمع رغم كثرة العلماء ومدارس العلوم التي تزخر بها مدنهم.

([1])– د. علاوة عمارة – (الهجرة الهلالية وإشكالية انحطاط حضارة المغرب الإسلامي الوسيط)،العدد الرابع , مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، أكتوبر 1425هـ/2004م، ص:38.

([2])– في إشارة إلى مقدمة ابن خلدون ، وهو الجزء الأول من تاريخه الكبير في تاريخ العرب والبربر.

([3])– أنور الجندي، ظلال في الملتقى الثامن (صلاة العصر في قلعة بني حماد)، العدد 38 , الجزائر، مجلة الأصالة ، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، شوال 1326هـ / أكتوبر 1976م، ص: 148.

الفصل الثاني

العلمـــاء مواقـــف وواجبـــات

المبحث الأول: واجبات العلماء السياسية

المطلب الأول: بين الواجب والسياسة

المطلب الثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الفرع الأول: شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الفرع الثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والضروريات الخمس

المطلب الثالث: الحسبة

المطلب الرابع: المعارضة السياسية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

المطلب الخامس: مجال رقابة العلماء

الفرع الأول: إقامة العدل

الفرع الثاني: التحذير من الظلم

الفرع الثالث: الحفاظ على المال العام

الفرع الرابع: الدفاع عن العقيدة الإسلامية

المطلب السادس: نظرة حول العالم ورجل الدين في المفهوم الغربي

المبحث الثاني: مواقف ونماذج سياسية للعلماء

المطلب الأول: أبو مسلم الخولاني والخليفة معاوية بن أبي سفيان رضي لله عنه.

المطلب الثاني: محنة الإمام مالك رحمه الله.

المطلب الثالث: ابن سحنون وولاية القضاء.

المطلب الرابع: الإمام محمد بن يوسف السنوسي وبغضه لأهل السلطان.

المطلب الخامس: يوسف بن تاشفين وقاضي ألمرية أبو البراء.

المطلب السادس: الشيخ محمد بن علي بن الحاج وأمير فاس.

المطلب السابع: القاضي يحيى بن معمر والعرب الشاميين.

المطلب الثامن: النشاط السياسي للشيخ الطاهر بن عاشور، والشيخ عبد الحميد بن باديس.

المبحث الأول: وجبات العلماء السياسية.

المطلب الأول: بين الواجب والسياسة.

يكثر الحديث اليوم عن الواجب كمصطلح يدخل في عدة مفاهيم سياسية وقانونية واجتماعية وحتى اقتصادية، وهذا بعد السجال الطويل الذي مرت به الإنسانية لتحديد حقوق الإنسان وفق قوانين ومواثيق دولية منذ سنة 1984م/1405هـ، فجاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي تم الإعلان عن ما يسمى "الإعلان العالمي لواجبات الإنسان".

ولهذا نجد أسماء كبيرة من كتاب الحضارة الغربية مولعة بالكتابة في مجال الأخلاق بحثا عن الأسوة والقدوة الحسنة في الحياة وإيجاد معيار واضح لمفهوم الأخلاق أو الدافع الداخلي الذي يطلقون عليه اسم الواجب، فهاهو "صموئيل سميلر" الإنجليزي يصدر كتابا تحت اسم "الواجب" حيث ضمنه مختلف صور ونماذج أبطال الرجال ونوادرهم، أما الفيلسوف الألماني "كانط إيمانويل" صاحب الصيت الواسع في أوروبا وخارجها فقد أصدر سنة 1788م/1203هـ كتاب "نقد العقل العملي"، وفي سنة 1785م/1200هـ أصدر كتابا آخر باسم "ميتا فيزيقا الأخلاق" إلى غير ذلك من الأعمال في هذا المضمار.

يقول جون ستيوارت ميل: "إنه مهما قوي علينا باعث الهوى فلا نزال نشعر بفضل قوته علينا، وإنه لو شئنا أن نتغلب عليه لفعلنا، بذلك نشعر، ولو شعرنا بغيره لنا من ذلك ذلة واستخذاء ويأس من بلوغ حد الكمال"، فهذا الفيلسوف يرى الواجب نابع من ذات الإنسان يفرضه على نفسه بمحض إرادته دون قانون خارجي، أما "جيتا" فقد تساءل في حديثه عن الواجب فقال: "ما الواجب؟ هو أداء أعمال يومك" وقال أيضا "ما أحسن الحكومات؟ هي التي تعلمنا كيف نحكم أنفسنا"، بل هناك من يلغي نظرية الأخلاق ويطلقون العنان لشهواتهم وغرائزهم، يقول أحدهم "الضمير يتركنا جبناء"[1].

([1])- السباعي محمد، تأدية الواجب، مكتبة مصر للنشر، مصر، بدون تاريخ الطبعة.ط.1. ص ص: 19-15

هذه توطئة لمفهوم الواجب في عرف الإنسانية عموما قبل الحديث عن موضوعنا الأساسي واجب العلماء السياسي، وهو لا يخرج عن هذا الإطار الإنساني، إلا أنه يستمد أصوله (الواجب) من الفقه وهو السياسة الشرعية، والسياسة الشرعية هي فقه المعاملات المتعلق بأفعال المكلفين، فالواجب في الإسلام يدخل ضمن أقسام الحكم التكليفي، وهو ما كان طلب الفعل فيه على سبيل الجزم بحيث يتعلق الذم بتاركه[1]، ويقسم الفقهاء الواجب ثلاثة تقسيمات:

أ- باعتبار ذاته إلى واجب معين لا يقوم غيره مقامه مثل الصلاة، وإلى واجب لا بعينه وهذا هو واجب التخيير مثل كفارة اليمين حيث يجوز الإتيان بواحدة منها.

ب- باعتبار وقته إلى مضيق كصوم رمضان، وموسع كالصلوات الخمس

ج- باعتبار فاعله إلى واجب عيني على كل شخص، وواجب على الكفاية إذا قام به من المسلمين من به الكفاية خرج من تخلف عنه من المأثم.

أما القدر الزائد على الواجب في المفهوم الشرعي فلا يعد من لوازمه كالنوافل في العبادات بل يقتصر على الفرض فقط[2].

هذه نظرة عامة لفقه الواجب عند فقهاء وعلماء المسلمين، وهو يدخل في عموم السياسة الشرعية المنظمة الثابتة بنصوص الوحي أو المصلحة دون أن تخالفه, أما ابن خلدون في معرض حديثه عن معنى الخلافة والإمامة، فهو يفرق بين نوعين من السياسة قال: (فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها كانت سياسة عقلية، وإذا كانت مفروضة من الله بشارع يقررها ويشرعها كانت سياسة دينية)[3]، أما ابن نجيم الحنفي[4] -رحمه الله- (ت.947هـ/1540م) في تعريف

([1])- الجيراني محمد بن حسين بن حسن، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، دار ابن الجوزي, السعودية، 1427هـ/2006م، ط5، ص:290.

([2])- الجيراني، نفس المرجع، ص ص: 294-239.

([3])- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة (وهي مقدمة الكتاب المسمى العبر وديوان المبتأ والخبر..)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م،ط1،ص:150

([4]) - البحر الرائق شرح كنز الدقائق في فروع الحنفية، ج5، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ/1997م، ط1، ص: 18

السياسة الشرعية بأنَّها "فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي". وهذا ما يجعل التعريف قاصرا على الجنايات والعقوبات، ويرى أبو الوفاء بن عقيل الحنبلي – رحمه الله – (431 - 513هـ) السياسة الشرعية: "ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول –صلى الله عليه وسلم– ولا نزل به الوحي، وقد قيده بقوله: "ما لم يخالف ما نطق به الوحي"[1]

وفي هذا التقييد أن تضاف الشريعة كمصدر أساسي تستقي منه مادتها القانونية، ورغم ذلكم فالبيان قاصر إذا حصرنا المصطلح على أمور الدولة والحكم، وإنما هي القيام على شئ بما يصلحه[2]، وساس فلان الدواب يسوسها سياسة قام عليها وراضها وأدبها[3].

يصعب إيجاد مفهوم واضح لهذا المصطلح بالنظر إلى ارتباطه بتطور نظام الحكم إقليميا ودوليا، ولا يفهم معناه إلا بما يضاف إليه، يقول الدكتور جيمس أندرسون عن مصطلح السياسة بأنه "يستخدم للإشارة إلى سلوك الفاعل سواء كان مسئولا حكوميا أو لجنة أو جهة رسمية أم مجموعة منهم لتعمل في نطاق أو نشاط معين وهو معنى يلائم شيوع المصطلح في أوساط العامة" وفي تحديد آخر لهذا المصطلح يقول بعد استعراضه لجملة من التعريفات أن "السياسة هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع"[4]

إن العلماء ورثة الأنبياء، ولذا فإن واجباتهم لا تختلف كثيرا عن طبيعة واجبات ومهمات الأنبياء والرسل – عليهم السلام – وأعظم هذه المهمات هي:

([1]) – ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ج1، حقيق: نايف بن أحمد الحمد، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار علم الفوائد، مكة المكرمة، العربية السعودية، 1428هـ/2007 م، ط1، ص:29

([2])– الزبيدي محمد مرتضى، تاج العروس، ج4، فصل السين باب السين، مادة (سوس) , المطبعة الخيرية بجمالية مصر، 1306هـ1888م.ط.1. ص:169

([3])– البستاني بطرس، محيط المحيط (قاموس مطول للغة العربية)، تحت مادة (سوس) , مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1987م،1408هـ طبعة جديدة، ص: 440 .

([4])– صنع السياسات العامة، ترجمة الأستاذ الدكتور عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص: 14

المطلب الثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

يعتبر العلماء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أوجب الواجبات، ومن آكد قواعد الدين التي لا يتم حفظه إلا بهما، ولا يستقيم حال للمجتمع ولا صلاح للعباد والبلاد في معاشهم وميعادهم إلا إذا قام من الأمة من ينوب عن الآخرين في تحقيق هذا الأصل العظيم قال الله تعالى: " **الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ**"[1] قال العلماء رضي الله عنهم: الذي دل عليه حكم هذه الآية، إنما هو الإمكان والقدرة والاستطاعة من كل من يمكنه الله في الأرض، وإن لم يفعل فهو مؤاخذ آثم[2]، وقد أورد الفقهاء تعريفات مهمة لتحديد مفهوم المصطلحين منها:

أولا– المعروف[3]: يطلق على كل ما تعرفه النفس من الخير وتطمئن إلي. وهو اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله والتقرب إليه والإحسان إلى الخلق وهو من الصفات الغالبة، بمعنى أنه معروف بين الناس إذا رأوه لا ينكرونه.

ثانيا– المنكر[4]: هو ضد المعروف وهو ما عرف قبحه نقلا وعقلا.[5]

وقد قسمه العلماء بين آمر ومأمور، فمن ذلك ما ذكره الشيخ "عبد الرحمان بن أبي بكر بن داود" في طبقات الناس من الآمرين و المأمورين والمتخلفين، وأن القائم بالإنكار المجتهد في حصوله

([1])– سورة: التوبة، الآية: 121.

([2])– البيانوني أحمد عز الدين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة لصاحبها عبد القادر محمود بكار، القاهرة، مصر، 1420هـ/1999م، ط2، ص: 9

([3])– ينظر: مجد الدين بن الخطيب، النهاية في غريب الحديث، ج3، مادة (عرف) ، تحقيق: طاهر أحمد زاوي، محمود أحمد طناحي، المكتبة الإسلامية ، ص:212. ابن منظور محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، ج1، مادة (عرف)، دار صادر، بيروت، لبنان. ط.1. ص:747.

([4])– ينظر: ابن منظور، لسان العرب مادة (نكر) ج3، ص:31.

([5])– السبت خالد بن عثمان، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أصوله ضوابطه آدابه (سلسلة تصدر عن المنتدى الإسلامي)، العربية السعودية، 1995م/1416هـ.ط.1. ص ص :25 - 26

خليفة الله تعالى وخليفة رسوله وهم العلماء العاملون واالعباد المتزهدون أرباب القلوب والعزائم الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم"[1].

ونظرا لحساسية المهمة التي تشمل مختلف فئات المجتمع بدرجات متفاوتة باعتبارها قضية عقدية في المقام الأول قبل أن تكون سياسية محضة، أوجد العلماء قواعد مهمة وضوابط دقيقة لتأخذ العملية سيرها الصحيح في طريق التصحيح.

الفرع الأول: شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الشرط الأول – الإيمان: ولا يكون من أهل ذلك من هو كافر بالدين وعدو له.

الشرط الثاني – العدالة: وهي شرط كمال[2].

الشرط الثالث – القدرة على تغيير المنكر: فالعاجز ليس عليه إلا الإنكار بقلبه[3].

الفرع الثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والضروريات الخمس

قال الشاطبي: "والحفظ لها يكون بأمرين:

أحدهما: ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود. والثاني: ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم.

فأصول العبادات راجعة إلى حفظ الدين من جانب الوجود كالإيمان والنطق بالشهادتين والصلاة والزكاة والصيام والحج وما أشبه ذلك، والعادات راجعة إلى حفظ النسل والمال من جانب الوجود، وإلى حفظ النفس والعقل أيضاً لكن بواسطة العادات.

([1])- الكنز الأكبرِ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تحقيق الأستاذ الدكتور: مصطفى عثمان حميدة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م .ط.1. ص: 268.

([2])- هذا الشرط لا يمنع المسلم إن كان فاسقا أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ولكن أمره ونهيه لا يأتيان بثمرة على الغالب كقول الشاعر: وغير تقي يأمر الناس بالتقى طبيب يداوي الناس وهو سقيم.

وقال آخر: يا واعظ الناس قد أصبحت متهما إذ عبت منهم أمورا تأتيها.

([3])- أحمد عز الدين البيانوني، نفس المرجع، ص ص: 37-40.

والجنايات ويجمعها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ترجع إلى حفظ الجميع من جانب العدم"[1].

المطلب الثالث: الحسبة.

لغة: مصدر احْتِسابِكَ الأَجر على اللّه تقول فَعَلْته حِسْبةً واحْتَسَبَ فيه احْتِساباً والاحْتِسابُ طَلَبُ الأَجْر[2].

وبالكسر وهو الأَجْرُ واحْتَسَبَ فلان ابناً له أَو ابْنةً له إذا ماتَ وهو كبير وافْتَرَطَ فَرَطاً إذا مات له ولد صغير لم يَبْلُغِ الحُلُمَ وفي الحديث مَنْ ماتَ له ولد فاحْتَسَبَه أَي احْتسب الأَجرَ بصبره على مُصيبتِه[3].

واحْتَسَبَ بكذا أَجْراً عند اللّه والجمع الحِسَبُ وفي الحديث مَن صامَ رمضانَ إِيماناً واحْتِساباً أَي طلَباً لوجهِ اللّهِ تعالى وثَوابِه[4].

والحِسْبةُ اسم من الاحْتِسابِ كالعِدّةِ من الاعْتِداد والاحتِسابُ في الأَعمال الصالحاتِ وعند المكْرُوهاتِ هو البِدارُ إِلى طَلَبِ الأَجْرِ وتَحْصِيله بالتسليم والصبر أَو باستعمال أَنواعِ البِرِّ والقِيامِ بها على الوَجْهِ المرْسُوم فيها طلَباً للثواب المرْجُوِّ منها[5].

تعددت التعريفات الفقهية للحسبة، وغالبية الفقهاء كانوا يركزون على جانب الوظيفة والاختصاص، فطالما أن الحسبة تتعلق بالمنكرات الظاهرة فقد انصب تعريفهم على هذا القدر المتفق عليه، ولعل الماوردي الفقيه الشافعي كان أول من حاول صياغة تعريف اصطلاحي للحسبة في كتابه

([1])- أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات، تقديم بكر بن عبد الله أبو زيد، ج2، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه:مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، العربية السعودية،1417هـ/1997م .ط.1.ص ص: 18- 20.

([2])- ابن منظور، لسان العرب، ج1، مادة (حسب)، ص: 314.

([3])- نفس المرجع والصفحة.

([4])- نفس المرجع والصفحة.

([5])- نفس المرجع والصفحة.

المشهور "الأحكام السلطانية" فقال: "إنها أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله" وقد انتشر التعريف وتداوله الكاتبون في القديم والحديث وزاد عليه البعض كالشيرازي وابن الأخوة عبارة (وإصلاح بين الناس)[1].

يقول شيخ الإسلام بن تيمية: "وجميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سواء في ذلك ولاية الشرطة، وولاية الحكم، أو ولاية المال وهي ولاية الدواوين المالية، وولاية الحسبة"[2]، وهذا يعطينا فكرة عن الاختصاصات التي تدخل في عملية الحسبة وهي مؤسسات الدولة في عمومها.

المطلب الرابع: المعارضة السياسية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ترى غير المجتمعات الإسلامية منظور المعارضة في الدولة حق للفرد، ولذا نراها تسير على درب ما يسمى الآن حقوق الإنسان، وحرية الأفراد والجماعات... إلى غير ذلك من الشعارات الداعمة للحرية في وجود السلطة السياسية، فظهرت التعددية في شكلها الحالي سواء كانت فردية ولديها وسائلها التعبيرية الحرة أو جماعية منظمة لتجاوز فكرة الأحادية والاستبداد في الرأي.

يتبادر إلى ذهن الكثير من الناس مفهوم الدولة الإسلامية أنه لا يقبل المعارضة وحرية الرأي، وأن الرفض يعني عدم القبول والخروج عن الحاكم، وهذا المنظور الضيق لا ينسجم مع ما ذكرناه سابقا من هذا الأصل العظيم في الإسلام، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ أن الحاكم والمحكوم يشتركان سواء – وفق درجات وشروط – في القيام عليه كواجب شرعي قبل أن يكون مصلحة سياسية دنيوية، فالسلطة اليوم ما هي إلا أداة لتحقيق إرادة الشعب، وضمان حقوقهم الأساسية من الحرية والعدالة... ومتى عجزت السلطة عن هذه الشروط المبرمة تأتي المعارضة كبديل سياسي تختاره الأغلبية لتحقيق أهدافها، وهذه هي النظرة الغربية المؤسسة لفقه الخلاف والمعارضة، وتعود إلى مؤسسها الأول جون ستيوارت ميل حيث وضع لها شروط وهي:

([1])– د. محمد كمال الدين إمام، أصول الحسبة في الإسلام (دراسة تأصيلية مقارنة)، دار الهداية، القاهرة مصر، 1406هـ/1986م .ط.1. ص: 15.

([2])– ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص:11.

أولا: إذا ما أجبر أي رأي على السكوت، فإن ذلك الرأي، لكل ما نستطيع معرفته على نحو مؤكد، يمكن أن يكون صحيحا. وإنكار هذا هو افتراض بأننا معصومون من الخطأ.

ثانيا: على الرغم من كون الرأي المقموع على خطأ، فإنه قد يحتوي على بعض النسبة من الصواب أو الحقيقة، وغالبا ما يكون الأمر كذلك، بما أن الرأي العام أو السائد في أي موضوع كان نادرا ما يكون صائبا تماما، وقد لا يكون صائبا على الإطلاق، فإنه فقط من خلال اصطدام الآراء المتعاكسة، يمكن أن تكون هناك فرصة للمتبقي من الحقيقة لكي تتوفر.

ثالثا: حتى ولو لم يكن الرأي المستلم حقيقيا فحسب، بل كان الحقيقة كاملة ؛فإن لم تعاني من مواجهة المنافسة، وتخضع لها فعلا، على نحو فعال وجاد، فإنها ستؤخذ على نحو الغطرسة أو الإجحاف من قبل الذين يستقبلونها،مع استيعاب قليل لها أو شعور قليل بأسسها المنطقية[1]

ينطلق الفكر الغربي من نظرية سلبية السلطة تجاه الفرد الذي تتوق نفسه دائما للحرية، ولذا فإن القيود ضرورية في هذه الحالة للحد من هذه التجاوزات المفترضة، أما المعارضة السياسية في الإسلام فتندرج تحت إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وهو واجب على كل مسلم أينما حل، في البيت، في المعمل، في الشارع... الخ. وهو فرض عين على الأمة لا يسقطه إلا قيام فئة أو جماعة بهذا العمل العام[2]، بينما المعارضة في الفكر الغربي ليست فرضا ولا واجبا بل هي حق ليس أكثر لمنع السلطة السياسية من الإستبداد بالحكم، أما أنها قضية اجتماعية فلا.

والمقصود بالوجوب في الإسلام أن الشريعة أوجبته، فهو أمر تعبدي من أجل أعمال الأنبياء والرسل تأتي في أولوياته نشر دعوة التوحيد ومحاربة كل أشكال الإنحراف التي تخالف مبدأ دعوتهم، وبذلك يستقر أمر الخير والمعروف بين الجماعة، ويقضى على المنكر والفساد بتعاون الصغير والكبير والحاكم والمحكوم[3]، ويبقى أمر أكثر حساسية وهو تأكيد الشريعة على وجوب الطاعة للحاكم سواء

([1])- ميل جون ستيوارت، عن الحرية، ترجمة هيثم كامل الزبيدي، بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص ص: 63-64.

([2])- العسكري عبود، أصول المعارضة في الإسلام، دار نمير، دار معد، دمشق، سوريا، 1997م/1418هـ .ط.1. ص: 45.

([3])- عودة عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، ج1، دار الكاتب العربي، بيروت، لبنان، بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص: 493.

وصل للسلطة عن طريق الشورى بموافقة أهل الحل والعقد أو عبر وسائل القوة والنفوذ مادام ملتزما بتطبيق الشريعة لقوله تعالى: " **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ**"[1]، أما الفكر الغربي فينظر على أساس المعارضة الدائمة للسلطة، أو المعارضة من أجل المعارضة.

المطلب الخامس: مجال رقابة العلماء.

يصعب تحديد وظيفة العالم في إطار الدولة الإسلامية، فمن صلاحياته التدخل في كل ما يمس قضايا الشريعة لأنهم يرون مسؤولية تبعات الإخلال بقواعدها يقع على عاتقهم قبل أن تكون مسؤولية الحاكم، والتاريخ الإسلامي يحفظ لنا العديد من الأمثلة لصناعة الحياة السياسية ليس في إطار الدولة فحسب وإنما في حياة الأمة بصفة عامة.

الفرع الأول: إقامة العدل.

الأصل في الحكومة أنها مسؤولة على إقامة العدالة الاجتماعية، فبتطبيقها يجلب الأمن والاستقرار ولا يتحقق ذلك إلا إذا قام على سدته مؤهلون مخلصون مؤتمنون، ولكن ما نلاحظه من خلال الأمثلة العديدة قديما وحديثا غير ذلك فكان لزاما التدخل من أجل منع بذور الزوال والانهيار الأكيد لأي سلطة مهما كانت قوتها وجبروتها، ولأن المهمة بالغة الخطورة تحتاج من ألهمه الله البصيرة والحكمة في القول والعمل، وقبل ذلك العلم الصحيح بالكتاب والسنة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأصل ذلك العلم؛ فإنه لا يعلم العدل والظلم إلا بالعلم"[2] ونلاحظ ذلك جليا في وقوفهم مع حجم الأحداث السياسية الكبرى في عهد الصحابة موقف الإنصاف وعدم التجريح والشك في النوايا، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله" ومعلوم أنا إذا تكلمنا فيمن دون الصحابة، مثل الملوك المختلفين على الملك، والعلماء والمشايخ المختلفين في العلم والدين، وجب أن يكون الكلام بعلم وعدل لا بجهل وظلم؛ فإن العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال. والظلم محرم مطلقا، لا يباح قط بحال.

([1])- سورة النساء، الآية: 59.

([2])- مجموع الفتاوي، ج28، جمع وترتيب عبد الرحمان بن محمد بن بلقاسم، ساعده ابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، تحت إشراف وزارة الأوقاف، المدينة المنورة، العربية السعودية، بدون رقم الطبعة، 1425هـ/2004م، ص:134.

قال تعالى: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ)[1]"[2].

الفرع الثاني: التحذير من الظلم.

الظلم من أقبح الذنوب وأخطرها على الجميع ومتى تفشى داؤه واستفحل في كيانات الدولة وأفرادها، كانت بوادر السقوط الحقيقي والنهاية الحتمية وفق السنن الكونية ، فعلى العلماء تفقد حال السلطة إن هي وفت بالتزاماتها من حفظ الدين والقيام على حقوق الناس الأساسية، وتذكيرها متى استدعت الضرورة لإقامة العدالة، وقد أورد ابن خلدون فصلا في مقدمته بعنوان: (الظلم مؤذن بخراب العمران) وهذا ما أجمع عليه العلماء ولا خفي عن أحد من الفقهاء، أن العدل هو أساس السلطان والظلم ممحقة للعمران، ولهذا كانت أول خطبة سياسية ألقاها الخليفة الأول أبو بكر –رضي الله عنه– على مجمع من الصحابة بين فيها منهج الحكم الإسلامي الأصيل، قال بعد أن أثنى على الله تعالى "أما بعد أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أرجع عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا خذلهم الله بالذل، ولا تشيع الفاحشة في قوم إلا عمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم، قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله"[3].

الفرع الثالث: الحفاظ على المال العام.

([1])– سورة المائدة، الآية: 8.

([2])– منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج5، تحقيق: محمد رشاد سالم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، العربية السعودية، 1406هـ/1986م .ط.1. ص:126.

([3])– ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر ، البداية والنهاية ، ج9، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، 1418هـ/ 1998م .ط.1. ص:415.

يقصد بالمال العام في الفقه الإسلامي، هي أموال مخصصة للانتفاع المباشر، لأفراد الأمة؛ كالطرق والأنهار ونحوها، أو للمنفعة العامة المباشرة؛ كالحصون، أو غير المباشرة؛ كالمعدات اللازمة لها.

ومن ثم لا يجوز تملكها، ولا تمليكها مادامت هذه الأشياء على حالتها، منتفعا بها الانتفاع الذي أعدت له[1]. والحفاظ على المال العام تشمل التأكد من مدى الالتزام بالتوجيهات التي وضعت أساسا لحفظه للصالح العام وفق نصوص الكتاب والسنة، ولهذا نجد أن المؤسسات المصرفية التي تعمل بالنموذج الإسلامي في تعاملاتها المالية استحدثت هيئات للرقابة الشرعية وأخرى للفتوى[2].

ولما كانت مصلحة حفظ المال العام يكفلها الدين الإسلامي، وتوجب على من استرعاه الله أمر الرعية القيام على أمرها وتوجيهها في خدمة الصالح العام، ويمنع كل أشكال الاستغلال بما فيها المناصب التي أوكلت لهم لأداء هذه المهمة، كان هذا الواجب الديني كما فهمه الخليفة عمر – رضي الله عنه – يأمر ولاته ممن توسعت دائرة ثرائه أن يشاطره ماله بيت مال المسلمين رغم معرفته أنه من كدهم، ومن أجل ذلك أيضا أنكر سفيان الثوري – رحمه الله – على الخليفة المهدي في حجه لما دخل عليه.

"قال عبد الله بن صالح العجلي: دخل سفيان على المهدي فقال: سلام عليكم، كيف أنتم يا أبا عبد الله؟ ثم جلس فقال: حج عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأنفق في حجته ستة عشر دينارا، وأنت حججت فأنفقت في حجتك بيوت الأموال.

قال: فأي شيء تريد؟، تريد أن أكون مثلك؟، قال: فوق ما أنا فيه ودون ما أنت فيه"[3].

الفرع الرابع: الدفاع عن العقيدة الإسلامية.

([1])– د. بن محمد الطيب أوهاب، حماية المال العام في الفقه الإسلامي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،1422هـ/2001م .ط.1. ص ص: 22-23.

([2])– ينظر: الشوبكي، دراسات وأبحاث مبادئ الرقابة على أعمال الإدارة العامة في الأردن، ص 31. عطية، البنوك الإسلامية، ص: 73.

([3])– ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص:387.

تعتبر العقيدة خط المواجهة الأول بالنسبة للأمة الإسلامية عامة ولعلماء الأمة خاصة أمام كل خطر يشوش صفاءها ويعكر نقاءها، ولذا كان لزاما على أهل الحجة والبيان –قبل غيرهم– الرد على المنكرين الطاعنين فيها.

والعقيدة في الإسلام: هي المسائل العلمية التي صح بها الخبر عن الله ورسوله، والتي يجب أن ينعقد عليها قلب المسلم تصديقا لله ورسوله[1]، وتندرج تحتها علاقة المسلمين بغيرهم من المعاهدين والمستأمنين والذميين والحربيين من الناحية العقدية وما يتبعها من ولاء وبراء لا يجوز لأحد المساس به.

ولذا نجد علماء السلف يصبرون على أشد أنواع البلاء إذا تعلق الأمر بحدودها، وهذا ما أثبتته الأحداث الكبرى في تاريخ المسلمين السياسي ولعل موقف الإمام أحمد بن حنبل مع الخليفة المأمون والمعتصم من خلق القرآن أكبر مثال على ذلك، ومن جهة أخرى نجد علما آخر أفنى حياته يناظر ويصحح وهو شيخ الإسلام ابن تيمية صاحب المواقف العتيدة والمناقب العديدة، ونذكر أنه ناظر جملة من علماء عصره في مجلس نائب السلطنة الأفرم بدمشق سنة 705هـ/1305م، حيث أمر الأمير بقراءة رسالته المسماة "العقيدة الواسطية" على مجمع من العلماء في مذاهب المسلمين الأربعة واعترض بعضهم على قوله فيها "ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل"[2]، ومنهم شيخ مشايخ الطرق الصوفية صفي الدين الهندي (644هـ-715م)، والقاضي كمال الدين الزملكاني الشافعي (667هـ- 727م)، واتضح بعد ذلك أن المحرض على هذه الفتنة هو شيخ المالكية ابن مخلوف[3]، والشيخ نصر المنبجي[4]، وهما من ألد أعداء الشيخ، وكان ابن تيمية قد كشف جهل ابن مخلوف في فتاوى عديدة، وكشف فساد عقيدة المنبجي وأنها مثل عقيدة ابن عربي الحلولي الاتحادي، ومن الطوائف الضالة التي تحداها في مناظرة علنية ليكشف زيغها وتلبيسها على الأمراء والملوك وأجنادهم طائفة الرفاعية المعروفة "بالبطائحية"

([1])– د. عمر سليمان الأشقر، العقيدة في الله (سلسلة العقيدة في ضوء الكتاب والسنة)، دار النفائس، الأردن، 1419هـ/1999م .ط.12. ص: 12.

([2])– ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، العقيدة الواسطية، ويليها المناظرة في العقيدة الواسطية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1346هـ/1945م .ط.4. ص:30.

([3])– ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص:54.

([4])– ينظر في ترجمته: ابن كثير، نفس المصدر، ج14، ص55.

المعروف عنهم الدجل والسحر والشعوذة، قال شيخ الإسلام – رحمه الله –: "وقد تقدمت لي معهم وقائع متعددة بينت فيها لمن خاطبته منهم ومن غيرهم بعض ما فيهم من حق وباطل، وأحوالهم التي يسمونها (الإشارات) وتاب منهم جماعة، وأدب منهم جماعة من شيوخهم"[1].

المطلب السادس: نظرة حول العالم ورجل الدين في المفهوم الغربي.

هناك فرق كبير بين العالم المسلم الذي حددت مواصفاته واستفاضت كتب الفقه والأصول في تحديد مفهوم المجتهد ومنه التعريف التالي: "من قامت فيه ملكة الاجتهاد، أي القدرة على استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، وهو الفقيه عند الأصوليين، فلا يعتبر الشخص مجتهدا ولا فقيها إذا عرف الأحكام الشرعية بطريق الحفظ والتلقين، أو بتلقينها من الكتب، أو من أفواه العلماء بلا بحث ولا نظر ولا استنباط"[2].

أما فيما يخص الشروط التي وضعها العلماء لبلوغ درجة الفقه والاجتهاد في مسائل الشريعة؛ منها معرفة اللغة العربية، معرفة آيات كتاب الله على وجه الإجمال، ومعرفة آيات الأحكام على وجه التفصيل، وكذلك السنة النبوية صحيحها وضعيفها وحال رواتها، المعرفة بأصول الفقه، المعرفة بمواضع الإجماع، ومقاصد الشريعة، وأخيرا الاستعداد الفطري للاجتهاد[3].

وقد ذكرنا فيم سبق أن العلماء هم بدورهم رجال سياسة في الدولة الإسلامية، لأنهم أقرب الناس من غيرهم لفهم أحكامها ومقاصدها، ولذا نجد العلماء دائما إلى جانب السلطة يمارسون سياسة التقويم والمواجهة حسب الأحوال نصحا أو مواجهة أو اعتزال، أما رجل الدين في المفهوم الغربي، فهي قصة طويلة عاشتها أوروبا من أجل التحرر من سيطرة رجال الكنيسة وباباواتها التي وقفت في وجه كل حركة إصلاحية، متهمة رجال الفكر والعلم والفلسفة بالخروج عن تعاليم الدين

([1])– ابن تيمية تقي الدين أحمد، مناظرة ابن تيمية لطائفة الرفاعية، قدم لها وعلق عليها: عبد الرحمان دمشقية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1409هـ/ 1989م، ط2، ص: 12.

([2])– زيدان عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة قرطبة، بيروت، لبنان، 1987م/1407هـ، ط6، ص: 402.

([3])– ينظر: د. عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص ص: 402-405.

المسيحي الذي يمنحهم القداسة، إن لم يكن بأنفسهم فبنسبتهم[1]، ولذا كانت حركة التغيير في أوروبا التي استأصلت جذور الدين من الحياة السياسية، والاقتصادية، الاجتماعية، والأخلاق.

إن كلمة "رجال الدين" اصطلاح أجنبي أطلقه الغربيون على الباباوات والقساوسة والرهبان وصفا لهم، وتحييدا لهم بعد الثورة التي قامت من أجل التخلص من قبضتهم وإبعادهم عن الحياة السياسية التي أفسدوها، وهذا ما يعطينا فكرة عن خطورة وصف علماء المسلمين برجال الدين من طرف المستشرقين والعلمانيين.

المبحث الثاني: مواقف ونماذج سياسية للعلماء.

يقال أن الحقيقة ما شهد بها الأعداء، وفي هذا الصدد نورد مقولة أحد المستشرقين في حق علماء الأمة الإسلامية، يصف بها جانبا من أمانتهم وصدقهم في تعاملهم مع السلطة السياسية.

(1)– د. سفر بن الرحمان الحوالي، العلمانية، دار الهجرة، العربية السعودية، بدون رقم طبعة وتاريخها، ص: 134.

يقول غوستاف لوبون: "ماعرفت البشرية أعدل من المسلمين، ولا ريب أنها كلمة حق، فإذا رأينا صور الفقهاء، واستعرضنا مواقف القضاة آمنا حقا بأن العدل أساس الملك، وأن الله ينصر الذين يقيمون العدل ويقسطون في الحكم.

ولقد كان فقهاء المسلمين أمناء على الشريعة صادقين مع ربهم وأنفسهم في مواجهة الملوك والحكام ولا يخافون ولا يهابون، يقولون كلمة الحق في وجه كل باغ وظالم، وكانوا علماء أعلاما وجدوا لكل أمر مخرجا، ولكل مسألة جوابا، ولكل مشكلة حلا، وكانوا عقولا نافذة، وقلوب مؤمنة، لا ترجوا غير رضاء الله، وقد أضاء الله لها القلوب والعقول والنفوس، فعرفت الحق ومضت إليه غير وانية"[1].

انطلاقا من هذه الشهادة المهمة من أحد أقطاب الفكر الغربي ورموز حضارتها نستهل بحثنا في معرض الحديث عن العدالة الحقة التي ما عرفتها البشرية إلا في عصر الحضارة الإسلامية بشهادات أعدائها فضلا عن النماذج العديدة والأمثلة الكثيرة من المسلمين أنفسهم.

ومن الملاحظ أن انشغالات هؤلاء العلماء شملت جميع مناحي الحياة السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية، مما يؤكد النظرة الشمولية واختصاص الإسلام بإدارة حياة الإنسان الذي استعمره الله هذه الحياة ليكون خليفته، قال تعالى: ((**ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ**))[2]، فجاء من هذه الأمة من يشهد ولا يستشهد وينذر ولا يوفي، وظهر فيهم الضعف والخور والبعد عن هذا الدين، والصد عن سبيل الله، ولكن العناية الإلهية تحيط به وتحفظه من انتحال المبطلين وتأويل الجاهلين قال تعالى: ((**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**)[3]، واستمر هذا الحفظ إلى قيام الساعة، ولهذا قال –صلى الله عليه وسلم–: ((لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يظرهم

([1]) – نقلا عن: أنور الجندي، مواقف تاريخية حاسمة من حضارة التوحيد، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1414هـ/1994م، ط1، ص:84.

([2]) – سورة يونس، الآية: 14.

([3]) – سورة الحجر، الآية: 9.

من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس)[1]، وفي حديث آخر يبين النبي عليه السلام أن الله يبعث على رأس كل قرن من يجدد لها دينها، ويبين لها أحكام الكتاب والسنة، فقال –صلى الله عليه وسلم– ((إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها))[2]، فلم تخل الأمة يوما من علمائها عبر تاريخها الطويل حتى في فترات ضعفها وتأخرها العلمي، ولم يغب يوما أهل الحق عن نصرته في أوقات الشدة وعظم البلاء من أعدائها المتربصين بالداخل والخارج، رغم قلة عدد أتباعه ومريديه، وكثرة أهل الباطل ومنتسبيه.

وفي مبحثنا هذا نتناول بعض المواقف المهمة لجملة من علماء الأمة في مختلف الأزمنة والأماكن، حيث تنوعت أدوارهم وجهودهم حسب مقتضيات الشريعة وما تمليه عليهم مصالح الدين والأمة، سعيا منهم لتصحيح المفاهيم المغلوطة وإصلاح واقع المسلمين، وتسييس الحياة بمنهج الإسلام القويم.

إن العجب كل العجب ممن يشكك في علاقة الإسلام بالسياسة هل هما متضادان أم هل يمكن الجمع بينهما**!؟** وفي الحقيقة أن هذه النظرة لم تطرح إلا في عصور متأخرة تبنتها تيارات ليبرالية وعلمانية في مجتمعنا، إذ يرى المتتبع لواقعنا اليوم مفهوم السياسة مرادفا للكذب والتحايل والخداع وتحقيق الأهداف –في منظورهم– يحتاج إلى كل الوسائل الأخلاقية منها وغير الأخلاقية للوصول للأهداف، وفي الواقع أن هذه المفاهيم تستمد نظرتها من الواقع المتعفن وتردي أوضاع المسلمين في جميع الميادين، أما الإسلام السياسي –كما يطلق عليه اليوم– فهو بعيد عن الكذب والتحايل والخداع، وينطلق من وسائل أخلاقية وقيم تمليه عليه قواعد الإسلام النقية والسياسة النظيفة.

المطلب الأول: أبو مسلم الخولاني والخليفة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

(1) – حديث صحيح اعتمده الكثير من العلماء .رواه الصحابي الجليل عقبة بن عامر رضي الله عنه . ينظر: العسقلاني أحمد بن علي بن حجر، موافقة الخبرالخبر في تخريج أحاديث المختصر، ج1، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي وآخر، مكتبة الرشيد، الرياض، العربية السعودية، 1419هـ/1998م.ط.3. ص: 179.

(2) – حديث صحيح مشهور، رواه الحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه . ينظر: أبو حجر العسقلاني، هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة ومعه تخريج الألباني للمشكاة، ج1، تحقيق: علي بن حسن بن عبدالحميد الحلبي، دار ابن القيم، الدمام، العربية السعودية، 1422هـ/2001م.ط.1.ص:163.

نبدأ بالنموذج الأول من المواقف، وفيه تظهر نوعية العلاقة القائمة بين السلطة وعلمائها في تقبل النصيحة، إذ كانوا يرون من صلاحياتهم التدخل في صلاحيات الحاكم وتنبيهه في قضايا قد تخفى عليه، أو قد نسيها بفعل كثرة انشغالاته في الدولة.

فهذا أبو مسلم الخولاني أحد التابعين روي أنه كان يدخل على الخليفة الأول في الدولة الأموية وينصحه أينما وجده، فقد دخل يوما مسجد دمشق ومعاوية رضي الله عنه على المنبر، فقال له: (إنما أنت قبر من القبور إن جئت بشيء كان لك شيء وإلا فلا شيء لك، يا معاوية لا تحسبن أن الخلافة جمع المال وتفريقه، وإنما الخلافة القول بالحق، والعمل بالمعدلة، وأخذ الناس في ذات الله، يا معاوية إنا لا نبالي بكدر الأنهار ما صفا لنا رأس عيننا، يا معاوية وإياك أن تميل على قبيلة من العرب فيذهب حيفك بعدلك. قال ثم جلس فقال معاوية يرحمك الله يا أبا مسلم، يرحمك الله يا أبا مسلم)[1].

في فترات الخلافة الإسلامية وفي عصرها الأول الذهبي كانت هذه المهمة مشتركة بين الجميع – النصيحة – لاسيما وأنهم قد تلقوا أساليبها مباشرة عن صاحب الشرع النبي صلى الله عليه وسلم، وبقيت الأمة على تقاليدها حتى بعد أن أصبحت ملكا عضودا، نرى ذلك الترابط المتواصل دائما بين السلطة وعلمائها.

المطلب الثاني: محنة الإمام مالك رحمه الله.

لاشك أن العلماء الأعلام في أي زمان نابتهم ظروف الدهر ومشاكل السلطة ما نعجز عن سرده وذكره خاصة أيام الدولة الأموية والعباسية وكثرة الأحداث المتتالية؛ فهاهم الأئمة الأربعة كل منهم أصابته محنة، فالإمام أبو حنيفة دعي إلى القضاء فأبى لأنه إذا قبل القضاء عند الخلفاء

(1)- ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسين، تاريخ مدينة دمشق، ج27، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غلامة العموري، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1415هـ/1995م، ص ص: 222 -223

العباسيين فقد أقر بهم، وليس هذا هواه، فسجن وتوفي في السجن، والإمام الشافعي كادت تقع عليه الواقعة لولا لطف الله به حين كان في اليمن وقضى بحكم الله على كبار المتسلطين، فاتفقوا مع الوالي أن يرسل إلى الرشيد بتهمة أن هواه مع أهل البيت ضدهم، فدعي إلى الخلافة، ودعي بالنطع، ولكن الله سلم، والإمام أحمد سجن وضرب ضربا مبرحا بفتنة خلق القرآن.

أما الإمام مالك – رحمه الله – فقد أصابته المحنة مثل إخوانه واختلفوا في سببها، والأكثر أن سببها فتواه بعدم وقوع طلاق المكره، وذلك أن أوائل الخلفاء العباسيين كانوا يريدون أن يوثقوا بيعة الناس لهم بالأيمان والطلاق والعتاق ويكرهون الناس على ذلك.[1]

فهذا مالك يبطل بيعة الخليفة انطلاقا من مسألة فقهية ويعرض نفسه مباشرة مع السلطة السياسية في الدولة العباسية ومع حاكمها القوي أبو جعفر المنصور، وهو يعلم أن للإمام مالك شعبية لو استغلها إلى جانبه ستميل معه العامة في صفه ويبطل دعوى مناوئيه في البيعة بالإكراه، بل سينال البيعة عن رضى على الأقل من طرف الغالبية، هذا من جهة ومن جهة أخرى يعتبر موقف الإمام مالك انتصارا للحق في مسألة قد يظن فيها بعض منتسبي العلم التساهل مع حجم الأحداث السياسية الكبرى في ذلك الوقت، ومع ميلان ميزان القوة للسلطة السياسية الحاكمة أيضا، فكان جزاءه أن ضرب بالسوط[2].

قال الجياني: "بقي مالك بعد الضرب مطابق اليدين، لا يستطيع أن يرفعهما، وارتكب منه أمر عظيم، فو الله مازال مالك بعد ذلك الضرب في رفعة من الناس وعلو إعظام، حتى كأنما كانت تلك الأسواط حليا حلي به"[3]

([1])– المقدسي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، مناقب الأئمة الأربعة، حققه سليمان مسلم الحرش، دار المؤيد، العربية السعودية، بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص:39.

([2]) – اختلف في سبب محنة الإمام مالك، رحمه الله، فقيل أنه كان يفتي بتحريم زواج المتعة، وقيل بسبب تقديمه للخليفة عثمان بن عفان على الخليفة علي بن أبي طالب، رضي الله عنهما. ينظر: القاضي عياض أبو الفضل بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج2، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، طبعة وزارة الأوقاف المغربية، المغرب، 1403هـ/1983م .ط.2. ص ص: 130-131.

([3]) – القاضي عياض، نفس المصدر والصفحة.

وفي موقف آخر لإمام دار الهجرة نراه يرفض طلبا آخر للخليفة أبي جعفر المنصور وهارون الرشيد بفرض مذهبه على الأمة خاصة أهل العراق الخارجين، فكان رد الإمام قويا ويحتج في كل مرة أن الصحابة اختلفوا في الفروع وتفرقوا وكل عند نفسه مصيب[1].

هذه السياسة الحكيمة كان لها الأثر في أتباع هؤلاء الأئمة من أصحاب المذاهب علما وعملا وحتى مواقفا، فأصبحت سياسة العلماء تعرف مسبقا انطلاقا من مذهبه الفقهي ونسبته لإمامه، ومنه يمكن القول أن الأئمة الأربعة بالإضافة إلى كونها مذاهب فقهية، فإنها مدارس سياسية بامتياز تختلف في نظرتها للحكم وطريقة تغيير الواقع حسب أصول فقه الواقع لديها.

إن انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي لعب فيه دور كبير نخبة من علماء أفريقية ويأتي في مقدمتهم عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقب بسحنون قاضي إفريقية (ت. 240هـ/854م)، درس على يد جملة من علماء عصره في رحلة قادته لبلاد المسلمين كان آخرها المدينة المنورة، وبعد عودته لعب دورا بارزا في بلاده أفريقية ومسقط رأسه خاصة القيروان.

المطلب الثالث: ابن سحنون وولاية القضاء.

ذكر ابن أبي العرب أنه قال: لما عزل ابن أبي الجواد، قال سحنون: "اللهم! ول هذه الأمة خيرها وأعدلها !" فكان هو الذي ولي بعده.

ولما تمت ولايته، سار حتى دخل على ابنته خديجة؛ وكانت من خيار النساء قال: "اليوم ذبح أبوك بغير سكين!"[2] فعلم الناس قبوله للقضاء.

وكان رحمه الله يؤدب الناس على الأيمان التي لا تجوز، من الطلاق والعتاق حتى لا يحلفوا بغير الله، ويؤدبهم على سوء الحال في لباسهم ونهى عنه، ويأمرهم بحسن السيرة والقصد، وهو أول من نظر

([1]) – أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج6، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص: 332.

([2])– حديث النبي، صلى الله عليه وسلم، (من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين) رواه أحمد والأربعة وصححه ابن خزيمة وابن حبان . ابن حبان محمد بن حبان البستي، الثقات، ج7، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1393هـ /1973م.ط.1. ص:390.

في الحسبة من القضاة، وأمر بتغيير المنكر، وأول من فرق حلق البدع من الجامع، وشرد أهل الأهواء منه وكان الذين يحضرون مجلسه من العباد أكثر من طلاب العلم.

وهو القائل: "من لم يعمل بعمله، لم ينفعه العلم، بل يضره، إنما العلم نور يضعه الله في القلوب؛ فإذا عمل به نور الله قلبه؛ لم يعمل به، وأحب الدنيا، أعمى حب الدنيا قلبه، ولم ينوره العلم!" [1]

إن الوظيفة الحقيقية للعالم هي كما تصورها ابن سحنون في ضرورة مشاركة هذه الفئة الفعالة في الحياة الاجتماعية، وخوض معترك الحياة التي لا تختلف عن مهمة رجال السياسة اليوم في تنظيم الحياة الاجتماعية للأفراد وصناعة القرارات الكبرى في الدولة، رغم أن فئة العلماء العاملين من أقران الأئمة ومن تبعهم عرف عنهم الرفض التام لمناصب القضاء والعمل إلى جانب الحاكم خاصة إذا كان من أصحاب المظالم، إلا أن للبعض رأي آخر يمليه عليه اجتهاده الخاص ونظرته لمقتضيات الحال ومصالح الدين والأمة، وهذا ما نلاحظه على القاضي ابن سحنون الذي ولي قضاء القيروان (234-240هـ/848-854م).

فكان صاحب النفوذ الأكبر ليس في القضاء فحسب بل في جميع شؤون الدولة على عهد الأغالبة، وهو بذلك يؤكد نظريته في ضرورة العمل بالعلم وتطبيقه من موقع نفوذ وسلطة قوية، قال بعض الحكماء "العلم خادم العمل، والعمل غاية العلم، فلولا العمل لم يطلب علم، ولولا العلم لم يطلب عمل، ولأن أدع الحق جهلا به، أحب إلي من أدعه زهدا فيه"[2].

المطلب الرابع: الإمام محمد بن يوسف السنوسي وبغضه لأهل السلطان.

وإلى علم آخر من أعلام المغرب الأوسط وهو محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب الإمام السنوسي يقرر الحقيقة نفسها وهي دور رجال العلم في إظهار الحق والعمل به واستشكال الواضح

([1]) – النبهاني أبو الحسن بن عبد الله بن الحسين، تاريخ قضاة الأندلس، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م .ط.5. ص ص: 28-30.

([2]) – الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي ، اقتضاء العلم العمل، تحقيق: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا، 1404هـ/1984م، ص:15.

وتوضيح المشكل، يقول رحمه الله: "العالم حقا من يستشكل الواضح ويوضح المشكل لسعة فهمه وعلمه وتحقيقه، فهو الذي يحضر مجلسه"[1].

إلا أنه روي عن هذا الفقيه بغضه لأهل الدنيا وذوي السلطان، وعدم الاشتغال بهم، بل أنه كان يتجنب مسالكهم ويعتذر في رسائله في إجابة دعواتهم مثلما هو الحال في رسالة مطولة لأحد السلاطين بعث بها إليه في مدرسة سيدي الحسن أبركان، ومر عليه أناس على خيول مع ثياب فاخرة فسأل عنهم فقالوا له خواص السلطان، فجعل وجهه للحائط وغطاه حتى جازوا ولم يروه، بل إنه لا يقبل أعطياتهم، ويقبل عطية غيرهم ويدعو لهم[2].

وحتى نوضح هذه الحقيقة بأمثلة من تاريخنا ونقارن نضرة العلماء المرتبطة بمصالح الآخرة والدنيا، بما يقابلها من سياسة الأمراء المرتبطة في غالبها بمعطيات واقعية حسب ما يظهر لهم من علومهم القاصرة، وفي ذلك يقول الباحث العلامة محمد علي التهانوي في بيان أنواع السياسة "وفي كليات أبي البقاء ما حاصله أن السياسة المطلقة هي إصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل على الخاصة والعامة في ظواهرهم وبواطنهم، وهي إنما تكون من الأنبياء وتسمى سياسة مطلقة لأنها في جميع الخلق وفي جميع الأحوال، أو لأنها مطلقة أي كاملة من غير إفراط وتفريط، وأما من السلاطين وأمرائهم فإنما تكون على كل منهم في ظواهرهم، ولا تكون إلا منجية في العاجل لأنها عبارة عن إصلاح معاملة عامة الناس فيما بينهم ونظمهم في أمور معاشهم وتسمى سياسة مدنية. وأما من العلماء الذين هم ورثة الأنبياء حقا على الخاصة في بواطنهم لا غير، أي لا

([1]) – ابن مريم أبو عبد الله محمد بن محمد الشريف المليتي المديوني، البستان في ذكر الأولياء بتلمسان، وقف على طبعه واعتنى بمراجعة أصله: محمد ابن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر، بدون رقم الطبعة، 1336هـ/1908م، ص:239.

([2])– بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم : عبد الحميد عبد الله الهرامة , وضع هوامشه وفهارسه : طلاب من كلية الدعوة الإسلامية , الجزءان 1–2 , منشورات كلية الدعوة الإسلامية , طرابلس، ليبيا. ط.1. ص:566.

تكون على العامة لأن إصلاحهم مبني على الشوكة الظاهرة والسلطنة القاهرة وأيضا لا تكون على الخاصة في ظواهرهم لأنها أيضا منوطة بالجبر والقهر وتسمى سياسة نفسية"[1].

المطلب الخامس: يوسف بن تاشفين وقاضي ألمرية أبو البراء.

في الحقيقة أن العلماء هم ورثة الأنبياء وخلفاء الله في الأرض، فلا يمكن أن نعزل دور العلماء عن الحياة المدنية بما اختصهم الله من التكليف المنوط بهم نيابة عن الأنبياء والرسل، ولما اختصهم الله به من الفهم وحسن التدبير وفق الضوابط الشرعية؛ فهاهو عبد الله محمد بن يحي بن البراء قاضي ألمرية بالأندلس، كتب إليه أمير المسلمين يوسف بن تاشفين أمير دولة المرابطين بفرض معونة على الأهالي لأجل الجهاد فامتنع القاضي عن فرضها، فكتب إليه قائلا له: "إن القضاة عندي والفقهاء أباحوا فرضها، وإن عمر بن الخطاب قد فرضها في زمانه. فراجعه القاضي بكتاب يقول فيه: ... فإن كان عمر اقتضاها فقد كان صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ووزيره وضجيعه في قبره ولا يشك في عدله، وليس أمير المسلمين بصاحب رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ولا بوزيره ولا بضجيعه في قبره ولا ممن لا يشك في عدله، فإن كان القضاة والفقهاء أنزلوك منزلته في العدل فالله تعالى سائلهم وحسيبهم عن تقلدهم فيك، وما اقتضاها عمر –رضي الله عنه– حتى دخل مسجد رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وحضر من كان من الصحابة –رضي الله عنهم – وحلف أن ليس عنده في بيت مال المسلمين درهم ينفقه عليهم، وحينئذ تجب معونته... الخ فلما بلغه هذا الكتاب وعظه الله بقوله، ولم يعد عليه في ذلك قولا"[2].

إن هذه الواقعة تشبه غيرها من الأحداث التي داهم فيها العدو ديار المسلمين، مما يستدعى توحيد الجهود والتعبئة العامة لمقومات الدولة البشرية والمادية، وفتوى محمد بن يحي بن البراء قاضي

([1])– موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، تقديم وإشراف ومراجعة، د. رفيق العجم، تحقيق: د. رفيق دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، 1996م/1417هـ .ط.1. مادة (سياسة)، ص 993.

([2])– تقي الدين بن عبد الرحمان الخطيب، مقدمة محاسن المساعي في مناقب الأمام الأوزاعي، راجعه: العلامة شكيب أرسلان، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، بدون رقم الطبعة وتاريخها،ص ص:17-18. ينظر: العفاني، زهر البساتين، ج1، ص:415.

ألمرية تشبه في محتواها وظروفها فتوى العز بن عبد السلام أيام اجتياح التتار لديار المسلمين وسقوط عاصمة الخلافة الإسلامية بغداد، وحينها عزم السلطان الملك المظفر قطز على المسير من مصر لمحاربة التتار وقد داهموا البلاد، جمع العساكر فضاقت يده عن نفقاتهم، واستشار الشيخ عز الدين[1].

وجاء نص الفتوى في كتاب النجوم الزاهرة ما نصه "إذا طرق العدو بلاد المسلمين وجب على العالم قتالهم، وجاز لكم أن تأخذوا من الرعية ما تستعينون به على جهادكم، بشرط ألا يبقى في بيت المال شيء، وتبيعوا مالكم من الحوائص المذهبة ولآلات النفيسة ويقتصر كل الجند على مركوبه وسلاحه ويتساووا هم والعامة. وأما أخذ الأموال من العامة مع بقيا في أيدي الجند من الأموال ولآلات الفاخرة فلا"[2].

المطلب السادس: الشيخ محمد بن علي بن الحاج وأمير فاس.

وفي هذا النموذج نرى موقفا آخر للمواجهة حيث تأخذ شكلا من الحدة وتنعدم فيه الرؤى التوافقية وتتباعد مصالح الدين والدنيا، وهذا ما حدث للشيخ محمد بن علي الحاج الأغصاوي حين عارض أمير فاس في بيع حصن العرائش للنصارى فقتله بعد أن بعث إليه برسالة[3] أغلظ له فيها القول، وذلك أن محمد الشيخ المأمون أراد أن يبيع مدينة القصر وحصن العرائش وحصن أصيلا للنصارى دمرهم الله في فكاك أولاد عمه الذين كانوا مأسورين عند النصارى، فكان الأغصاوي: لو حمل أهل الغرب خراجا يدفعونه للنصارى في فكاك المأسورين لكان أهون، فخالفه السلطان بأنه لابد من بيع المدائن المذكورة[4].

([1])- الداودي شمس الدين محمد بن علي، طبقات المفسرين، ج1، راجع النسخة وضبط أعلامها، لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص:322.

([2]) – ابن تغري بردي جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج7، قدم له وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ /1992م .ط.1. ص:68.

([3])- ينظر: محمد بن الطيب القادري، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، ج1، ص ص:140- 144

([4]) – العفاني سيد بن حسين بن عبد الله، زهر البساتين من مواقف العلماء والربانيين، ج1، دار العفاني، القاهرة، مصر، بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص ص:480-481

إن نظرة الشيخ كانت سديدة مبنية على الفهم الصحيح لطبيعة العلاقة التي تحكم دائما ظروف الحرب والسلم بين المسلمين وغيرهم، إذ أن المعاهدة التي أقدم عليها أمير فاس تخالف مبادئ الشريعة؛ و لا يجوز الصلح مع الأعداء إلا على أساس قواعد أهل الذمة وإقرار الغاصب لبلادنا على غصبه، وكل ما يجوز هو الهدنة المؤقتة التي يجوز تمديد مدتها بحسب الضرورة أو الحاجة[1]، ولذا كان تصريح الأغصاوي بأن محمد الشيخ تنقض بيعته بهذا السبب.

المطلب السابع: القاضي يحيى بن معمر والعرب الشاميين.

إن صورة العلماء ضمن المناخ السياسي ليست في أحسن أحوالها دائما، ذالك أن السلطة في غالبها تفسد طباع الإنسان وتبعده عن القيم وحتى عن الدين، ولكن هناك من عرف عنه العدل والتزامه بالقيم الإنسانية دون أن تؤثر السياسة في شخصيته وسلوكه، ولذا قد يوجد ضمن الفساد السياسي فقهاء وعلماء تسند إليهم مهام في الدولة مثل القضاء المرتبط أساسا بالعلم الشرعي، وبالتالي تكون التجاوزات غير مسموح بها من أعلى سلطة دينية في الدولة، ومنه ينتقل الصراع بين فئة العلماء أنفسهم فتأخذ طابعا سياسيا دينيا وهذا ما حدث ليحيى بن معمر بن عمران بن منير بن عبيد بن أنيق، من العرب الشاميين، وكان من أهل إشبيلية، أسند إليه قضاء قرطبة فوقعت منه تجاوزات في بعض العبادات كإطالة صلاة الكسوف بعد أن تجلت الشمس، وصلاته الجمعة أربعة ركعات، وغير ذالك، وكان لهذا الأخير عداوة مع يحي بن يحي (فقيه) حيث سعى به إلى الأمير عبد الرحمان بن الحكم[2]، (ت.822-852م/ 206 – 238 ه)، فجمع شهادة أهل، العلم والعدل عند الوزراء، فشهدوا عليه بأحوال قبيحة نسبت إليه، فرفع يحي بن معمر إلى الأمير عداوة يحي، وأنه هو ضم الفقهاء والعدول إلى الشهادة فطاعوا له بذلك. فأخرج الأمير عبد الرحمان عهدا على الوزراء يأمرهم بأن يرسلوا في وجوه التجار فيسألوهم عن يحي بن معمر. فأخرج الوزراء في غير واحد ؛ فكان

([1])- الزحيلي وهبة، نظرية الضرورة الشرعية مقارنة مع القانون الوضعي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1405ه/1985م .ط.4. ص:71.

([2])- والده الحكم بن هشام (796- 822م / 180-206ه)، ولد بطليطلة سنة (792م /176ه) من جارية تدعى (حلاوة). وتعرفه المصادر الإسلامية بعبد الرحمان (الأوسط) لتوسطه في سلسلة حكام بني أمية بين عبد الرحمان الأول (الداخل) وعبد الرحمان الثالث (الخليفة الناصر). ينظر: د. عبد المجيد النعنعي، الدولة الأموية في الأندلس، التاريخ السياسي، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية، بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص:205.

قول التجار من شاكلة الشهادات المتقدمة؛ وذلك لمطالبة من كان يطالبه من الفقهاء حينئذ فعزله الأمير عبد الرحمان عند ذلك[1].

هذه الحادثة وغيرها تبين قيمة العلماء في الدولة وحرصهم الشديد على صلاح مؤسساتها، بل وأيضا ولاءهم الشديد للحق وانتصار للعدل بعيدا عن أي تعصب ممقوت، وحساسية المنصب تفرض على العلماء التدخل لمنع أي تجاوز قد يؤدي إلى فساد بقية فروع مؤسسات الدولة.

نخرج قليلا بهذا المبحث عن العصور الماضية ونأخذ مواقف متأخرة قليلا في العصر الحاضر في ضل غياب السلطة الشرعية في الدولة، وبالضبط أيام الحقبة الاستعمارية الحديثة، حين اشتدت وطأتهم على الهوية الإسلامية وفي مقدمتها اللغة العربية في محاولة يائسة منهم لعزل هذه الشعوب عن قيمها النبيلة ليسهل عليهم فيما بعد سلخهم تدريجيا وذوبانهم كليا في حضارتهم.

المطلب الثامن: النشاط السياسي للشيخ الطاهر بن عاشور، والشيخ عبد الحميد بن باديس.

لجأت السلطات الاستعمارية إلى استصدار جملة من القوانين لترسيخ هوية جديدة داخل الكيان المسلم، كان أخطرها قانون التجنيس[2]، فقوبل برفض تام من الحركات الوطنية التي استطاعت

([1]) – أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد الخشني، قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، حققه: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1415هـ/ 1994م .ط.1. ص ص: 72- 73.

([2])– استقر القضاء في مصر ولبنان على أن الجنسية رابطة سياسية و قانونية بين الفرد ودولة توجب عليه الولاء لها وتوجب عليها حمايته ومنحه المزايا المترتبة على هذه الرابطة. ينظر: عيسى إبراهيم وآخرون، كارثة التجنس، آراء الكتاب والمفكرين والمنظمات البحرنية حول التجنيس .ط.1. مركز البحرين للدراسات العالمية والاستراتيجية، 1430هـ/2009م، ص:5.

أن تثير الرأي العام في تونس والجزائر، وحث روح مناهضة للمسلمين المتجنسين بالجنسية الفرنسية، وحرمانهم من حقوقهم كمسلمين من بينهم عدم الدفن في مقابر المسلمين.

كان الشيخ الطاهر بن عاشور في تلك الفترة 1933م/1352هـ يتولى مشيخة المجلس الشرعي لعلماء المالكية، فعملت السلطات على استصدار فتوى من المجلس الشرعي بسؤال موجه إليه[1]، ونصت فتوى المجلس على أنه يتعين على المتجنس عند حضوره القاضي لا فقط النطق بالشهادتين بل وأيضا التصريح في نفس الوقت بالتخلي عن الجنسية التي اعتنقها، عكس فتوى المجلس الشرعي الحنفي التي لم تنص على التخلي عن الجنسية الفرنسية مادام نطق بالشهادتين.

وأمام اختلاف وجهات النظر بين المجلسين الشرعيين، وحجب الحقيقة من المقيم العام الفرنسي وإصدار الشائعات والبلبلة قصد الإيقاع بين الشعب وساسته وعلمائه، واستهداف الشيخ محمد الطاهر بن عاشور الذي ذاع اسمه في أنحاء تونس وبلغ مداه المشرق والمغرب، إلا أن الشيخ لم يسلم من اتهامه في صعيد واحد مع المتواطئين مع المستعمر[2].

ويأتي هذا الاستهداف إلى طبيعة النشاط الذي كان يمارسه الشيخ إلى جانب الحركات السياسية الأخرى من إصلاح الكتب الدراسية، ومعاهد التعليم وبالخصوص جامعة الزيتونة، وهو في نفس الوقت يحاول أن يقف بعيدا عن مجريات الواقع السياسي مكتفيا بالصمت تارة أو الانكفاء مع بعض الخطابات التي تنصب في عمومها في مضمار الحرية[3]، وتأتي سياسة الشيخ تجاه السلطة لنقض الحوائل السياسية التي تقف على سبيل العلم[4].

([1])- بلقاسم الغالي، شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 1417هـ /1996م .ط.1. ص ص: 138- .140.

([2])- الحبيب الشيخ روحه، جريدة الصباح التونسية، عدد 137، شوال 1370هـ/ 1951. الشاذلي القسطلي، النهضة، عدد 8394، شوال 1370هـ/ 1951. نقلا عن: بلقاسم الغالي، نفس المرجع، ص:144.

([3]) – ينظر: جمال الدين دراويل، مسألة الحرية في مدونة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار الهدى، 2006م /1427هـ. ط.1.

([4])- محمد الطاهر بن عاشور، أليس الصبح بقريب، التعليم العربي الإسلامي، دار سحنون للطباعة والنشر، تونس، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة،1427هـ/2006م . ط.1.ص: 12.

هذه النظرة تشبه مثيلتها في الجزائر التي كان يتزعمها الشيخ عبد الحميد بن باديس، حيث أسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وظهور هذه الحركة الإسلامية زمن الاستعمار تزامن مع كثرة الحديث عن اندماج الجزائر في الكيان الفرنسي والتخلي عن الهوية الإسلامية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية[1].

وهنا يظهر الاهتمام بالجانب العلمي والفكري الممهد لوعي سياسي وقومي لكل ما يهدد الهوية الإسلامية وتاريخ الشعوب المغاربية في المنطقة، والنشاط السياسي المقنن بقوانين الاستعمار الذي انتهجته كان استجابة للظروف الطارئة التي يمر بها المسلمون وسكوتها لم يكن إغفالا للجانب السياسي، ويمكن أن نلخص منهج الحركة من خلال موقف رئيسها أين وقف أمام المندوب الفرنسي في سوريا يهدده بوقف نشاطه وغلق المسجد الذي كان يدرس فيه فما كان من الشيخ إلا أن أجابه بأنه لا يستطيع، وخير له ألا يتعرض للأمة في دينها ولغتها[2].

إن هذه النماذج والمواقف المختلفة السابقة الذكر تتنوع حسب الزمان والمكان ولكنها تتفق في مجملها في قضية التغيير أو كما يسميه الفقهاء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا ما يعطينا صورة واضحة عن ارتباط الإسلام بالواقع بمختلف مكوناته، ومنه يأخذ الإسلام تسمياته المتعددة مثلما هو الحال اليوم للإسلام السياسي تمييزا له عن بقية حركات التغيير الأخرى.

(1)- ينظر: نصر الجويلي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين السياسة والدين، المجلة التاريخية المغربية، عدد 49/ 50، جوان 1980م/1401هـ، ص: 109.

(2)- العفاني، زهر البساتين، ج1، ص ص: 480-481.

الفصل الثالث

العلمـاء وسياســة الدولــة الحماديــة

المبحث الأول: القضاء

المبحث الثاني: الحسبة

المبحث الثالث: الوزارة

المبحث الرابع: الكتابة

المبحث الخامس: العلماء وفرضية الجهاد

المطلب الأول: الرباطات

المطلب الثاني: قيادة الجيوش

المبحث الأول: القضاء.

مؤسسة القضاء من أعظم وظائف الدولة، وقد أدرجها ابن خلدون ضمن العدالة؛ باعتبارها وظيفة دينية تشرف على مواد تصريفه بإذن القاضي[1]، فكان من الضروري أن تسند هذه المهمة لمن توفرت فيه الشروط التي حددها العلماء، مع اختلافات في بعض شروطها[2]، وقد كان الخلفاء في صدر الدولة الإسلامية يباشرون مهمة القضاء والفصل بين الناس بأنفسهم ولا يسندونها لغيرهم باعتبارها وظيفة داخلية لا تخرج عن مفهوم الخلافة الشرعية[3]، هذا إذا استثنينا الظروف التي جعلت الخلفاء فيم بعد يسندونها لغيرهم لينشغلوا بأمور الدولة التي اتسعت بفضل الفتوحات الإسلامية.

وقد أوردت بعض مصادر التاريخ أن المؤسس الأول للدولة الحمادية بالمغرب الأوسط "حماد بن بلكين" كان يتولى أمور الحكم مباشرة في تسيير جميع مؤسساتها بما فيها القضاء بين أفراد رعيته، نظرا لذكائه ودهائه، وباعتباره قرأ الفقه بالقيروان وأخذ الفقه عن شيوخها، ولكونه درس في كتب الجدل[4]، هذه المؤهلات العلمية تثبتها رواية البكري[5]:

"ذكروا أن رجلا شيخا خرج مع امرأته وكانت شابة يريد قلعة بني حماد فصحبه في بعض الطريق فتى شاب كلف بتلك المرأة وكلفت به فتواصيا على أن يدعي كل واحد منهما زوجية الآخر ويسقطا الشيخ فلما وصلا إلى القلعة شكا ذلك الشيخ ما دهمه من أمرهما ووصف له حاله معهما فوقف حماد الشاب والمرأة فتقارا على نكاحهما وأنكرا ما يدعيه الشيخ فجعل حماد يباحث هل صحبهم في طريقهم أحد أو هل له شبهة فقال ما صحبنا في طريقنا غير هذا الكلب فاندلى لكلب كان معه فأمر الشيخ بربط الكلب إلى تمرة أو وتد كان هناك ثم أمر المرأة بحله فذهبت إليه فأرسلته ثم أمرها بربطته والكلب لا ينكر شيئا من ذلك ثم قال للشاب قم فأرسل الكلب ثم اربطه فلما هم

([1])- ينظر: ابن خلدون، المقدمة، ص: 176.

([2])- حول هذا الموضوع راجع: عبد الكريم زيدان، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة البشائر، عمان، 1409هـ-/1989م.ط.2.ص: 25.

([3])- عبد الكريم زيدان، نفس المرجع، ص: 14.

([4])- لسان الدين بن الخطيب، أعمال الأعلام، ج3، ص: 85.

([5])- أبو عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، ص: 184. ينظر: الاستبصار في عجائب الأمصار، لمؤلف مراكشي مجهول من أهل القرن السادس هجري، ص ص: 56-57 .

بذلك نبحه الكلب وأنكره فقال للمرأة هذا زوجك الشيخ وهذا الفاسق يخلفك عليه وأمر بضرب عنق الفتى".

هذه الرواية تبين مدى اهتمام الأمير الحمادي بشؤون الرعية باعتباره حاكم المنطقة الأول نيابة عن بني زيري ملوك إفريقية حلفاء الفاطميين في مصر، ولأنه كان حريصا كل الحرص على إعمار القلعة وجعلها حاضرة من حواضر المغرب الأوسط لتدعيم نفوذه السياسي والاستقلال التدريجي عن بني عمومته في أفريقية فعمل على استتباب الأمن والعدل، ولكن فلسفته التي تمليها عليه مصالحه، وحجم الأحداث الكبرى التي كادت ترهن مستقبل دولته جعلت منه القائد والقاضي عديم الرحمة مع خصومه، فبعد معركة الشلف الشهيرة (406هـ/1015م) بين حماد وابن أخيه باديس بن المنصور (374-406هـ/984-1015م) التي انهزم فيها وتفرق عنه أصحابه، قتل نساءه لئلا يصبحن بين يدي عدوه[1]، وبعد عودته للقلعة استراح ثلاثة أيام، ثم خرج إلى مدينة دكامة على مرحلتين من المسيلة حيث جرى له مع أهلها أمور كان قد نقم عليهم ذكرها ابن عذاري:

"... فتصايح أهل الموضع بساقته؛ فاعترضهم بالسيف، وقتل منهم نحو ثلاثمائة رجل"[2]، ويذكر أنه وقف إليه شيخ صالح منها؛ فقال "يا حماد اتق الله فإني حججت حجتين!، فقال له: وأنا أزيدك عليها الشهادة !، وأمر به فضربت عنقه "[3]، وذكر صاحب البيان أيضا أن جماعة من التجار والمسافرين كانوا بمدينة دكامة أثناء الأحداث فقالوا له: "نحن قوم غرباء، ولا ندري ما جنى أهل هذه المدينة عليك!. فقال لهم: اجتمعوا وأنا أعرفكم!. ودخل معهم غيرهم ممن طمع في الخلاص معهم. فلما وصلوا إليه، أمر بهم؛ فضربت رقابهم أجمعين"[4].

هذه الروايات التي ذكرها ابن عذاري المراكشي تختلف كثيرا مع رواية البكري، إذ تظهر شخصية هذا الحاكم القاضي ذات انفصام وازدواجية، فبينما هو يحاول إحقاق الحق ويقف إلى جانبه بكل تثبت وعقلانية مع الشيخ الذي كادت أن تضيع منه زوجته الشابة بتواطؤ مع أجنبي، هاهو يستعمل سلطته كحاكم ضد خصومه بكل قسوة دون تمييز بين المذنب أو عابر سبيل مع معرفته

(1)- رشيد بو رويبة، الدولة الحمادية (تاريخها وحضارتها)، ص: 24 .
(2)- ابن عذاري، البيان المغرب، ج 1، ص: 264.
(3)- نفس المصدر، ص: 265.
(4)- نفس المصدر والصفحة.

بحكم الشرع في مسائل الدماء وهو الذي درس الفقه في القيروان! ولعلها مجموعة الصفات التي اكتسبها حماد كمال قال عبد الحليم عويس: "... مجموعة الصفات التي يرجع بعضها إلى العامل البيئي، وبعضها إلى العامل الوراثي، وبعضها لا يمكن القول فيه إلا أنه اضطرته إليه ظروفه كمؤسس دولة ".[1]

لقد أفاض العلماء الحديث عن مسألة القضاء ولم يغفلوا جوانب النقص التي تعتريها، ولذا وجدت شروط لتعيين القاضي الذي يقيم العدل ومنها مراعاة الكفاءة[2]، باعتبار القضاء شرع لحفظ الدماء، والأعراض، والحقوق... فالتخصص مطلوب حتى يكون مؤهلا علميا وخلقيا[3]، وفي هذا الصدد نجد مثلا شهادة ابن الأبار (595/658هـ/1199-1286م) في أحد أعلام المغرب الأوسط في عصر الدولة الحمادية الملقب بابن الرمامة وهو الذي تولى قضاء مدينة مراكش، قال عنه:"وكان غير صالح للخطة -لضعفه- فلم تحمد سيرته، مع أنه لم تلحقه زلة، ولا تعلقت به ريبة"[4].

إن المتتبع لتاريخ القضاء في الإسلام يجد النبي -صلى الله عليه وسلم- أول من مارس هذه المهمة، بالإضافة إلى كونه الإمام الذي يسوس الرعية، وقائد الجيش في الغزوات، ورغم ذلك فقد عين معاذ بن جبل -رضي الله عنه- قاضيا حينما بعث به إلى اليمن، وفي عهد الخلفاء اتسعت الدولة، فكان الخلفاء يعينون من ينوب عنهم في الحكم بين الرعية، ليشهد بعد ذلك نوعا من الاستقلالية ليس من حيث المفهوم عن الإمامة، وإنما في الأحكام والقرارات، وتبعيته للحاكم لا يخوله التدخل في صلاحياته.

([1])- عويس، دولة بني حماد، ص: 51.

([2])- د. إبراهيم محمد الحريري، القواعد والضوابط الفقهية لنظام القضاء في الإسلام، دار عمار، عمان، 1420هـ/1999م.ط.1.ص: 19.

([3])- راجع: د.إبراهيم محمد الحريري،نفس المرجع، ص: 17.

([4])- ينظر: ابن الأبارأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن القضاعي البلنسي، كتاب التكملة لكتاب الصلة (القسم الأول المفقود من طبعة الشيخ قدارة زيدين في مجريط سنة 1886- 1889 ومن طبعة الشيخ قنزالش بلنسية في مجريط سنة 1915) عنى بطبعه وتعليق حواشيه: ألفريد بال، وابن أبي شنب، المطبعة الشرقية للأخوين فونطانا في زقاق بيليسيي عدد 3 بالجزائر، 1337هـ/1919م, ص ص: 216-262. الجيلالي، تاريخ الجزائر العام،ج1، ص: 400.

من الصعب الحكم على مؤسسة القضاء في الدولة الحمادية في مرحلة التأسيس في العاصمة القلعة مع ندرة المادة العلمية التي وصلتنا في تلك الفترة واضطراب الأوضاع سياسيا وعلى كل المستويات، ولكن ما إن استتبت الأوضاع ووضعت الحرب أوزارها بين أبناء العمومة الزيريين، حتى شهد المغرب الإسلامي وافدا جديدا وهم قبائل عربية من بني هلال وبني سليم ابتداء من سنة 440هـ/1048م، الذين دخلوا في سجال مع المعز بن باديس وانتهى الأمر بخراب حواضر تونس وهجرة علمائها إلى أماكن أكثر أمنا واستقرارا.

وكانت القلعة أكثر الحواضر استيعابا لهذه النخب العلمية، بعد أن تغيرت سياسة صاحب القلعة والمغرب الأوسط تجاه رعيته[1]، وهذا ما جعله يصل لحد الشهرة على حد تعبير الأستاذ محمد الطمار:"وقد اشتهر حماد بتقريب العلماء والأدباء، فمن البديهي أن يتقاطر عليه أهل العلم، وهو بنفسه عالم وأحد قدماء طلبة القيروان"[2].

نقف عند نقطة مهمة وهي عبارة عن سؤال يطرح نفسه, هل يمكن أن تستهوي الرياسة ويشد بريق الحكم الفقهاء والعلماء؟ مادام أن حماد بن بلكين محسوب على هذه الطائفة على الأقل باعتبار مؤهلاته العلمية، في هذا الصدد نجد شيخ نقاد العرب الجاحظ (159-255هـ/776-869م) الذي أكد أن الحكم لطالما استهواهم ولكنهم نادرا ما افتكوا الأمر، ولكن هل يمكن أن نقول أن أهل المغرب من الفقهاء و العلماء كانت لديهم النزعة ذاتها؟ هذا الموضوع طرحه ابن خلدون في مقدمته تحت فصل: "في أن العلماء من بين البشر أبعد عن السياسة ومذاهبها" هذا الكلام نابع من سياسي محنك خبر الفقه والواقع وهي شهادة تؤكد عزوف العلماء عن هذا المنصب واشتغالهم كما قال: "أنهم معتادون النظر الفكري والغوص على المعاني، وانتزاعها من المحسوسات وتجريدها من الذهن"[3].

وهذه الحقيقة هي التي كانت سائدة في تلك الفترة التي عاش فيها ابن خلدون مع أنه يتكلم على سبيل التعميم، ولكن يمكن أن ننطلق منها لكي نستوضح حالة العلماء تجاه الواقع السياسي في

([1])- انظر: عويس، نفس المرجع، ص: 113.

([2])- المغرب الأوسط في ظل صنهاجة (سلسلة الدراسات الكبرى)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون رقم الطبعة، 2010م/1432هـ، ص: 93.

([3])_ ابن خلدون، المقدمة، ص: 465.

تلك الفترة وانشغالهم بأمور الشريعة النظرية دون أن تكون لهم معرفة بالسياسة العملية التي يحتاج صاحبها حسب رأي ابن خلدون، مراعاة ما في الخارج[1].

كما يمكن القول أن القضاء كان يحضى باحترام كبير بين سكان أهل المغرب والأندلس وبعيدا عن الفساد والاستغلال عصورا، حتى نهاية القرن الخامس هجري / الحادي عشر ميلادي[2]، وهي الفترة التي تداول فيها الحكم على المغرب الأوسط – بعد وفاة مؤسس الدولة الحمادية حماد بن بلكين (419هـ) – بداية من القائد بن حماد[3] خلفا لوالده (474/419هـ) ثم محسن بن القايد[4] الذي توفي من نفس السنة مقتولا، تولى بعده بلكين بن محمد بن حماد[5] (454/447هـ)، ثم الناصر بن علیناس بن حماد[6] (481/447هـ)، الذي نقل العاصمة إلى بجاية ليؤسس دولته الجديدة بعد هزيمته في معركة سبيبة (457هـ/1065م) على يد الأعراب، هذه المرحلة فاصلة بين عهدين في تارخ الدولة الناشئة، وبداية أفول نجم القلعة الحمادية التي تداول عليها خمسة من الأمراء، تميز حكمهم بالشدة والحزم والقسوة في بعض الأحيان وطغيان السياسة البارغماتية التي تمليها الظروف الداخلية والخارجية، وخلال هذه الفترة لا توجد وثائق علمية تبين لنا الحالة التي كانت عليها مؤسسة القضاء، إلا أن الامتداد الجغرفي والثقافي بين أفريقية والمغرب الأوسط في ظل صنهاجة يخضع لنظام إداري متشابه كما قال محمد الطمار: "... وما قلناه في نظم الزيريين نقوله في نظم الحماديين إلا أن الأول تمارس في إطار المذهب الاسماعيلي والثانية في إطار المذهب السني"[7].

هذه الشهادة تؤكدها ما قيل عن اختيار حماد للمذهب المالكي في بداية تأسيسه لدولته عندما اجتمع مع بعض فقهاء القلعة، وهو ما يتلاءم مع تكوينه الفقهي الذي تلقاه في القيروان على أيدي أتباع المذهب المالكي وكذلك أفراد الأسرة الزيرية عموما، وهو الذي نبذ طاعة العبيديين وأعلن

([1])– ابن خلدون، نفسه، ص: 465.

([2])– د. محمد عبد الوهاب خلف، القضاء في الأندلس، من الفتح الإسلامي حتى نهاية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، توزيع المؤسسة العربية الحديثة، مصر، 1413هـ/1992م .ط.1. ص:19.

([3])– ينظر: محمد عبد الوهاب، القضاء في الأندلس، ص: 27.

([4])– ينظر: نفس المرجع، ص: 28.

([5])– نفس المرجع والصفحة.

([6])– نفس المرجع والصفحة.

([7])– الطمار محمد، المغرب الأوسط في ظل صنهاجة، ص:190.

البيعة للعباسيين واضطهد الشيعة وحرض العامة عليهم بمساندة من أتباع المذهب السني الذين وقفوا معه[1].

ولاشك أن الأمراء الحماديون كانوا يتولون تعيين القضاة على المناطق بأنفسهم[2]، وفق اختصاصاتهم بسجل يقرأ على منبر الجامع ويشترط فيهم أن يكونوا مخلصين للدولة[3]، أما من حيث ارتباطه بالسلطة، فقد كان مستقلا[4]، وفي المجتمعات الإسلامية عامة[5], كونه ينظر في الأيتام، والمواريث، والوصايا، والأحباس، ويؤم المصلين، شأنه شأن القضاء في المشرق[6].

وقد ذكر عن أحد نزلاء القلعة الحمادية وهو ابن النحوي التوزري (433-513هـ/1041-1065م) في رحلة قادته إلى حواضر المغرب الأقصى، واستقر به المقام في عاصمة المغرب الأوسط "القلعة"، فحدث أنه التقى بأحد فقهاء المدينة ومفتيها، وهو "محمد بن أبي عصمة" كما ذكرته التراجم[7]، وهذا يعطينا انطباعا عن دور الفقهاء في حواضر المجتمع المغربي عموما واختصاصهم بالفتوى، وقد ذكرنا أن فقهاء الفتوى يجب فيهم صفات معينة لا تتوافر في الآخرين، باعتبارها تحمل أبعادا سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ولكن هل كانت الفتوى من اختصاص الأهالي من السكان أم شارك فيها الوافدون أيضا؟ يبدو أن هذه الحرفة لم تكن مقتصرة على الأهالي، نظرا لما عرفته الدولة من سياسة التسامح والانفتاح التي جعلوا منها أساسا يقوم عليه البناء الاجتماعي كله[8].

([1])- هذا ما فعله حماد عندما دخل مدينة " باجة " حيث أثار أهلها على الفاطميين، وغنم مال هاشم وعدده، وذلك سنة 405هـ/1014م. راجع: ابن الأثير، الكامل، ج9-ص: 253. الميلي، تاريخ الجزائر، ج2،ص:190. الجيلالي , تاريخ الجزائر العام، ج1،ص:337. عويس، دولة بني حماد، ص:64.

([2])- ينظر: رشيد بورويبة، لقبال موسى وآخرون، الجزائر في التاريخ، ج3، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص:123.

([3])- الطمار، الدولة الجمادية، ص:188.

([4])- عويس، نفس المرجع، ص:208.

([5])- د. محمد شريف سيدي موسى , مدينة بجاية الناصرية (دراسة في الحياة الاجتماعية والفكرية) , تقديم: د. محمد الأمين بلغيث , دار كرم الله للنشر والتوزيع، الجزائر ,2011م/1433هـ.ط.1.ص:72.

([6])- ينظر: د. حسن باشا، الفنون الإسلامية، ج2، ص:857

([7])- أبو يعقوب يوسف بن يحي التادلي، التشوف إلى رجال تصوف وأخبار أبي عبد الله السبتي، تحقيق: أحمد توفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب،1997م.ط.2. ص:100.

([8])- انظر: عويس، نفس المرجع، ص: 239.

ويبدو أن القضاء عرف تطورا كبيرا في المشرق وارتبط بالسلطة التي تشرف على تعيين المناصب، بل أخضعوها للتقنين واعتبروها وظيفة رسمية في الدولة، بداية من عهد الخليفة هارون الرشيد (763-809هـ/1362-1406م)، إذ أصبحت علاقة قاضي القضاة بالدوائر الحكومية الأخرى أشبه بعلاقة ومركز الوزير أو الحاكم[1]، ويبدو أن المغاربة لم يعرفوا هذه المتغيرات حسب رأي الدكتور عمر الجيدي الذي أكد أنها:

"ظلت مطلقة من كل قيد، فلا تحجر على المفتي، ولا تدخل في شؤونه من طرف السلطة، فكل من أحرز على درجة من العلم تؤهله لأن يرتقي هذا المرقى أن يفتي الناس بما يراه ولعل هذا كان سببا في ازدهارها في المغرب..."[2].

هذه الحرية لم تكن دون قيد مطلقا وإنما كانت تسير وفق آداب عامة متعارف عليها داخل الدولة، وإن كان أصحاب الفتوى غير معتمدين رسميا، وخلال فترة حكم هؤلاء الأمراء الحماديين رغم وجود القضاء، إلا أن الأحداث السياسية جعلت منه غائبا، لأن الأمر والنهي كان بيد الأمراء، وما العلماء وأهل الفتوى إلا وسائل تنفيذ.

ولكن يجدر بنا أن نشير لظهور منصب جديد استحدث في قرطبة وهو " قاضي الجماعة"، تلقب به الوزير أبو الحزم جهور بن محمد (ت.453هـ/1043م)، انتهج هذا الوزر سياسة إصلاح تهدف إلى تقويم القضاء وإقامة العدل بين الناس، وإزالة مظاهر الفوضى بعد الانقلاب على حكم الأمويين في قرطبة، حيث استحدث حكومة من نوع خاص كما قال محمد عبد الله عنان:

"... فإنه لم ينفرد بالرياسة ولم يستأثر بتدبير الأمور والبت فيها، ولكنه جمع حوله صفوت الزعماء والقادة، يتحدث باسمهم، أو باسم [الجماعة]"[3].

([1])- د. صفية سعاد، من تاريخ بغداد الاجتماعي، تطور منصب قاضي القضاة في الفترة البويهية والسلجوقية، دار أمواج، 1988م/1409هـ.ط.1. ص:11.

([2])- مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 1993م.ط.1.ص:129.

([3])- دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني دول الطوائف – مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، 1417هـ/1997م.ط.4. ص:22.

وهذا لا يعني أن سلطته تمتد على جميع أقاليم الأندلس، بل إنه قاضي العاصمة قرطبة فقط ورئيس النخبة أو جماعة المدينة على خلاف قاضي القضاة الذي ظهر في المشرق حيث كانت سلطته تشمل جميع أقاليم الدولة الإسلامية، بالموازاة عرفت حواضر المغرب الأقصى هذا النظام الجديد "قاضي الجماعة" في ظل حكم دولة المرابطين وبعد دخول الأندلس في حكمهم، وكانت رئاسة القضاء تسند لقاضي الجماعة بمراكش، الذي كان يسمى بقاضي قضاة المغرب[1] أو بقاضي الحضرة[2]، وربما جمع بين العدوتين فقيها له السلطة العليا على قضاء المغرب والأندلس على سواء، بمثابة وزير العدل في الأنظمة الحديثة[3].

وقد تداول على هذا المنصب العديد من الفقهاء، منهم: موسى بن حماد الصنهاجي (466-535هـ/1073-1362م) تتلمذ على يد محمد بن يوسف النحوي، وأخذ عنه مبادئ علم التصوف والأصول، تولى القضاء بحضرة مراكش وغيرها، وشهر بالفضل والعدل في أحكامه[4]، هذا التنظيم الذي عرفته دولة المرابطين في المغرب الأقصى والأندلس كان تحت إشراف طائفة الفقهاء المتحكمة في مقاليد السلطة التنفيذية والتشريعية، وهي الدعوة التي ترسخت معالمها بدءا من مؤسسها عبد الله بن ياسين[5].

من خلال هذه المعطيات يظهر لنا الفارق بين النظامين المرابطي والحمادي، فإلى جانب اهتمام السلطتين الرسميتين بالفقهاء وأصحاب القلم وبذل العطاء لاستيعاب هذه الفئة في إطار الدولة، نرى الأمراء الحماديين يستأثرون بالسياسة ودواليب الحكم مع إعطاء الأولوية للفقه السني الممثل في المذهب المالكي، حيث يتعايش كغيره من المذاهب الأخرى أو بالأحرى محل تقدير لا

(1)- ابن دِحْية الكلبي أبو الخطاب عمر بن حسن، المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق: أ. إبراهيم الأبياري، د. حامد عبد المجيد، د. أحمد أحمد بدوي، راجعه: د. طه حسين، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، بدون رقم الطبعة، 1374هـ/1955م، ص:91.

(2)- حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص:367.

(3)- انظر: حسن أحمد محمود، نفس المرجع والصفحة.

(4)- من أهل المغرب الأوسط ذكره ابن بشكوال في تراجم الغرباء، ينظر: ابن بشكوال , الصلة , ج3, رقم (1352)، ص:884.

(5)- ينظر: حسن أحمد محمود، نفس المرجع، ص:363.

أكثر، وهذا ما نلاحظه في العاصمة الأولى القلعة حيث تعايشت طوائف السنة والشيعة والنصارى، دون اختلاف[1].

وبالتالي فإن السياسة الوسطية المنتهجة داخل الدولة تأخذ بالحسبان التعدد الطائفي والظروف الإقليمية من صراع سني شيعي أو سني مسيحي بعد اشتداد وطأة النورمان على سواحل المغرب الإسلامي، وهذا ما نلاحظه على سياسة الأمير الحمادي الناصر بن علينـاس، الذي سعى لجذب عواصم تجارية أوروبية جديدة، ودخل في علاقات مع الكرسي الرسولي (الفاتيكان) باعتبار أن مجموعة مهمة من المسيحيين ساهموا في تشكيل سكان القلعة[2]، وبالتالي فإن التنظيم القضائي أو الإداري للعلماء لم يكن متاحا لهم –مثلما هو الحال عند المرابطين– في ظل سياسة الأمراء، مع امتلاكهم لقاعدة شعبية تأخذ بالحسبان التوجه السني للمنطقة، بينما الوضع في إفريقية صعب للغاية، تتجاذبه عدة أطراف، نظرا للتبعية السياسية للزيريين للخلافة الفاطمية في مصر، ولكن نظامهم القضائي يشبه إلى حد بعيد نظيره في الدولة المرابطية، يقول محمد الطمار: [3]

"والقضاء يشرف عليه قاضي الجماعة وهو بمثابة وزير العدل في الوقت الحاضر ويساعده على القيام بمهمته قضاة الأمصار وقضاة الأطراف. ويختص في النظر في قضايا وخصومات أفراد الجيش قاضي الجند".

ولكن الفرق بين الدولتين الصنهاجيتين أن القضاء عند الزيريين يمارس في إطار المذهب الإسماعيلي، بينما في الدولة الحمادية يمارس في إطار المذهب السني[4].

بعد هذه المقارنة الموجزة نمر إلى طور مهم في تاريخ الدولة الحمادية أين أصبحت بجاية العاصمة الجديدة أو "الناصرية" كما تسمى نسبة إلى مؤسسها الناصر بن علينـاس، حيث شهد القضاء قفزة نوعية، وتطور نتيجة تطور الحياة ومؤسسات الدولة بصفة عامة، وقد تداول على الحكم

([1])– رشيد بو رويبة, نفس المرجع، ص166.

([2]) – Mercier Ernest – Histoire de L'Afrique septentrionale (Berbère) Depuis Les Temps Les plus reculés jusqu،a la conquête française (1830), tome second, Paris, Ernest Leroux, éditeur 28, rue BONAPARTE 28, 1868,P:8

([3])– الطمار محمد، نفس المرجع, ص:188.

([4])– نفسه، ص:190.

خلال هذه الفترة بعد وفاة الناصر أربعة أمراء، بداية من: المنصور بن الناصر[1] (481-498هـ/1088-1104م)، باديس بن المنصور (498هـ/1105م) توفي من نفس السنة الثالث عشر في ذي القعدة، ثم عهد العزيز بن المنصور[2] حتى سنة (518هـ/1124م)، ثم يحيى بن العزيز[3] حتى سقوط الدولة على يد عبد المؤمن الموحدي[4] (547هـ/1125م).

في هذه المرحلة أورد لنا البيذق[5] اسم قاضيين حماديين، وذلك لما دخل ابن تومرت قسنطينة بعد رحلة علمية قادته للمشرق، وذكر أن قاضيها هو: قاسم بن عبد الرحمان، وفي ذلك يخبرنا البيذق بأمرين يتعلقان بالقضاء:

الأول: أن مناديا كان ينادي بالحدود الشرعية التي كانت تطبق على الناس "... هذا جزاء أهل السرقة"[6].

([1])- ينظر: نفس المرجع، ص: 29

([2])- ينظر: نفس المرجع، ص: 30.

([3])- نفس المرجع والصفحة.

([4])- مؤسس الدولة الموحدية، ولد سنة (487-558هـ/ 1094-1163م)هو عبد المؤمن بن علي بن مخلوف بن يعلى بن مروان، أبو محمد الكومي نسبته إلى كومية، من قبائل الأمازيغ، ولد بمدينة ندرومة، قرب تلمسان غرب الجزائر. وفيها نشأ وتعلم. وكان والده صانع خزف. تتلمذ على يد ابن تومرت بعد عودته من رحلته العلمية، صحبه وأحبه وأفضى إليه بأسراره، وكان ابن تومرت يمدحه بهذه الأبيات:

تكاملت فيك أوصاف خصصت بها فكلنا بك مسرور ومغتبط

السن ضاحكة والكف مانحة والنفس واسعة والوجه منبسط

بايع أصحاب ابن تومرت المقربين عبد المؤمن بعد هلاك صاحب دعوتهم في شهر رمضان 562هـ/1167م، وأطلق المؤرخون على هذه البيعة الخاصة، ثم البيعة العامة في 20 ربيع الأول 564هـ/1168م، وقيل 567هـ/1171م، وذلك بجامع تنملل. ينظر: الصلابي محمد علي، دولة الموحدين، دار البيارق للنشر، عمان، الأردن، بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص:96. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج30، ص:366.

([5])- البيذق: هوأبو بكر بن علي الصنهاجي الشهير بالبيذق (ت ق 6) أحد تلاميذ ابن تومرت وأنصار دعوته، ألف كتاب (أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين) وهذا الكتاب مهم في تاريخ الدولة الموحدية لأن مؤلفه شاهد عيان لكل ما كتب كما أن مؤلفه كشف جوانب غامضة في شخصية ابن تومرت ودعوته.

([6])- البيذق أبو بكر بن علي الصنهاجي، أخبار المهدي بن تومرت، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب،بدون رقم الطبعة،1971م/1391هـ، ص: 12.

ثانيا: أن قاضي قسنطينة كان لا يطبق الحدود الشرعية، حيث أنه كان يقضي على السارق والقاتل بالضرب بالسياط، وهذا ما تحفظ عليه ابن تومرت واستنكره لأن الأول إنما عليه قطع اليد، والثاني عليه القتل[1].

أما القاضي الثاني فهو عبد الرحمان بن الحاج الصنهاجي قاضي بجاية، وهي وجهته الثانية بعد قسنطينة، ومما شد انتباهه اختلاط الرجال بالنساء في المسجد يوم عيد الفطر.

هذه المخالفات الشرعية التي ذكرها البيذق في رحلة شيخه ابن تومرت إلى المغرب الأوسط في ظل الدولة الحمادية تطرح عدة تساؤلات منها:

أولا: مدى جدية القضاة في تطبيق الحدود الشرعية وحرصهم على محاربة مظاهر الفساد.

ثانيا: نوعية الفقهاء الذين كانوا يتولون منصب القضاء أو المعايير التي كانت تأخذ بالحسبان تنصيب القضاة في الدولة.

ثالثا: يظهر أن القضاة المعتمدين من سكان المنطقة، ولا يمنع وجود قضاة من الأقاليم المجاورة، خصوصا من الأندلس الذين انتشروا في البوادي وتوزعوا في المدن الداخلية[2].

رابعا: هل إلغاء الحدود مثلا في قسنطينة وعدم تطبيقها لعلة أو سبب مانع، قد يكون تخفيفا من فقهاء اجتهادا منهم تمليه مصلحة معينة؛ مثلما فعل عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– حينما عطل حد السرقة لشبهة تدفع الحد، علما أن الإسلام يقيم العدل قبل الحد.

خامسا: بالنسبة للاختلاط محرم بنصوص الكتاب والسنة الثابتة، فكيف يكون في مسجد جامع يوم عيد الفطر بحضور الأمير الحمادي يحي بن العزيز، وبحضور خاصة القوم من أهل العلم؟.

([1])– ينظر: نفس المصدر والصفحة.

([2])– سعيدوني ناصر الدين ,التجربة الأندلسية بالجزائر (مدرسة بجاية الأندلسية ومكانتها في الحياة الثقافية بالمغرب الأوسط)، السجل العالمي لندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات، (القسم الثالث)، مطبوعات مكتبة عبد العزيز العامة، العربية السعودية، 1417هـ/1996م, ص: 107.

ربما هي حالة الفوضى والفساد التي كانت تسري في أجهزة الدولة والمجتمع عموما وعلى رأسها جهاز القضاء أو العدالة، وهي الظروف التي وافقت فيها زيارة ابن تومرت لحواضر المغرب الأوسط (510هـ/1116م) مرورا به إلى المغرب الأقصى مسقط رأسه.

في هذه الفترة بالذات أين كانت بجاية مدينة المغرب الأوسط وعين بلاد بني حماد، تأتي أهم المصادر التاريخية عن الحياة العلمية في القرن السابع الهجري في بجاية؛ وهو كتاب عنوان الدراية لمؤلفه أبي العباس الغبريني (644 - 704هـ/1247- 1304م)، ضمنه الكاتب تراجم عشرات العلماء والمؤرخين والأدباء والشعراء ممن احتوتهم مدينة بجاية أو حواضر المغرب وتونس والأندلس، ومنهم: أبو علي حسن بن علي بن محمد المسيلي (ت.580هـ/1185م)، قال الغبريني: "وسمعت منه رضي الله عنه أنه قال: أدركت ببجاية تسعين مفتيا، ما منهم من يعرف الحسن بن علي المسيلي من يكون، كان يقول هذا حين يشار إليه بالتفرد في العلم والتوحد في الفهم وهذا من فضله رضي الله عنه"[1].

وهي شهادة مهمة لعلم من أهل بجاية، فإذا كان عدد المفتين في المدينة يبلغ التسعين فما هو عدد الأدباء، والشعراء، والنحاة، والمحدثين...؟

الانطباع الثاني هو أن المكانة العلمية لم تكن متاحة للجميع في عاصمة الدولة إلا من كان مؤهلا وترسخت قدمه في علوم الشريعة، مثلما هو الحال لأبي علي المسيلي الذي تولى قضاء بجاية[2].

وهذه الرواية إنما تبين لنا مدى ازدهار الفتوى وكثرة المختصين في مجالها، بل تبين لنا مدى عناية السلطة السياسية في الدولة بعلمائها كأحد دعائمها على المستوى الشعبي، وقد ذكر العماد الأصفهاني نصا شعريا عن ابن بشرون لأحد شعراء المغرب الأوسط وأديبه وألمعيه وأريبه، وهو "علي بن الزيتوني" يمدح فيه أحد القضاة ما نصه:

نهـــاه عـــن محارمـــه نهامـــه وقربـــــه لخالقـــــه تقـــــاه
وقـــال الله لـــيس ســـواي رب ولا لشـريعتي أحـد سـواه هـو
الـــبر العطـــوف علـــى البرايـــا وبالأيتـــام يـــرحم مـــن أتـــاه

([1])- الغبريني أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله ، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية, تحقيق: رابح بو نار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر .ط.2. 1981م/1402هـ، ص:69.

([2])- الغبريني ، نفس المصدر والصفحة.

وشدبه عرى الإسلام حتى رأينا النجح وانعقدت عراه
أمين عدله غمر البرايا فما يخشى على أحد قضاه
مسيح، خطوه في كل علم ومن ذا يقتفي أبدا خطاه
أبي، شأنه طلب المعالي ومن يحصي ثناه أو نداه
لقد ظفرت يد عقلك نداه من نواه قد تبت يداه[1]

ونظرا للكفاءة التي عرف بها هؤلاء النخبة من العلماء، فقد تولى مهنة القضاء خارج الدولة الحمادية جماعة منهم، ومن هؤلاء على سبيل المثال أبو عبد الله المعروف بابن الرمامة (478-567هـ/1085-1171م)، الذي انتقل إلى مدينة فاس وولي قضاءها (536هـ/1143م)[2]، ومنهم حجاج بن يوسف الهواري (572هـ/1176م)، من ناحية بجاية، تولى القضاء بمراكش، قال ابن الأبار "ونال دنيا عريضة، وأورث عقبه نباهة، دخل الأندلس مرارا، وروى عن بعض علمائها، توفي مكفوف البصر في الطاعون بمراكش سنة 572هـ/1085م، وصلى عليه السلطان وحضر دفنه"[3].

ومنهم موسى بن حماد الصنهاجي (466-535هـ/1073-1140م)، من جلة القضاة في وقته، تولى القضاء بحضرة مراكش، وغيرها، وشهر بالفضل، والعدل في أحكامه [4].

ومن القضاة أيضا أحمد بن الحسين بن محمد المهدوي المسيلي (538هـ/1143م)، يلقب بأبي الطيب: شاعر، وأديب، قاض، ولي القضاء بفاس بالمغرب الأقصى، قال ابن دحية: "من أعيان شعراء المغرب الراسخين في الأدب. وكان محمود الحال، حسن الخلق قوالا للحق إلى أن توفي"[5].

([1])- العماد الأصفهاني محمد بن صفي الدين، خريدة القصر وجريدة العصر، (قسم شعراء المغرب)، تحقيق: محمد المرزوقي، محمد العروسي المطوي الجيلاني بن الحاج يحيى، الدار التونسية للنشر والتوزيع، 1986م/1407هـ.ط.3.ص ص:181-182.

([2])- ينظر: الجيلالي، نفس المرجع، ج1،ص:400.

([3])- نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر(من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر) مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، 1400هـ/1980م.ط.2. ص:337. راجع: محمد عبد الله عنان، عصر المرابطين والموحدين، ج2، ص:138. ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، ج1، ص:279.

([4])- ابن بشكوال، الصلة، ج3، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتارب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1410هـ/1989 م.ط.1. تحت رقم (1352)، ص:884.

([5])- نويهض عادل، نفس المرجع، ص:284.

يظهر أن أغلب هؤلاء العلماء اختاروا العمل قضاة بالمغرب الأقصى، وخصوصا أيام الدولة الموحدية، حيث استفادت من الكفاءات العلمية التي حضيت بها الدولة الحمادية خاصة بعد استيلاء عبد المؤمن عليها سنة 547هـ/1152م، ويرجع هذا الازدهار الثقافي أساسا إلى السياسة التي اعتمدها الأمراء كما ذكرنا سابقا، بالإضافة إلى هجرة الكثير من عباقرة تونس، والأندلس، والشام، والحجاز، والعراق، وصقلية والعجم، فتقاطروا على "القلعة"، و"بجاية" والعواصم العلمية الأخرى[1]، نتيجة ظروف سياسية قاهرة في الغالب، وكذلك الشهرة التي ميزت حواضر الدولة الحمادية التي كانت كغيرها واقعت تحت تأثير الثقافة العربية.

بفعل هذه العوامل ساهم الفقهاء المحليين والوافدين في تكوين شخصية الدولة أو المنطقة فقهيا وعلميا، هذا التكوين المتواصل ترسخت معالمه وتوارثه طلبة العلم في وقت كانت تعيش فيه حواضر المغرب الإسلامي بداية من القرن الرابع الهجري ابتكار مصدر تشريعي أسموه بالعمل[2]، وكانت انطلاقة هذا العمل من قرطبة وأصبح فيما بعد يغطي مجموع حواضر الأندلس ليمتد بعد ذلك إلى أقطار المغرب العربي[3].

هذه الشخصية المستقلة يمكن أن نلمسها من خلال دور العلماء في تأسيس لبعض العلوم التي كانت محظورة على غرار مدرسة فقهاء المرابطين التي منعت حرية الفكر وتدريس بعض مواد الفقه والأصول والكلام والتصوف، باعتبارها تخالف مذهب الإمام مالك، مذهب الدولة الرسمي وهو ما نستنتجه من إنكار ابن بسام على أبي الفضل عندما دخل سجلماسة: "أرى هذا يريد أن يدخل علينا علوما لا نعرفها"[4]، ومنه جاء الإجراء الخطير من الأمير المرابطي بإحراق كتاب "الإحياء للغزالي" بإيعاز من طائفة الفقهاء[5]، في المقابل كانت الأجواء متاحة في القلعة لظهور علوم بديلة

([1])- الطمار، تاريخ الأدب الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ,1981م , ص:115.

([2])- أن يشتهر قولٌ من الأقوال الفقهية في قطر من الأقطار، ويتتابع أهل العلم فيه على الأخذ بذلك القول من غير نكير بينهم، حتى يصير ذلك بينهم عرفاً علمياً مستقراً، حول هذا الموضوع راجع: عمر الجيدي، العرف والعمل في المذهب المالكي، ص:342.

([3])- عمر الجيدي، نفس المرجع، ص:307.

([4])- أبو يوسف يعقوب، التشوف ، ص:99.

([5])- ينظر: ابن القطان، نظم الجمان، تحقيق: محمود علي مكي، ص ص: 70-72. ابن عذاري، البيان المغرب، ج4، ص: 59.

كالدراسات الفقهية, وعلوم القرآن, والتفسير, والقراءات والحديث[1], وفي هذا الصدد نجد ابن النحوي الذي عكف على تدريس هذه المواد في عاصمة الدولة الأولى "القلعة" فبرز بعض الفقهاء أمثال "ابن الرمامة" الذي ألف كتبا في هذا المضمار مثل: "التفكير" وهو دراسة في القرآن الكريم، "التذكير في علم أصول الدين"، "النبراس على منكري القياس"، كما ألف أحد أعلام المنطقة وهو أبو علي حسن بن علي بن محمد المسيلي (ت. 580هـ/ 1185م)، الذي جمع بين علم الظاهر والباطن[2]، ونعت "بأبي حامد الصغير" لتأليفه كتابا على منوال كتاب "الإحياء" للغزالي سماه "التفكير فيما تشتمل عليه السور والآيات من المبادئ والغايات" يعد أقدم الكتب الصوفية في الجزائر، التي أثرت في علم الباطن في المنطقة.

واستمر هذا الكيان العلمي زمنا للحاضرة بجاية حتى بعد سقوط الدولة على يد الموحدين سنة 547هـ/1152م، وفيما بعد على يد أبو زكريا يحي الأول الحفصي (594-647هـ/1198-1249م) بعد أن نازل أهلها وافتتحها سنة 628هـ/1231م[3]، ثم إمارة مستقلة سنة (683-709هـ/1284-1309م)، وقد حفظت لنا المصادر بعض النوازل التي نازل فيها علماء بجاية غيرهم مثل "مسألة الشرف من جهة الأم" في سؤال وجه للفقيه التلمساني "أبو عبد الله الشريف" ومن في طبقته من شيوخ تلمسان[4]، وقبله قال بهذه المسألة قبل انقضاء القرن السابع الهجري ابن الغماز (ت.673هـ/1274م) فقيه بلنسية وبجاية وقاضيهما على مذهب الإمام مالك، ومن أوائل البجائيين الذين ذهبوا إلى إثبات الشرف من جهة الأم ناصر الدين المشدالي (ت.731هـ/1330م) رئيس البجائيين ونزيلها[5] ردا على فقهاء تونس على رأسهم أبو إسحاق ابن عبد الرفيع (ت.733هـ/1332م)، وفي مسألة أخرى أوردها "ابن مريم المديوني" في ترجمته "لعلي بن محمد التالوتي الأنصاري" أن أخوه الشيخ "محمد بن يوسف السنوسي" (832-895هـ/1428-1490م) سأل شيخه "الحسن آبركان" (ت.807هـ1404م)، جواز وضع

([1])- راجع: د. محمد الشريف سيدي موسى , نفس المرجع، ص: 127 وما بعدها.

([2])- الغبريني، عنوان الدراية، ص: 66.

([3])- ينظر: الزركلي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تعليق: محمد ماصور، المكتبة العتيقة، تونس، 1966م/1385هـ. ط.2.ص:25.

([4])- أبو العباس يحي الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب، ج12، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور:محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، الرباط، المغرب، 1401هـ / 1981م، ص:207.

([5])- القاسمي محمد جمال الدين، شرف الاسباط، مطبعة الرقي، دمشق، سوريا، 1331 هـ/731م.ط.18. ص:39

الكتب على الأرض فقال: "قال شيخنا الحسن أبركان فيه قولان للمتأخرين البجائيين والتونسيين جوازا ومنعا"[1].

هذه النصوص وغيرها تبين لنا مدى الرقي الذي وصلته هذه الحاضرة في المنطقة الوسطى من المغرب الإسلامي بفعل التواصل الحضاري العلمي الذي مهد لوجوده بداية من "القلعة " ثم "بجاية"، لتشهد نضجا فكريا ظهرت معالمه بوضوح في القرن السابع والثامن وحتى التاسع الهجري، وازدهار الفتوى وفقه النوازل يعني قوة القضاء في ظل الكفاءات المتميزة في المنطقة.

المبحث الثاني: الحسبة.

رأينا أن الحسبة وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم بأمور المسلمين؛ يعين لذلك من يراه أهلا له، فيتعين فرضه عليه، ويتخذ الأعوان لذلك[2]، وارتبطت بمؤسسة القضاء والشرطة وديوان المظالم كونها تنظر في المصالح العامة داخل المدن، من تفقد الطرقات والمباني، والأسواق، وتفقد دور العبادة والمدارس... مما ينزه القاضي عنها لعمومها وسهولة أغراضها.[3]

ولذا نجد أغلب المصادر تناولت مسألة الحسبة من زاوية اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، وهذا ما جاء في كتب مثل "آداب الحسبة للسقطي"، ورسالة ابن عبدون الإشبيلي "في القضاء

(1)- البستان، نفس المصدر، ص ص: 139- 140.

(2)- ابن خلدون، المقدمة، ص:176.

(3)- نفس المصدر، ص: 177.

والحسبة"، "ومعالم القربة في أحكام الحسبة" لابن أخوة المصري، بالإضافة إلى أقدم عمل في الحسبة المالكية في المغرب "أحكام السوق" ليحيى بن معمر نهاية القرن الثالث هجري.

وقد أكد الأستاذ موسى لقبال في دراسة حول مذهبية الحسبة بأنها تميزت "بتنوع فروعها فظهرت محاولات للتأليف عن السمسرة، وعن الغش،وعن آداب المعلمين والقضاة، والوكلاء، وفي أحكام السوق، وفي التعزيزات والحدود، وكانت كلها في إطار المصادر الشرعية، وكتب الفروع المالكية وهذا ما جعلها، تقليدية إلى حد بعيد"[1].

ويرجع الفضل في تطوير مفهوم الحسبة واختصاصاتها في الأسواق ونصب الأمناء عليها قاضي إفريقية "أبو سعيد سحنون بن سعيد التنوخي (202هـ/817م)"[2]، وكان اسمه عبد السلام فغلب عليه اسم سحنون[3] حيث أمر بتغيير ما كان يراه منكرا في عصره من ضرب للمتخاصمين إذا تبادلا كلاما جارحا، وتأديب الناس على الحلف بغير الله وعلى رثة اللباس وسوء الحال، ونظر في أنواع المعائش، وحارب البدع والأهواء وشرد أهلها.

ويمكن أن نلخص منهج سحنون في الحسبة من خلال رسالته التي رد فيها على أبي محمد عبد الرحيم بن عبد ربه الربعي[4]، حين أنكر عليه توليه القضاء ما نصه: "أما بعد،فإنه جاءني كتابك،وفهمت ما ذكرت فيه، وإني أجيبك أنه لا حول ولا قوة في شيء من الأمور إلا بالله تعالى، عليه توكلت، وإليه أنيب. فأما ما كتبت أنك عهدتني وشأن نفسي على مهم، أعلم الخير وأؤدب عليه، وأصبحت وقد وليت أمر هذه الأمة، أؤدبهم على دنياهم، فلعمري إنه من لم تصلح له دنياه، فسدت له أخراه، وفي صلاح الدنيا إذا صح المطعم والمشرب صلاح الأخرة، فكلا الأمرين متصل بالأخرة. أؤدبهم في معايشهم، ودفع ظالمهم عن مظلومهم، وأخذهم الأمور من وجوهها، أدب لآخرتهم، لأن بصلاح دنياهم تصلح لهم آخرتهم، وبفساد الدنيا تفسد الآخرة"[5] وفي العصور التي

([1])- الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطورها)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1971م/1390هـ.ط.1.ص:62.

([2])- انظر الصفحة:

([3])- المالكي أبو بكر عبد الله بن محمد، رياض النفوس، ج1،حققه بشير البكوش، راجعه محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1414هـ/1994م.ط.2.ص:345.

([4])- انظر: المالكي، نفس المصدر، ج1، ص:421.

([5])- القاضي عياض، المدارك، ج4، ص ص: 57-58.

تلت ابن سحنون جاءت أعمال في هذا المضمار، فظهرت التآليف في كثير من فروع الحسبة، فألف يحي بن معمر في "أحكام السوق"، وألف أحمد الأبياني في السمسرة وترتيب السمسرة، وكتب عيسى بن مسكين في "آداب الوكيل"، والهيثم بن سليمان في "آداب القاضي"، ومحمد بن سحنون في "آداب المعلمين والقضاة" إلى غير ذلك من التآليف.

ولا ننسى الدور الكبير الذي لعبته السلطة السياسية في أفريقية على عهد الأمراء المهالبة في إفريقية، ويذكر ابن عذاري المراكشي أن يزيد بن حاتم (156هـ/781م) استهل حكمه بإصلاح المدينة، ورتب أسواق القيروان، وجعل كل صناعة في مكانها[1] على النمط الذي عرفته المدن الإسلامية في العراق[2]، ثم انتشر نظام الأسواق بما فيها من رقابة في غيرها من مدن إفريقية، والمغرب مثل تونس، وصفاقص، وسوسة، وتاهرت الرستمية، وسجلماسة عاصمة بني واسول الصفرية، وفاس الإدريسية، وفيما عدا قطاعي التجارة والصناعة بقي الاشراف على شؤون الحسبة للأمراء أو لمن يحوز ثقتهم، حتى ولى محمد بن الأغلب سنة 334هـ/945م سحنونا القضاء، عرفت الحسبة اندماجا ضمن هذه المؤسسة.

هذا يعطينا انطباعا عن على التدرج التاريخي الذي وصلت إليه هذه العملية بداية من إفريقية أولى الحواضر في الغرب الإسلامي، لتنتشر تدريجيا في ميادين التجارة والصناعة في الأسواق عموما في ربوع المغرب، وتبقى من اختصاص الأمراء وأعوانهم إلى أن جاء القاضي سحنون حيث جمع بينها وبين القضاء باعتبارهما يندرجان تحت أصل عظيم، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وفي المغرب الأوسط اكتسبت هذه الوظيفة أهمية بالغة في عهد الدولة الرستمية (160-296هـ/796-908م) التي كانت تعتنق المذهب الإباضي، وتظهر عناية الأئمة الرستميون بالعمال والرعية من خلال رسائلهم التي شرحوا فيها مبادئ المجتمع الإباضي التي ترتكز على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وطاعة الأئمة[3]، بل أسس أبو اليقضان فرقة كاملة للقيام بأعمال الحسبة[4].

([1])- ابن عذاري، البيان المغرب، ج1، ص:78.

([2])- موسى لقبال، الحسبة المذهبية، ص: 39.

([3])- الحريري محمد عيسى، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1408هـ/1987م.ط.3.ص:229.

([4])- ينظر: الحريري، نفس المرجع، ص:130. أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص:21.

وقد عمرت هذه الدولة أكثر من قرن وثلث وقضى عليها الفاطميون نحو عام 297هـ/909م وعلى الرغم من ذلك فقد بقي المذهب الإباضي قائما في مناطق متعددة من بلاد المغرب حيث كون أتباعه مجتمعات خاصة بهم في مناطق نائية بعيدة عن متناول السلطات المعادية[1].

وبالتالي فإن معالم الحسبة ترسخت في مجتمع المغرب الأوسط بدءا من النظم التي أحدثها الرستميون في تاهرت، وتركتهم الفكرية التي أحرق معظمها أبا عبد الله الشيعي في المكتبة "المعصومة"، وبقيت هذه التقاليد العامة المحافظة في جزء كبير من المجتمع المغربي خصوصا وأن أتباع المذهب الإباضي تفرقوا في واحات الصحراء بعد سقوط دولتهم، فظهرت مدارسهم من جديد خصوصا في "وارجلان" و"وادي ميزاب" خلال حكم الأمراء الحماديين، ومن أبرز علمائهم "أحمد بن محمد بن بكر الورجلاني" (ت.504هـ/1110م)، صاحب كتاب "السيرة في الدماء" أو "أحكام الحرب" أما "أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الورجلاني" (ت.570هـ/1174م) فأعاد ترتيب أحد مصادر الإباضية في الخطط الشرعية مثل الإمامة، والقضاء، والحسبة وهو "الجامع الصحيح" ليوسف بن إبراهيم بن مناد على نحو موضوعي؛ على طريقة الجوامع؛ فقام بجمع الأحاديث على حسب أبواب الفقه المعروفة على النحو الذي وصل إلينا.

ولكن الغرض من هذا الطرح التاريخي هو تلك العلاقة الموجودة بين مذهبين يدين بهما غالبية سكان المغرب الأوسط، هذا ما استرعى اهتمام الأستاذ موسى لقبال في دراسته النقدية لكتب الحسبة المالكية والإباضية، عندما عرض كتاب "النيل وشفاء العليل" للثميني، وهو أهم مصادر الفقه الإباضي، قال رحمه الله: "وقد لاحظت تشابها كبيرا بين هذا الأخير وبين مختصر خليل ابن إسحاق الجندي المصري المالكي. سواء في عرض المصطلحات أو في كيفية الصياغة مما جعلني أرجح بأن إباضية إفريقية أعجبوا بالمختصر المالكي.. فلاحظت عدم وجود فرق بين ما يرونه وما يذهب إليه المالكية في هذا الموضوع"[2].

([1])- خليفات عوض محمد، الأصول التاريخية للفرقة الإباضية، العدد 27, الجامعة الأردنية، عمان، الأردن،1415هـ/1994م.ط.3. ص:52.

([2])- لقبال موسى، نفس المرجع، ص:9.

كل هذه الرواسب الفكرية داخل المجتمع جعلت منه بيئة ملائمة لانطلاق الكثير من التيارات الإصلاحية تحت مسمى الحسبة أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لتتحول بعد ذلك إلى حركات سياسية عسكرية.

وفي هذا الصدد نجد دعوة "أبا عبد الله الشيعي" التي قامت على عاتق قبائل كتامة من خلال تنظيم المجتمع في دار هجرته –كما يسميه– وعلى أساس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عمل على تهذيب أخلاقهم، حتى يكون مجتمع الخير والبر، وحقق للجميع المساواة والعدل والإخاء، حتى كان الواحد ينادي الآخر "يا أخانا "، وحثهم على أداء شعائر الإسلام، وعاقب المذنب عقابا صارما[1]، وذكر القاضي النعمان أن أبي عبد الله الشيعي لما فتح رقادة سنة 297هـ/909م، أخرج العمال ونادى فيها بالأمان، وطلب أهل الفساد فأنكاهم عقوبة، وأمر بقطع شرب المسكر وكل ما ظهر من المنكر[2].

إن نجاح أبا عبد الله الشيعي في دعوته قابله إعجاب وإقبال من فئات المجتمع البسيط لهذا الداعية المحتسب، والتفاف الناس كان من جانب محاربة كل أشكال الفساد والانحلال في آداب الناس العامة ومعاملاتهم، ومن جانب آخر استبداد عمال الدولة الأموية وتعاملهم مع السكان على أساس طبقي، فكان الشيعي ومن جاء بعده يبدأ مشروعه انطلاقا بتغيير المنكرات وتذكير الناس بالآداب العامة والعودة إلى هدي السلف، وسرعان ما تتحول النوايا الحسنة وتنكشف خبايا المستور.

فبعد زوال حكم الأغالبة قام أتباع أبا عبد الله الشيعي بتوجيه الحسبة على أساس مذهبهم الإسماعيلي، فولي قضاء القيروان "محمد بن عمر المروزي الخراساني"، وهو شيعي متطرف أنكر على الفقهاء المالكية تقاليدهم، وأمرهم بأن يلتزموا مذهب أهل البيت ويتركوا ما عداه، وولي قضاء "رقادة أفلح بن هارون الملوسي الكتامي"، وهذا يعني أن القضاء بما فيه الحسبة والمظالم أصبح يمارس في إطار

(1)– الخربوطي علي حسن، أبو عبد الله الشيعي، المطبعة الفنية الحديثة، بدون رقم الطبعة، 1982م/1402هـ، ص:44.

(2)– القاضي النعمان محمد بن حيون المغربي التميمي، افتتاح الدعوة،حققه: فرحات الدشراوي، الدار التونسية للتوزيع، تونس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م/1406هـ.ط.2.ص ص:246-247.

المذهب الإسماعيلي ويشرف عليه رجال مخلصون للدولة ولاتجاهها[1]، وهو ما يتخالف مع بقية المذاهب الأخرى وعلى رأسها مذهب الإمام مالك.

هذا ما أدى بالخصومة المذهبية بين الشيعة والمالكية تصل حد التنكيل والاضطهاد والتعذيب والتصفيات الجسدية، ذهب ضحيتها الكثير من فقهاء المالكية، في حين أن العداء بين الخوارج والمالكية لم يصل حد الصراع والاقتتال، بل ساد نوع من التعايش والتسامح في كثير من الأحيان، ثم تطور إلى تحالف مع فرقة الإباضية المناوئة لمذهب الشيعة، وقد ظهر هذا الائتلاف بشكل واضح في ثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد[2].

ويروى عن أبي يزيد الذي امتهن تعليم الصبيان في إحدى قرى قسطيلية (الجريد) إنكاره على حاكم المدينة لأن مذهبه الخروج على السلطان، فابتدأ يحتسب على الناس في أفعالهم، وصار له جماعة يعظمونه[3].

ومنه نستطيع القول بأن التجارب التاريخية أظهرت الحسبة في المغرب أحد الأشكال التي قد تتخذ أحيانا تمهيدا لثورة، وبداية الإعلان عن مذهب جديد، ومعنى ذلك أن المحتسبين في المغرب كانوا أكثر تشددا وطموحا من نظرائهم في البلاد الأخرى[4]، هذا ما رأيناه مع ثورة الشيعي الذي بدأ ينكر على الناس أفعالهم ويذكرهم بمظالم أهل البيت على الدولة الأموية، أما أبو زيد الخارجي فقد أعلن الولاء للدولة الأموية وتحالف مع طوائف السنة لتغيير المنكر الذي أحدثه أتباع المذهب الإسماعيلي، وعلى نفس الطريق سار "عبد الله بن ياسين" مؤسس الدولة المرابطية يغير المنكرات ويجمع قبائل صنهاجة لتحقيق مشروعه، وأخيرا "ابن تومرت" الذي سنقف عنده قليلا لارتباط ظهوره بزوال الدولة الصنهاجية في إفريقية،والمغرب الأوسط، ودولة المرابطين في المغرب الأقصى والأندلس.

([1])- ينظر: ابن عذاري، نفس المصدر، ج1، ص:220.

([2])- محمود إسماعيل عبد الرزاق، الخوارج في بلاد المغرب، حتى منتصف القرن الرابع، دار الثقافة، المغرب، 1406هـ /1985م.ط.2.ص:295.

([3])- المقريزي تقي الدين أحمد بن علي، إتعاض الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، ج1، تحقيق: جمال الدين الشيال، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1416هـ/1996م.ط.2.ص75.

([4])- ينظر: الحسبة المذهبية، ص: 62.

وفي المغرب الأوسط على عهد الأمراء الحماديين كانت الظروف السياسية المتاحة في ظل الانفتاح العام لهؤلاء الأمراء تتيح لجميع الطوائف ممارسة نشاطاتهم المذهبية، فكان من هؤلاء الكتاميون أتباع المذهب الإسماعيلي الأوفياء، وطوائف الخوارج وعلى رأسهم الإباضية في قاعدتي وادي ميزاب، ووارجلان، بالإضافة إلى المذهب المالكي الذي يمثل أتباعه السواد الأكبر من أهل السنة، وكل طائفة لها تقاليد عريقة في الاحتساب تخضع للمذهب، وهي في مجملها ترتبط بمراقبة الأسواق وتصرفات التجار.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحسبة من منظور الدولة كانت تمارس في إطار المذهب السني[1]، والغالب المالكي، وهذا ما استنتجناه من خلال كثرة التآليف في هذا الموضوع الذي تناولها (الحسبة) انطلاقا من الفقه المالكي، والقاعدة الشعبية العريضة التي يحضا بها (الفقه المالكي) وقد رأينا أن "حماد بن بلكين" –مؤسس الدولة الحمادية الذي درس الفقه المالكي في القيروان– كان يمارس القضاء ويفصل بين الخصومات ويعاقب المخالفين، وعلى طريقه درج حكام الدولة إلى أن وصلت طور النضج والاستقرار، حيث كانت كغيرها من الدول داخلة في عموم ولاية القاضي، ويولي فيها باختياره. ثم انفردت وظيفة السلطان عن الخلافة وصار نظره عاما في أمور السياسة اندرجت في وظائف الملك وأفردت بالولاية[2]، ولم تحفل المصادر بذكر أسماء لأفراد مارسوا الحسبة في هذه الدولة سواء كان من أناس معتمدين من السلطة، أو ممارسة شخصية باعتبارها قضية الجميع، ولكن يكفي أن نذكر في هذا الصدد نظام ابتكره الإباضية في المغرب الأوسط باسم "العزابة" وهو نظام لجأ إليه شيوخ المذهب بعد أن سقطت إمامة الظهور في تاهرت. ذلك أن الإباضية تعرضوا للعديد من النكبات أجبرتهم على البحث عن إطار آخر غير إطار الإمامة[3].

تعود فكرة إنشاء "نظام العزابة" إلى منتصف القرن الخامس حوالي 440هـ/1048م على يد أبو عبد الله محمد بن بكر النفوسي (345/440هـ)[4] من جبل نفوسة بليبيا جاء غربا، ووصل إلى منطقة

([1])– الطمار، المغرب الأوسط في ظل صنهاجة، ص: 190.

([2])– ابن خلدون، المقدمة، ص: 177.

([3])– مسعود مزهودي، جبل نفوسة، الباب الثالث، مؤسسة تاوالت الثقافية، 2003م/1423هـ، ص:278. الموقع الإلكتروني: http://www.tawalt.com/?p=2130 .

([4])–ينظر: جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م/1420هـ، ص ص :48 – 50 .

صحراوية في الجزائر، هي وادي ريغ، وفكر في نظام يحمي المسلمين هناك، عندئذ ابتكر نظام الحلقة، ومعناها العزلة، أو العزبة، والتصوف و التهجد على رؤوس الجبال[1]، ويطلق على المفرد من أتباع هذا التنظيم عزابي "الجمع عزابة"، ونشتق تلك الكلمة والتي لم يرد بها ذكر في المعاجم[2].

وهناك قواعد صارمة لضمان النظام، والخروج عليها تستوجب كما قال روبيرتو روبيناتشي: "عقوبة مناسبة. وقبل تطبيق أية عقوبة على المخطئ يتم تحذيره، وإن لم يأت التحذير بأي نتيجة، يلي ذلك العقاب"[3].

هذا يعني أن فئة من مجتمع المغرب الأوسط تخضع لتقاليد صارمة، يشرف عليها مشايخ من الطائفة الإباضية، ابتكروه نتيجة الأحداث السياسية التي عاشتها المنطقة باعتبارهم جزء من الصراع، إلا أن العداء الكبير بينهم وبني زيري في إفريقية في بعض مراحل التاريخ اضطر الكثير منهم للهجرة للمغرب الأوسط في منتصف القرن الخامس الهجري، خاصة وأنه في هذه الفترة قد شرع إخوانهم في هذه المنطقة في تأسيس المدن في واد ميزاب[4].

إذا كانت فرقة الإباضية تخضع لنظام اجتماعي صارم وفق تقاليد الحسبة لديهم، وهي جزء من المجتمع في عهد الدولة الحمادية، فإن الحياة العامة في تلك الفترة لم تكن تخضع لنفس صرامتهم، وهذا ما جعل الطائفة تعيش عزلة فكرية وفق النظام الذي ابتكروه، وبقي الأصل العام الذي كانت تمارس فيه الحسبة هو المذهب المالكي بالمغرب والأندلس وفق نصوص مجتهدي المذهب وأمهات كتبهم.

ما يميز الحسبة في بيئة المغرب أنها بالغة الأهمية للغاية، والمحتسب شخصية إدارية تملك حق التدخل وسلطة التنفيذ في كل حين وضد أي كان، من العامة أو من الأمراء أو من القضاة[5]، ويبين

([1])- ينظر: أبو الربيع سليمان بن يخلف المزاتي، كتاب السير،المطبعة العلمية، تونس، 1321هـ1903م، ص:91.

([2])- روبيرتو روبيناتشي، العزابة (حلقة الشيخ محمد بن بكر)، ترجمة: لميس الشجني، أعدها للنشر وقدم لها: موحمد أمادي، منشورات مؤسسة تاوالت الثقافية، سلسلة الأبحاث التاريخية 6، المغرب الأقصى، 2006م /1426هـ، ص:24، الموقع الإلكتروني: http://www.tawalt.com/?p=2130 .

([3])- روبيرتو روبيناتشي، نفس المرجع، ص:26.

([4])- المزهودي , نفس المرجع، ص: 190.

([5])- لقبال موسى، نفس المرجع، ص:11.

أبي عبد الله محمد بن أبي محمد السقطي شروطها بأن يكون المحتسب: "فقيها في الدين قائما مع الحق نزيه النفس عالي الهمة معلوم العدالة ذا أناة وحلم وتيقظ وفهم، عارفا بجزئيات الأمور، وسياسات الجمهور"[1].

ونأتي إلى نقطة مهمة وهي الحرية العامة فيما يتعلق بالمعتقد والمذهب الذي كانت تتميز به حواضر المغرب الأوسط في ظل الدولة الحمادية، فلم تفرض الدولة قيودا على الطوائف التي كانت تعيش جنبا إلى جنب مادامت أفكارها لا تحدث بلبلة وتقسم صف المسلمين مثلما سنراه مع ابن تومرت، وعكس ذلك في المغرب الأقصى الذي تولى زمام الحكم فيه فقهاء مقلدون وقضاة محتسبون، وهو ما يفسر لنا محاولتهم منع "أبو الفضل بن النحوي" من تدريس بعض العلوم التي كانت محظورة بحكم أن الدولة منعتها، فأنكر عليه "ابن دبوز" قاضي فاس وأمر بإخراجه، وقبله "ابن بسام" أحد أعيان مدينة سجلماسة، وخلال مدة إقامته أفتى علماء قرطبة ومراكش بحرق كتاب "الإحياء للغزالي"، رغم أنه احتوى فصولا عن الحسبة الشرعية، لمجرد أنه معقد ويشتمل منطق علم الكلام والفلسفة هذه الأحداث جعلت ابن النحوي يفكر في العودة للقلعة الحمادية، أين كان المجال مفتوحا لتداول الأفكار دون أن تخضع الحياة بشكلها العام لمنطق فقهاء بعينهم.

نعود لابن تومرت أو كما يلقب "المهدي" المكنى بأبي عبد الله، محمد بن تومرت، ويلقبه بعض المؤرخين بالفقيه السوسي، تثبت له بعض الروايات نسبا ينتهي إلى علي بن أبي طالب – رضي الله عنه– [2]، وهناك من قيل أنه ادعى في هذا النسب الشريف، ذكره ابن مطروح القيسي في تاريخه[3]، هذه الشخصية لم يختلف أسلوبها في محاربة البدع والمنكرات عن غيرها من الحركات الإصلاح التي ظهرت في المغرب مثل عبد الله بن ياسين الذي اعتمد التدريس في تصحيح المفاهيم المغلوطة ومقاومة المنكرات بكل حزم وشدة.

([1])– السقطي أبو عبد الله المالقي، كتاب في آداب الحسبة، الجزء 21، تحقيق: ليفي بروفنسال، مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية، طبع بمطبعة إرنست لورو، باريس، 1931م/1349هـ، ص:5.

([2])– ينظر: سلاسل لهذا النسب وردت في: ابن القطان، نظم الجمان، ص:34. ابن خلدون، العبر، ج6، ص:465.

([3])– ابن أبي زرع أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي، الأنيس المطرب روض القرطاس، اعتنى بتصحيحه وطبعه وترجمته: كارل يوحن تورنبرغ، دار الطباعة المدرسية، مدينة أوبسالة، 1863م/1279هـ، ص:110.

فبعد عودته من رحلة في طلب العلم سنة 501هـ/1107م، التقى بأبي حامد الغزالي (450 - 505هـ/1058-1111م) وقد حدد سلفا منهجه في الدعوة آمرا بالمعروف وناهيا عن المنكر، فطرد من الأسكندرية من مجلس أبي بكر الطرطوشي الفقيه (451-520هـ/1059-1126م) ، ثم ركب البحر فقيل أنه نزل بالمهدية وهي رواية ابن خلكان أيام يحي بن المعز بن باديس، فأقرأهم كتابا في علم أصول الدين، ثم شرع يغير المنكر، ومن تونس قصد المهدي مع بعض رفاقه المخلصين قسنطينة[1]، وقد بينا فيما سبق أنه أنكر عليهم مخالفتهم الشريعة في تطبيق القصاص على السارق والقاتل هذا حسب رواية البيذق[2] الذي حدثنا عن رحلته إلى بجاية أيام يحي بن العزيز حيث أظهر بها الوعظ والتدريس[3] في مسجد الريحانة، "وكان ينهى الناس عن الأقراق الزرارية وعمائم الجاهلية، ولباس الفتوحات، وقال لا تتزينوا بزي النساء لأنه حرام، وكان يبيح الطيب للرجال والنساء، وكان الفقهاء يأتونه الذين منهم محرز، وإبراهيم الزبدوي، وإبراهيم بن محمد الميلي، ويوسف بن الجزيري الجراوي، وعبد الرحمان بن الحاج الصنهاجي القاضي، وذلك في شهر رمضان المعظم، فلما كان يوم الفطر اختلط الرجال والنساء في الشريعة، فلما رآهم الإمام رضي الله عنه دخل فيهم بالعصا يمينا وشمالا حتى بددهم، فلما رآه ابن العزيز يفعل ذلك قال له يا فقيه لا تأمر السوقة بالمعروف وهم لا يعرفونه، فإني أخاف أن يأمروا فيك وتهلكهم، لا يستوي حر كريم مع شيطان رجيم"[4].

وهذه الرواية التي ذكرها البيذق تدل على الفساد الذي ضرب المجتمع من ألبسة تخالف روح الإسلام، وتشبه الرجال بالنساء، واختلاطهم في المناسبات، وهي رواية تتفق كثيرا مع ما ذكره ابن الخطيب من أحوال التميع داخل بيت الأمير الحمادي[5]، هذه الأحوال التي كانت تعيشها العاصمة، وقبلها قسنطينة، ما هي إلا صورة مصغرة للمجتمع ككل، بما فيها طبقة العلماء العازفة عن دورها في تبيين حقائق الدين للعامة مع وجود عدد منهم ليس بالقليل خصوصا في عاصمة الدولة ! والذي يدعوا للانتباه حينما أراد المهدي بن تومرت تفريق الناس كان رد الأمير: "يا فقيه لا تأمر السوقة

([1])- النجار عبد المجيد، تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1415هـ/1995م، ط2،ص:63.

([2])- ينظر: البيذق، أخبار المهدي، ص:12.

([3])- عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص:246.

([4])- البيذق، المصدر نفسه، ص: 13.

([5])- ينظر: ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ج3،ص:99.

بالمعروف وهم لا يعرفونه"، هذا إنما يدل على أن الناس أبعد ما يكون عن فهم -على الأقل- الآداب العامة للإسلام، وهو تقصير ليس له مبرر في حق أهل الفهم من المدينة.

كل هذه المظاهر كان ابن تومرت مصيب في نقدها وتوجيه اللوم على الجميع ما جعل القلوب تميل إليه[1]، وقد جمعه أمير المدينة بجمع من الفقهاء فناظرهم وظهر عليهم[2]، حينها أمر العزيز الحمادي بإخراجه من المدينة بإيعاز من الفقهاء لما خشي عاديته والتفاف الناس عليه، فخرج من بجاية إلى رباط خارجها وعلى القرب منها يقال له رباط ملالة، وبقي على نفس عادته يحتسب على الناس ويغير في عاداتهم، وهناك التقى بعبد المؤمن شابا يريد المشرق للعلم، فكان مأوى لأهل الخير والعلم[3].

يظهر لنا ابن تومرت من خلال هذه الأحداث شخصية قائمة على منهج التغيير ونقد كل ما يخالف الأخلاق والقيم التي تعلمها في المشرق، وقد أظهر تفوقا كما ذكرت الروايات على الفقهاء في الأمصار التي حل بها، هذا العمل الشريف في ظاهره لاقى استحسانا من العامة، بينما أنكر عليه الفقهاء بسبب استهدافه إلى جانب مظاهر الفساد الأخلاقي والاجتماعي الفساد السياسي متمثلا في سيرة الأمير وحاشيته[4]، فاستطاع أن يجمع الكثير من الأتباع لتحقيق مشروعه، وكانت البيئة في المغرب ملائمة لتقبل أفكار جديدة تنقد الواقع المتعفن لفساد الأمراء وحاشيتهم وتخلي العلماء عن دورهم.

موضوع الحسبة في المغرب بالغ الأهمية، وقد كان في الغالب يصاحبه ثورة لتغيير مفاهيم الدولة السابقة، وقد رأينا في ذلك عدة أمثلة، ولكن ما يميزها عن غيرها أنها بقيت حتى لعصور قريبة تمارس في إطار مذهبي وفق النصوص والأحكام الفقهية وتقييد آراء الفقهاء والمجتهدين، بينما نراها في المشرق أقل شأنا منها بالمغرب، غير أنها في المشرق تحررت من المذهبية، وأصبحت خدمة إدارية، وغدا

([1])- عبد الواحد المراكشي، نفسه، ص:247.

([2])- عبد المجيد النجار، نفس المرجع والصفحة .

([3])- ابن القطان المراكشي أبو محمد حسن بن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي، نظم الجمان، درسه وقدم له وحققه: د. محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990م/1410هـ.ط.1.ص:77.

([4])- عبد المجيد النجار، نفس المرجع، ص ص: 65-64.

شاغلوها موظفين إداريين، بينما في الأندلس فإلى كونها إدارية مذهبية، فإنها تحررت من نصوص الفقه والآراء ومجتهدي المذهب، وغدت نظاما عمليا في صورة متكاملة ناضجة[1].

المبحث الثالث: الوزارة.

تأتي كلمة الوزارة في اللغة بمعان ثلاث:

أولا: فهي أولا من الوزر، وهو الملجأ، وأصل الوزر الجبل المنيع[2]، وفي قوله تعالى: " **كَلّا لَا وَزَر** "[3]، ومعنى الآية: أن لا ملجأ له، وذلك بأن نظر في جهاته فلم يجد إلا النار[4]. وكذلك وزير الخليفة الذي يعتمد على رأيه في أموره ويلتجئ إليه[5].

ثانيا: بمعنى الوزر، وهو الحمل الثقيل[6]، وقيل لوزير السلطان وزير،لأنه يزر عن السلطان أثقال ما أسند إليه من تدبير المملكة أي: يحمل ذلك[7] وفي حديث السقيفة: "نحن الأمراء وأنتم الوزراء"[1]، جمع وزير، وهو الذي يوازره الأمير فيحمل عنه ما حمله من لأثقال[2].

([1])- ينظر: لقبال موسى، نفسه، ص ص: 16-38.

([2])- ابن منظور، لسان العرب،ج5 ،ص:282 .

([3])- سورة القيامة، الآية: 11.

([4])- محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير،ج29 ، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م/1404هـ، ص: 346.

([5])- ابن منظور، نفسه، ج5، ص: 283.

([6])- نفسه، ص: 282 .

([7])- نفسه، ص: 283.

ثالثا: مشتقة من الأزر، وهو الشدة والقوة، فكأن الوزير يشد أمر الوزير ويقويه[3].

والوزارة اصطلاحا عرفها ابن العربي بأنها: "ولاية شرعية، وهي عبارة عن رجل موثوق به في دينه وعقله يشاوره الخليفة فيمن يعن له من الأمور"[4].

أما ابن خلدون فقد ركز على دورها في الخطط السلطانية والرتب الملوكية، قال: "الوزارة: وهي أم الخطط السلطانية، والرتب الملوكية، لأن اسمَها يدل على مطلق الإعانة"[5].

أما التعاريف المعاصرة فقد تعددت بسبب تعدد مهامه، وهي متغيرة من دولة لأخرى، لكن يبقى المقصود منها واحد وهو المعاونة، والمؤازرة، والمناصحة، وتقسيم المسؤولية إلى وزارات مما يسهل العمل، وهذا ما يجعل المصطلح محور خلاف بين فقهاء القانون وهكذا تطوَّر مفهوم الوزير إذ لم يعدْ مجرَّدَ مستشار، بل تعدَّاه إلى الإدارة والإشراف والقيام على مصلحة عامَّةٍ من مصالح الدولة، وربما يعودُ هذا إلى تطوُّر في النظم السياسية التي تسعى إلى الخروج من الحكم المركزي الفردي إلى ما يعرف بالحكم الذي يبنى على المؤسَّسات[6].

وتأتي أول إشارة ذكرها المؤرخون عن شخصية تقلدت منصب الوزير في الدولة الحمادية، هو وزير محسن بن القايد (ت.447هـ/1055م) الذي قتله عند اعتلائه العرش ولم تشر المصادر لذكر اسمه[7]، أما وزير بلكين بن محمد (ت.445هـ/1053م) خلف بن أبي حيدرة، فهو وزير سيف، حيث تولى نفس

([1])- حديث إسناده حسن، رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ينظر: البزار أحمد بن عمرو البزار، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، ج1، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة , السعودية، 1415هـ/1994م.ط.1.ص:404.

([2])- ابن منظور, نفس المصدر والصفحة.

([3])- نفسه.

([4])- ابن العربي، أحكام القرآن، تعليق محمد عبد القادر عطا، ج4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ النشر .ط.1 .ص:60 .

([5])- ابن خلدون، المقدمة، ص: 185.

([6])- سليمان ولد خسال، جهود فقهاء المغرب العربي في بناء النظام السياسي الإسلامي (633-922هـ) إشراف: أ.د علي عزوز , جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة (رسالة دكتوراة مخطوطة) 2008م / 1429هـ، ص:121.

([7])- رشيد بو رويبة، الدولة الحمادية، ص: 122. ينظر: ابن خلدون، العبر، ج6،ص:229.

المنصب في عهد الناصر بن علىناس (ت.481هـ/1088م)، سرحه الناصر إلى بسكرة لما خلعوا طاعة بني حماد واستبدوا بأمر بلدهم، فنازلهم وافتتحها عنوة، لكن الناصر قتله بسعاية رجالات صنهاجة فيه، وولى مكانه أحمد بن جعفر بن أفلح[1].

إن طبيعة الظروف التي تعيشها أية دولة تفرض على مؤسساتها الاستجابة لتلك التحديات خصوصا إذا تعلق الأمر باستقرار الدولة من الداخل، ولذا نجد وزراء الدولة الحمادية أصحاب سيف وحرب، كما هو حال أمرائها في عمومهم، ويبدو أن الاختيار يقع على أصحاب الكفاءات العسكرية مثلما سنذكره من أمثلة فيما بعد، وهي ظروف الحرب التي فرضت على الدولة الناشئة، وقد لاقى الكثير حتفهم نتيجة تداخل صلاحياتهم مع الملك، ومن الملاحظ أيضا أن دورهم لا يتعدى الحرب والوساطة، دون رتبة القلم.

ويبدو أن مهمة الوزير تتغير حسب سياسة الدولة سلما وحربا، ففي عهد الناص بن علىناس استمرت الدولة على عهده مدة عشرين سنة وهو ما يمثل فاتحة عهد جديد من الاستقرار النسبي في تاريخ الدولة الحمادية[2]، حيث نراه يعتمد على وزير قلم وهو "أبو بكر بن أبي الفتوح"، استعمله الناصر في مراسلاته السياسية مع الأمير الزيري في المهدية تميم بن المعز بن باديس (422-501هـ/1031-1107م)، لما عرف أنه محبا في دولة تميم[3]، فتولى عملية الصلح بين أفراد البيت الزيري.

كما أن مكانة هذا الوزير في ظل حكم الناصر –وهو الأمين على كتابة رسائله– جعله خبيرا بأسرار الدولة وسياستها الداخلية بما فيها علاقتها بجيرانها وقد لقي هذا الوزير حتفه على يد الناصر بسعاية وزير تميم بن المعز، واسمه "ابن البعبع" الذي أراد تبوء مكانه في ظل الدولة الناشئة، وهو الذي خان الأمير تميم بن المعز، وأراد العمل لصالح الناصر الحمادي بعد أن أشار عليه ببناء مدينة على سفح جبل ببجاية[4].

([1])– ابن خلدون، العبر، ج6، ص:230.

([2])- de beylie, la kalaa des beni hammad, p: 9.

([3])– النويري شهاب الدين أحمد، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج24، ص: 124.

([4])– ينظر: نفس المصدر والصفحة.

إن الدور الذي لعبه هذا الوزير كان بارزا خلال أحداث الحرب الدائرة بين الدولتين الزيريتين، لأنه جنب الدولة الحمادية المزيد من المتاعب السياسية الخارجية بما ينعكس إيجابا على الأوضاع السياسية الداخلية، حيث مكن هذا الصلح -رغم تأخره بفعل دسائس وزير تميم-[1]من تأمين الدولة من الناحية الشرقية، ليتفرغ للداخل ومواجهة خطر العربان الذين تمكنوا من الحضنة وهددوا القلعة باستمرار[2]، فانتهج سياسة ناجحة تقوم على التفريق[3].

لم تكن الإمارة وحدها موضع تنافس وجذب وتوريث في الدول، فقد يستبد الوزير بالقرار والنفوذ حتى تصبح حكرا عليه وموروثا لبنيه من بعده داخل الأسرة، وهو ما حدث كذلك في أسرة بني حمدون إلى أن انقرضت الدولة الحمادية[4]، وأشهر هؤلاء الوزراء هو الفقيه "مطرف بن علي بن حمدون" وكان ذا شخصية سياسية عسكرية، برزت على عهد الأمير "يحي بن العزيز" بتوليه قيادة الجيوش، وقيادته حملة نجدة لسكان المهدية المحاصرة من النورمان بين سنة 521-522هـ/1127-1128م، ولعب دورا مهما في إخماد الثورات داخل المملكة، حيث نراه سنة 543هـ/1184م يقود حملة تأديب على "بني زرا بن مروان" ويقبض على "ابن مروان" بعد أن افتتح المدينة عنوة[5].

ومن الملاحظ على الوزراء في الدولة الحمادية اهتمامهم بالعلم وتقريبهم لأرباب الفقه والقلم، وإن لم يكونوا (الوزراء) محسوبين على هذه الفئة، لكن يوجد منهم من اهتم بالعلم رغم انشغاله بالسياسة، فقد ألف "أحمد بن عبد الجليل بن عبد الله (ت.555هـ1160م)[6] لوزير بني الناصر الصنهاجيين "محمد بن علي بن حمدون" كتابا سماه "نظم القرطين وضم أشعار السقطين" جمع فيه أشعار الكامل للمبرد، والنوادر لأبي علي البغدادي.

([1])- انظر تفاصيل الصلح الذي دار بين تميم بن المعز والناصر بن علينا‌س، والدور السلبي الذي لعبه "ابن البعبع" وزير تميم بين الجانبين، النويري، نفس المصدر والصفحة.

([2]) - ibid. p:10.

([3])- انظر: عويس، نفس المرجع، ص: 133 وما بعدها.

([4])- محمد الطمار، نفس المرجع، ص: 183.

([5])- ابن خلدون، العبر، ج6، ص: 235.

([6])- يعرف بالتدميري، لأن أصله منها، ونشأ بألمرية، وكان عالما بالعربية، واللغات والآداب، وله حظ من قرض الشعر، ينظر: ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، ج1، ص: 80.

إن ضعف جهاز الوزارة يعرض السلطة للخطر والبلاد لخيانة، واتساع نفوذ أهل الفساد يكون في الغالب نتيجة إغفال الأمراء المنغمسين في ملذات الدنيا واشتغالهم عن السياسة، فتعطى المسؤولية لمن ليس أهلا لها، وهذا ما حصل لبني زيري في إفريقية وملك بني حماد، مع تنامي الأخطار داخليا وخارجيا كان الأمير الحمادي يحي بن العزير آخر ملوك بني حماد كما وصفته المصادر، أميرا فاضلا، شهما، فصيحا، ولكنه قليل الحزم مولع بالنساء والصيد... يقضي جل وقته في الصيد، وفي المساء يتمدد على فراشه، ويستقدم المهرجين والحيوانات المروضة، في تلك الظروف كان وزيره من آل حمدون، وهو "أبو عبد الله يحي بن حمدون" هو الحاكم الفعلي الذي يدير مقاليد السلطة في الدولة الحمادية، وأمام تنامي خطر الموحدين، وأخذهم زمام الأمور في المغرب الأقصى، برز خطرهم الحقيقي عندما توجه "عبد المؤمن بن علي" (487-558هـ/1094-1162م) بجيوشه لفتح المغرب الأوسط بداية من سنة 547هـ/1152م، ففتح "الجزائر"، ومنها إلى بجاية أين استقبلته جيوش الوزير الحمادي "محمد بن علي بن حمدون" حسب رواية ابن الأثير الذي أكد أنه "جمع العساكر وسار عن بجاية نحو عبد المؤمن، فلقيهم مقدمته وهي تزيد على عشرين ألف فارس فانهزم أهل بجاية من غير قتال ودخلت مقدمة عبد المؤمن بجاية قبل وصول الخليفة بيومين"[1].

أكدت بعض المصادر أن جيوش عبد المؤمن اصطدمت في بادئ الأمر مع جيوش أخو العزيز "سبع"، إلا أنها انهزمت في أم العلو بجبل زيري[2]، ويبدو من رواية ابن الأثير أن الوزير علي بن حمدون قاد حملة أخرى دون مقاومة، كان بمثابة ذر الرماد في العيون، لإخفاء عملية استسلام بأتم معنى الكلمة[3].

وتأتي أحد الوثائق المهمة التي تميط اللثام عن مؤامرة مدبرة، حين بعث الخليفة عبد المؤمن بن علي رسالة إلى أهالي قسنطينة يعلن فيها احتلال بجاية ويشيد بالفقيهين[4] الوزير محمد بن علي بن

([1])- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص:372.

([2])- مكان غير محدد. وحسب الهادي روجي أن المعلومات التي قدمها ابن خلدون أن ذلك المكان يقع بين مدينة الجزائر وعنابة على بعد مسيرة يوم عن المدينة الأخيرة. أما "جبل زيري" فلم يذكره إلا التجاني الذي لم يشر إلى موقع "أم العلو" وهو اسم أخت المعز بن باديس وزوجة عبد الله بن حماد، ينظر: الهادي روجي، الدولة الصنهاجية، ج1، ص:22.

([3])- نفس المرجع والصفحة.

([4])- انظر الهامش، نفس المرجع والصفحة.

حمدون، وأخيه الشيخ الفقيه "أبو عبد الله محمد بن علي بن حمدون" اللذين انظما مع أقاربهما إلى الموحدين، وتقلدا منصبين مرموقين، ونص الرسالة أورده "لافي برفونصال" في إحدى الرسائل الموحدية الرسمية، من إنشاء الكاتب أبي جعفر بن عطية، ومن قوله: "... وقد كان الشيخ القائد أبو محمد ميمون بن علي بن حمدون –أكرمه الله– في هذه البلاد المفتتحة على ما عرفتموه، وألفيتموه. وكان الحديث عنه خيرا يذكر، وجنوحا إلى هذا الأمر المبارك يتكتم به ويتستر. وكان أكثر الواردين على هذه الحضرة والصادرين عنها من صنف الطلبة وغيرهم من التجار، المتصرفين في هذه الأقطار، يصفونه بهذه الصفات الحميدة، ويروون عنه آثار هذه الطوية الصالحة والعقيدة، وتستفيض أخبارهم فيما لديه من الإرادة الحسنة والنصيحة الأكيدة، إلى أن يسر الله وبشر له حسناه بالانتظام في هذا السلك النظيم، والاعتصام بهذا الأمر العظيم. فصار بفضل الله عليه من أشياعه وأوليائه، وحملة أياديه وآلائه، وهاهو الآن وأخوه الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن علي بن حمدون وسائر من بنيهم وإخوتهم وأقاربهم"[1].

وقد أكد ابن الأثير أن عبد المؤمن لما فتح بجاية "لم يتعرض إلى مال أهلها ولا غيره. وسبب ذلك أن بني حمدون استأمنوا فوفى لهم بأمانه"[2].

وتجدر الإشارة أن ما استرعى انتباه الباحثين كون وزراء الدولة الحمادية لم يكونوا من السلالة الصنهاجية التي قامت على أعتاقها ملك بني حماد[3].

إن أهم رجال الوزارة و السياسة الذين عرفتهم الدولة الصنهاجية في المنطقة، هو أبو الحسن علي بن أبي الرجال الشيباني (ت.432هـ/1040م)، ينسب إلى القيروان، ولكن أصله من أشراف مدينة تاهرت بالمغرب الأوسط، ترعرع فيها قبل أن يغادرها إلى القيروان ليجد أفقا أوسع في مجال العلم

(1)– ليفي بروفنصال، رسائل موحدية، مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية، المطبعة الاقتصادية، المغرب، بدون رقم الطبعة، 1941م/1359هـ، ص:20.

(2)– ابن الأثير، نفس المرجع، ج9، ص:337 .

(3)– ينظر: الطمار محمد، نفس المرجع، ص:183.

والرياسة، قال عنه مواطنه ابن رشيق المسيلي (384/463هـ/994-1090م) في وصف مكانته السياسية: "زعيم الكرم وواحد الفهم، الذي نال الرياسة، وحاز السياسة، وانفرد بالبسط والقبض"[1].

لعب هذا الرجل دورا مهما في سياسة الدولة الزيرية بإفريقية بعد تولى الوزارة على عهد المعز بن باديس الفتى الصغير الذي تربى في كنفه قبل ولايته الملك، وكانت منزلته لديه سامية، ونفوذه في البلاط عظيما[2]، وقد عهدت به إليه صغيرا عمته التي تبنته "الأميرة أم ملال"[3] (ت.414هـ/1023م) أو "السيدة" كما تلقب، الذي علمه المذهب المالكي.

هذا الإعداد التربوي الذي أشرف عليه علي بن أبي الرجال، مكن لأتباع المذهب المالكي من الظهور على أتباع المذهب الفاطمي أعداء السنة، بداية من واقعة "القيروان" كما عنون لها ابن عذاري[4]، غداة دخول المعز إلى المنصورية يوم السبت 16 محرم 407هـ / 25 جوان 1016م، فقام بجولة في شوارع المدينة راكبا فرسه، وحدث أنه التقى بجماعة، فسأل عنهم، فقيل له الرافضة الذين يسبون أبي بكر وعمر، فترضى عن الشيخين، ويقال أن المذبحة انطلقت منذ ذلك الحين[5]، وقد اتسع نطاق الاضطرابات إلى درجة أن السلطان قد عجز عن إرجاع الأمن إلى نصابه، فعين عاملا جديدا، لم يتمكن هو أيضا من ذلك[6].

ويذكر ابن عذاري أن المسلمين سروا بقتل الشيعة في جميع أنحاء إفريقية، ووصلت حتى طرابلس وكان قتل من قتل على يد الفقيه "أبو الحسن علي بن محمد بن المنمر (348هـ/994م)[7]، وتبعت العامة الفقهاء، حتى قيل أن عدد قتلى الشيعة في القيروان وحدها بلغ عشرين ألفا.

([1])- ابن رشيق أبو علي الحسن بن رشيق المسيلي ثم القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، حققه: محمد محي الدين عبد المجيد، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1401هـ/1981م.ط.5.ص:15.

([2])- بونار رابح، المغرب العربي (تاريخه وثقافته)،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع , 1981.ط.1. ص: 298.

([3])- ينظر: ابن عذاري، البيان، ج1،ص:272.

([4])- ابن عذاري، نفسه،ج1، ص ص: 268-269.

([5])- ينظر: ابن الأثير، نفسه، ج8، ص:114.

([6])- الهادي روجي، نفس المرجع، ج1، ص: 181.

([7])- التيجاني أبو محمد عبد الله، رحلة التيجاني، قدم لها: حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، بدون رقم الطبعة، 1981م/1401هـ، ص:265.

وتؤكد روايات المؤرخين والإخباريين الرسميين، كابن شداد الصنهاجي وأبو الصلت "أمية" مسؤولية الأحداث الدامية للمعز، وأظهرته زعيما السنة الباعث على قطع دابر الشيعة[1].

وهذه الأحداث إنما تبين أيضا مدى أهمية العمل العميق والمتواصل الذي كان يقوم به فقهاء القيروان، ذلك أن هؤلاء المرشدين الروحيين للجماهير الشعبية والفئات الاجتماعية الوسطى، قد واصلوا العمل الذي بدأه الإمام سحنون وكانوا الباعثين الحقيقيين لانتعاش المذهب السني في إفريقية، ومع ذلك لا ينبغي سد الأفق السياسي، فبينما كان نطاق الدعاية المالكية يتسع أكثر فأكثر، نلاحظ أن إنشاء مملكة بني حماد قد حول وجهة بني زيري عن المغرب، وأن ازدهار البلاد ونجاح عملية تعريب صنهاجة قد بلغا حدا يسمح لصاحب إفريقية بالخروج عن طاعة الفاطميين. وقد زاد في سرعة هذا التطور الذي لا مناص منه تقهقر الدولة الفاطمية، واندلاع الاضطرابات المضادة للشيعة في آخر عهد باديس[2].

رأينا مدى تأثير شخصية الفقيه علي بن أبي الرجال التيهارتي ثم القيرواني داخل البلاط السياسي الزيري في إفريقية، وكيف أسهم هذا الوزير عندما كان يقود البلاد في مرحلة انتقالية حين صارت الولاية للمعز بن باديس صاحب الثماني سنوات، فاستأثر بسلطة البسط والقبض وأعاد للمذهب هيبته وللدولة سيادتها وللرعية حريتها، وهو ابن منطقتين، ترعرع في الأولى وتعلم في الثانية، ما يفسر أن علماء المغرب الأوسط كانوا من المؤهلات العلمية والسياسية ما يمكنهم من صناعة الحياة والتأثير؛ ففي نهاية القرن الرابع وبداية القرن الخامس كان المغرب الأوسط يشهد عملية تحول وبروز قوة ناشئة نجم عنها عدم الاستقرار وهجرة الناس إلى الحواضر الكبرى القريبة خصوصا في تونس، وهو ما يفسر بروز نخب علمية أصبحت لها مكانة مرموقة في السياسة والرأي، وكان أصحاب المؤهلات العلمية أكثر حظا من غيرهم حظوة وترحيبا في البلاط، وقد عاش إلى جانب الوزير علي بن أبي الرجال شاعر البلاط ابن رشيق المسيلي ثم القيرواني (385 -463هـ/995-1071م) الذي رحل عن المحمدية (المسيلة) بعد أن تعلم بها على يد والده قراضة الشعر، وواصل تعلمه في القيروان عن جلة علمائها، ومن تاهرت أيضا رحل ابن الربيب الحسن بن محمد التميمي (340-420هـ/951-1029م) الذي نشأ ومات في القيروان، وابن الربيب شأنه شأن ابن رشيق من العارفين بالتاريخ والنسب

(1)- الهادي روجي،نفسه، ص:180.

(2)- نفس المرجع، ص ص:114-115.

والأدب والنحو، ولعل ذلك ما جعلهم يتمكنون من معارف عصرهم ويحتلون مراتب علمية مرموقة[1].

المبحث الرابع: الكتابة.

مفهوم الكتابة:

أولا لغة: مصدر كتب يقال: كتب الشيء، يكتبه ـَ كتْبًا وكتابًا، وكتبه أي: خطه[2]. والكتاب اسم لما كتب مجموعا[3].

والكتابة لمن تكون له صناعة[4].

والكِتْبَة: اكتتابك كتابا تنسخه[5].

ثانيا اصطلاحا: هي "صناعة روحية تظهر بآلة جثمانية" [6].

([1]) – عمار هلال، العلماء الجزائريون في البلادان العربية الإسلامية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010م/1431م.ط.2.ص:51.

([2])– ابن منظور، المرجع السابق،ج1 ،ص:698 .

([3])– المرجع نفسه والصفحة.

([4])– المرجع نفسه والصفحة.

([5])– المرجع نفسه والصفحة.

([6])– القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الانشا، ج1، ص: 51.

يظهر من صاحب التعريف ميله لطابع الكتابة الأدبي والإنشائي منه إلى الطابع العلمي، باعتبار الكتابة معاني روحية يتصورها الكاتب، فيلجأ لتثبيتها بواسطة آلة، وهو ما اصطلح عليه "بآلة جثمانية".

أما ابن خلدون فهو يؤكد على ضرورة تولية الخطة (الكتابة) لشخص من أرفع الطبقات، ووفق شروط، قال رحمه الله: "واعلم أن صاحب هذه الخطة لا بد أن يتخير من أرفع طبقات الناس وأهل المروءة والحشمة منهم، وزيادة العلم وعارضة البلاغة؛ فإنه معرض للنظر في أصول العلم لما يعرض في مجالس الملوك ومقاصد أحكامهم من أمثال ذلك، مع ما تدعو إليه عشرة الملوك من القيام على الآداب والتخلق بالفضائل، مع ما يضطر إليه في الترسيل وتطبيق مقاصد الكلام من البلاغة وأسرارها"[1].

لقد كان النثر ضرورة حياتية بالنسبة للحماديين، فاحتياج الدولة إلى الكتابة في مثل هذه الموضوعات لتسيير شؤونها يستوجب انتخاب كتّاب نبهاء ذوي مروءة وحذق إن كانوا موجودين في الأمة، وهذا متوقع إبان نشأة دولة بني حماد؛ لأنهم لم يستقدموا كتّاباً فيم علم عنهم؛ لأن مملكتهم كانت مزدهرة بالعلوم والآداب، وفيها فقهاء وأدباء[2].

لقد اتخذ النثر في هذا العصر اللغة العربية وسيلة في التعبير، كما اتخذ نظام الحكم اللغة نفسها لغة رسمية، ثم إن حماداً مؤسس الدولة الحمادية نشأ بالقيروان نشأة عربية إسلامية، درس الفقه والجدل وعلوم العربية.

وعلى الرغم من أن الدولة الحمادية استمرت قرناً ونصف القرن من الزمن؛ إلا أن الوصول إلى نثرها أو رسائلها أمر صعب لضياع أغلب النصوص مع ما ضاع من تراث ثقافي وفكري[3].

([1])- ابن خلدون، المقدمة، ص:193 .

([2])- ينظر: ابن الخطيب، نفسه، القسم الثالث، ص ص:71-85.

([3])- محمد تحريشي، أدوات النص، دراسة، منشورات إتحاد كتاب العرب، 2000م، ص:18. موقع اتحاد كتاب العرب على شبكة الانترنيت: http: //www.awu-dam.com.

وقد رأينا أن الناصر بن علينا‌س كان يعتمد على وزيره أبو بكر بن أبي الفتوح في كتابة رسائله خصوصا مع بني زيري في إفريقية، وهذا يدل على تعدد وظائف الوزير بالإضافة إلى كونه قريب من الأمير في كتابة سره والإشراف على ديوان الإنشاء.

ويبدو أن من أهم نصوص الفترة، نص لأبي عبد الله محمد الكاتب المعروف بابن الدفرير (حيا 547هـ/1151م)، من كتاب الدولة الحمادية في بجاية، وذكر ابن بشرون أنه من الكتاب المتصرفين في الكتابة السلطانية في الدولة الحمادية، وأورد له رسالة كتبها عن سلطانها يحي بن العزيز الحمادي، وقد فر من بجاية أمام عسكر عبد المؤمن بن علي سنة 547هـ/1151م يستنجد بعض أمراء العرب بتلك الولاية، وقد نقل العماد الأصفهاني نص الرسالة في الخريدة[1].

نص الرسالة: "كتابنا ونحن نحمد الله على ما شاء وسرّ، ورضي بالقسم، وتسليماً للقدر، وتعويلاً على جزائه الذي به من شكر، ونصلي على النبي محمد خير البشر، وعلى آله وصحبه ما لاح نجم بسحر، وبعد، فإنه لما أراد الله أن يقع ما وقع، لقبح آثار من خان في دولتنا وضبع استفز أهل موالاتنا الشنآن، وأغرى من اصطنعناه وأنعمنا عليه الكفران، فأتوا من حيث لا يحذرون، ورموا من حيث لا ينصرون، فكنا في الاستعانة بهم والتعويل عليهم كمن يستشفي من داء بداء، ويفرّ من صل خبيث إلى حية صمادٍ، حتى بغث مكرهم، وأعجل عن التلافي أمرهم، ويرد بال أمرهم إليهم، فعند ذلك اعتزلنا محلة الفتنة، وملنا إلى مظنة الأمنة، وبعثنا في أحياء هلال نستنجد منهم أهل النجدة ونستقر من كنا نراه للهمم عدة، وأنتم في هذا الأمر أول من يليهم الخاطر، وتثنى عليه الخناصر".

تظهر الرسالة قوة أسلوب الكاتب وتمكنه من الألفاظ الدالة والموحية عن عمق المعاناة كقوله "استفز أهل مولاتنا الشنآن، وأغرى من اصطنعناه وأنعمنا عليه الكفران فأتوا من حيث لا يحذرون، ورموا من حيث لا ينصرون، فكنا في الاستعانة بهم والتعويل عليهم كمن يستشفى من داء بداء"، وهو سياق يتماشى مع حجم الحدث وعظم المصيبة التي ألمت بالدولة، وهو في نفس الوقت يصب جام غضبه على الأمير يحي الحمادي الذي تخلى عن دوره في الدفاع على المدينة وأوكل الأمر إلى وزيره المتواطئ أصلا مع عساكر عبد المؤمن، وكانت الألفاظ المستعملة من هذا الكاتب المحنك أكثر تعبيرا عن الحالة السياسية، فالأفعال اعتزلنا، ملنا، بعثنا، نستنجد تشاكلت لتسهم في بناء النص بناءً

(1)- العماد الأصفهاني، الخريدة (قسم شعراء المغرب)، الجزء 1، ص: 180

يتماشى وطبيعة الموضوع، والظرف السياسي، ثم تشاكلت مع ما يليها من ألفاظ لترسم واقع النص[1]. وكان الغرض من الشكوى هو طلب النجدة من العرب الهلالية التي كانت علاقتهم بالحماديين معقدة وتحكمها المصالح، وأحسن منها بالنسبة لبني زيري في إفريقية، حيث استعان بهم يحيى بن العزيز في إدارة المدن[2]، وهو ما يفسر استنجاد الكاتب بهم كآخر حل "... فعند ذلك اعتزلنا محلة الفتنة، وملنا إلى مظنة الأمنة، وبعثنا في أحياء هلال نستنجد منهم النجدة، ونستفز من كنا نراه للمهم عدة، وأنتم في هذا الأمر أول من يليهم الخاطر، وتثني عليه العناصر".

ومن الكتاب أبو القاسم عبد الرحمن الكاتب، المعروف "بابن القالمي"[3]، قال ابن بشرو في كتابه "المختار" الذي ألفه سنة 561هـ/1166م أنه من أهل المغرب الأوسط ومن كتاب الدولة الحمادية، وأورد له رسالة نقلها العماد الأصفهاني[4]، وإليك نص الرسالة الثانية: "ولما كنت في مضمار سلفك جارياً، ولنا موالياً، وفي قضاء طاعتنا متباهياً، رأينا أن نثبت مبانيك، ونؤكد أو اخيك، ونوجب لك ولخلفك، ما أوجبه سلفنا لسلفك، تمييزاً لهم عن الأكفاء، ومجازاة لهم عن محض الصفاء والولاء، فاستدم هذه النعمة العظيم خطرها بالشكر فأنت به جدير [**وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ**] "[5].

يندرج هذا النص في إطار أدب المعاملات الرسمية بين الحاكم ورعيته، والرعية والحاكم، كالنصح والإرشاد، مع بعض التودد، وقد استفتح رسالته بجملة من الشروط حتى تتم البيعة والتثبيت؛ وهو السير على نهج من سبقه من الأمراء "ولما كنت في مضمار سلفك جارياً، ولنا موالياً، وفي قضاء طاعتنا متباهياً"، ثم يؤكد ابن القالمي البيعة للأمير بعد استيفائه الشروط التي اتصف بها غيره، والعادة التي سار عليها الرعية والأمراء "... رأينا أن نثبت مبانيك، ونؤكد أو اخيك، ونوجب لك ولخلفك، ما أوجبه سلفنا لسلفك.."، ويظهر أيضا أن الكاتب من أصحاب الحل والعقد، فهو يتكلم بلسان الجماعة "رأينا أن نثبت مبانيك"، واختيار الخليفة أو الأمير عادة يكون من صلاحيات هذه الفئة

([1])- محمد تحريشي، أدوات النص، ص:21.

([2])- بو روبية رشيد، نفس المرجع، ص ص: 119- 120.

([3])- لم يذكر له ابن بشرون لا سنة ميلاد أو وفاة، ويظهر أنه كان حيا قبل سنة (561هـ/1166م).ينظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص:213.

([4])- خريدة العصر، نفس المصدر، ص ص: 180-181.

([5])- سورة الشورى، الآية:28.

المخصوصة من الناس، فيتعين عليهم نصبه، ويجب على الخلق جميعا طاعته لقوله تعالى: " **أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ** "[1][2].

وقد بدأ ابن القالمي رسالته بتذكير الأمير الحمادي بواجباته التي يجب أن يسير عليها؛ ولخصها في شروط السير على مضمار من كان قبله من الأمراء، ولذا نجد الإسلام يتكلم عن الواجبات أكثر مما يتكلم عن الحقوق، ويجعل القيام بتلك سببا لنيل هذه (الحقوق)[3]. لاشك أن الرسالة يظهر منها حالة الاستقرار والرضا بين الطرفين (الراعي والرعية)، خصوصا وأن الدولة قد دخلت في طور التحضر وبناء مؤسساتها السياسية بدءا من الناصر الحمادي، ولذا فإن أي دولة لا تستغني عن سلطة ثانية سماها الدكتور عبد الله ناصف[4] "السلطة غير السياسية" أو الاجتماعية؛ وهي "التواصل من خلال علاقات تقام مع الآخرين إلى الحصول على خدمات الآخرين أو الظفر بطاعتهم.ومصادر هذه السلطة الاجتماعية متعددة كالثراء المادي والمركز الاجتماعي الذي يحتله شخص ما، والذي قد يكون ناتجا عن شغله لوظيفة حكومية، وقد يكون مصدر السلطة أيضا هو العلم والثقافة أو الفن، فكبار العلماء والخبراء والفنانين يتمتعون بسلطة يمكنهم بواسطتها أن يؤثروا على سلوك الآخرين".

يبدو أن الدولة الحمادية حضيت بنخبة متميزة من الكتاب الفقهاء على عهد الأمير يحي بن العزيز، وقد ترجم ابن بشرون في مختاره للفقيه أبو حفص عمر بن فلفول[5]، وقال هو كاتب السلطان السلطان بتلك البلاد يحي بن العزيز الحمادي وخالصته وصاحب سره، وله اليد الطولى في الإنشاء

([1])- سورة النساء، الآية: 59.

([2])- ابن خلدون، نفس المصدر، ص: 152.

([3])- محمد يوسف موسى، نظام الحكم في الإسلام، الإمامة ورياسة الأمة وما يتعلق بها من بحوث، راجعها وحققها: حسين يوسف موسى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص:110.

([4])- السلطة السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص: 8-9. نقلا عن: عبد العزيز العيادي , ميشال فوكو، المعرفة والسلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1414هـ /1994م، ط1، ص:44.

([5])- لم يذكر له تاريخ مولد ولا وفاة، ويبدو أنه كان حيا سنة 547هـ/1152م، ينظر: عادل نويهض، نفس المرجع، ص: 255.

الدال إعجازه فيه على البلاغة المؤدية لسحره في نثره، لم يذكر له العماد الأصفهاني رسالة لكنه أورد له قصيدة في مدح الأمير عبد الله بن العزيز الحمادي عندما اجتمع به في صقلية[1].

ومنه يظهر لنا قوة هذا الجهاز الذي تشرف عليه كفاءات علمية متميزة بشهادت المصادر التي ترجمت لهم، وجودت النصوص –رغم قلتها– النثرية، ومن ديوان الدولة رأينا قيمتها العلمية، وأبعادها السياسية والاجتماعية، وواقع النثر الأدبي في المغرب الأوسط في تلك المرحلة.

ولا ننس حساسية المهمة وخطورتها، باعتبار الكاتب أو المشرف على ديوان الإنشاء من خواص السلطان، وحافظ سره كما ذكر العماد الأصفهاني في ترجمة أبو حفص عمر بن فلفول، بالإضافة إلى كونه حلقة وصل بين الراعي والرعية، وأحد المؤسسات الإعلامية التي تبرز الجانب الحضاري والمستوى الخطابي في الدولة، وتأكيدا أيضا على على هويتها.

ويذكر صاحب المعجب[2]، أن عبد المؤمن بن علي قد استوزر أبا جعفر أحمد بن عطية؛ وكان كاتبا بليغا، سهل المأخذ، منقاد القريحة سيال الطبع[3], وكان في أول أمره قد كتب لإسحاق بن علي بن يوسف بن تاشفين، فلما دخلت جيوش عبد المؤمن مراكش، أخفى نفسه في رماة العساكر في قصة مشهورة إلى أن صارت إليه الكتابة والوزارة[4]، فجمع بينهما، فلم يزل عبد المؤمن بجمعهما له إلى أن افتتحوا بجاية، فاستكتب عبد المؤمن من أهلها رجلا من نبهاء الكتاب يقال له أبو القاسم القالمي[5].

ويعتبر أبو القاسم القالمي أحد أبرز كتاب الدولة الموحدية المشهورين في خلافة عبد المؤمن بن علي، وابنه يعقوب بن عبد المؤمن. حيث أفردت الكتابة وصارت مستقلة عن الوزارة عند الموحدين

([1])– انظر القصيدة في، خريدة القصر، نفس المصدر، ص:179.

([2])– عبد الواحد المراكشي، المعجب ، ص ص:266-267.

([3])– ابن الخطيب لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج1، حققه وراجع نصوصه: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1393هـ/1973م.ط.2.ص:263.

([4])– ابن الأبار أبو عبد الله محمد بن عبد الله، إعتاب الكتاب، حققه وعلق عليه وقدم له: د, صالح الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1380هـ/1961م.ط.1.ص: 228.

([5])– عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق .

بعد سقوط بجاية بتولي هذا الأخير إدارتها، وهذا يعطينا انطباعا عن ولاء هذه الفئة من العلماء للصالح العام وخدمة للأمة مادام المنصب يقتضي ذلك.

المبحث الخامس: العلماء وفرضية الجهاد.

عرف المغرب الإسلامي في جزئه الشرقي تفككا كبيرا نتيجة احتدام الصراع بين صنهاجة إفريقية وأمرائها الزيريين وبني عمومتهم في المغرب الأوسط الأسرة الحمادية، وزاد تعكر الأجواء الغزو الهلالي[1]، المتعطش للنهب والسلب، وإغراق حواضر تونس في بحر من الفوضى والتقلبات السياسية،

([1])- أورد الهادي روجي في معرض حديثه عن الغزو الهلالي عنوانا تحت اسم "كارثة" الهجرة الهلالية ، وكان السباق إلى هذا المصطلح المؤرخ ، وعالم الإسلاميات الفرنسي روبار برونشفيك (robert branchvig) ، حيث أصدر سنة 1940م دراسة كلاسيكية هامة ، والتي تعد من أهم المرجعيات الأساسية لدراسة العصر الحفصي وهذا العنوان " بلاد البربر الشرقي في عهد الحفصيين" ، برونشفيك استغل العديد من المصادر التاريخية والجغرافية والفقهية ، بل وظف لأول مرة النوازل في كتابه التاريخ ومن هنا جاءت أهمية دراسته ، والتي ترجمت مؤخرا إلى العربية.المؤلف استعمل استعمل لأول مرة "الكارثة الهلالية" (la catastrophe hilalienne) للتعبير عن رأيه فيما يخص دور الهجرة الهلالية في تاريخ المغرب ، برونشفيك أراد معرفة حقيقة ماجرى في السنوات الأولى لوصول الهلاليين لأنه درسهم في فترة متأخرة نسبيا عن الحادثة ، ولهذا كلف أحد تلامذته بإنجاز هذا البحث في إطار رسالة دكتوراه دولة ، فاختار لهذا الغرض الهادي روجي إدريس (hady roger idris) التونسي من أبيه والفرنسي من أمه ، والمتقن جيدا للغة العربية ، لدراسة هذا الموضوع بطريقة شاملة قام هذا الأخير بتحضير رسالة دكتوراة دولة ناقشها بجامعة السربو عام 1985م بعنوان "بلاد البربر الشرقي في عهد الزيريين " (la berbéris orientale sous les zirides) والتي نشرت مرتين(1962م- 1959م) وترجمت مؤخرا للعربية. ومصطلح (البربر) ضمن الدراسات

وغدت الأقاليم مقسمة تتنازعها سياسة الأمراء، وعصبية العربان، وفي الجانب المقابل كان الحماديون أقل تأثرا بهذا الزحف، رغم أنهم تركوا القلعة، والمسيلة، وطبنة.. عرضة لغارات القبائل الهلالية.

أمام هذه الظروف كانت قوة عسكرية فتية استطاعت أن تستولي على المناطق الإيطالية، ثم إنهم أخرجوا المسلمين أيضا من صقلية بعد حكم دام أكثر من قرنين ونصف من الزمن؛ كان هؤلاء القوم ليس لهم أية صلة بعالم البحر الأبيض المتوسط، إنهم النورمان، سلالة الشمال السكندنافيين الذين خرجوا من ضباب بحر المانش لتكوين مملكة إفريقية، وكان ذلك أثناء غزو آبائهم لبريطانيا العظمى[1].

كانت صنهاجة التي فرض عليها الاتجاه إلى النشاط البحري، قبيلة جبلية عاصمتها قلعة أشير بمرتفعات تيطري، ويبدو أن أفرادها يخشون البحر ويحذرونه كغالبية أهل البربر، ويحبون الأرض وليس هناك ما يدفعهم إلى المغامرة في لبحر، واستنفذوا نشاطهم في الصراع مع جيرانهم من زناتة وبني عمومتهم بني حماد، ولكن عندما استقروا في إفريقية كخلفاء للفاطميين، وجدوا أنفسهم حكاما لمناطق ساحلية حيث تلتقي فيها تجارة ما وراء البحار، ومسئولين عن الجهاد البحري في إفريقية. رغم طبيعتهم الجبلية التي تبعدهم عن ذلك، ورغم جهلهم التام بالملاحة لم يلبثوا أن عرفوا أهمية الأسطول في نجاح عملياتهم في المغرب. يقول لنا ابن الأثير أن بلكين سلم بأن مدينة سبتة لا تؤخذ إلا بأسطول لمحاصرتها[2], ويوقف الإمدادات الآتية إليها من الأندلس[3].

هذه الوظيفة أو "القرصنة" كما كانت تسمى، اكتسبت أهمية بالغة في العاصمة الحمادية بجاية المعروفة بملاك السفن في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط، وأيضا يخشونها للغاية لأنها عرفت

الاستعمارية مع بداية القرن العشرين التي حاولت مسح اسم (المغرب). ينظر: علاوة عمارة، (الهجرة الهلالية وإشكالية انحطاط حضارة المغرب الأسلامي)، العدد الرابع, مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، رمضان 1425هـ، أكتوبر 2004م.

([1])- مارسي جورج، بلاد المغرب وعلاقتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمه " محمود عبد الصمد هيكل، راجعه واستخرج نصوصه: مصطفى أبو ضيف أحمد، مطبعة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999م/1419هـ،ص:247.

([2])- ابن الأثير، نفس المصدر، ج8،ص:78.

([3])- جورج مارسي، المرجع نفسه، ص: 248.

بالقرصنة والتجارة البحرية الخطرة[1]، نظرا لوفرة الأخشاب في المنطقة، وفي هذا الصدد أورد ابن خلدون نصا يحدد نوعية الوظيفة البحرية ذات الطابع الديني والتجاري بالطريقة التالية: "فيجتمع النفير والطائفة من غزاة البحر، يضعون الأسطول ويتخيرون له أبطال الرجال، ثم يركبونه إلى سواحل الفرنجة وجزائرهم على حين غفلة، فيتخطفون منها ما قدروا عليه. ويصادمون ما يلقون من أساطيل الكفرة فيظفرون بها غالبا ويعودون بالغنائم والسبي والأسرى، حتى امتلأت سواحل الثغور الغربية من بجاية بأسراهم تضج طرق البلاد بضجة السلاسل والأغلال عندما ينتشرون في حاجاتهم ويغالون في فدائهم بما يتعذر منه أو يكاد"[2].

هذا النص يعود لزمن المؤلف وهو القرن الثامن هجري، ويضيف المؤرخ أن الغارات بدأت بالمدينة قبل ثلاثين عاما من زمنه، أما جورج ماسي يعتقد أن الغزو في فترة ابن خلدون من المحتمل أن يكون قد أخذ شكلا جديدا ومظهرا أكثر انتظاما، ولكنه كان موجودا من مائتي عام بشكل ما[3].

هذا الطابع الذي اكتسبه المغرب الأوسط نتيجة اتساع المنفذ البحري الطويل، والذي يقابل سواحل الفرنجة (أوروبا)، فكانت الحروب على أشدها بين الضفتين خصوصا بعد دخول سكان المغرب في الإسلام وفتح الأندلس سنة 92هـ/711م ما أعطى المواجهة طابعا دينيا، واصطلح عليها "الحروب الصليبية".

عرف المغرب الأوسط أيام ازدهاره في ظل الدولة الحمادية تطورا في هذا المجال، وحرصا من الدولة كانت المنافذ البحرية المطلة على الحوض المتوسطي تشهد تعزيزات عسكرية، ومواقع مراقبة مستمرة، وجولات استطلاعية، فكانت شرشال، والتنس، والجزائر، وبجاية، وجيجل، وبونة (عنابة)، ثغور لحراسة الدولة والمسلمين من غارات متبادلة بين الطرفين من إمارات صقلية، وبيزا، وجنوة، وسردينيا، ففي سنة 537هـ/1143م أحرقت جيجل وسلبت[4]، وفي سنة 539هـ/1144م سلبت مدينة برشك واستولوا على سكانها[5]، وهذه الوثيقة إنما هي تأكيد لطول الصراع والاستمرارية التي جعلت

([1])- Marçais georges, les poteries et faiences de Bougie, P:6.

([2])- ابن خلدون، العبر، ج6، ص: 578.

([3])- المصدر نفسه، ص: 262

([4])- ينظر: ابن عذاري، نفس المصدر، ج1، ص: 313. الكامل، ج9،ص:6.

([5])- الكامل، ج 9,ص: 10.

بجاية سوقا لعبيد النصارى في الحوض المتوسطي، فشق على أمم الفرنجة وملأ قلوبهم ذلا وحسرة وعجزوا عن الثأر به[1].

أمام هذه الحروب المشتعلة والأخطار الخارجية المهددة لكيان الدولة ودينها، أين هو دور العلماء ورجال الحديث والفقه من كل هذه المعطيات؟ وهل كان لهم دور عسكري أو قيادي خصوصا وأن الحروب كانت دينية بالدرجة الأولى قبل أن تكون سياسية أو تجارية؟ وأن أغلب الحملات التي قادتها مقاطعات جنوب أوروبا كانت تحت وصاية البابوية ورجال الكنيسة في روما، ففي عهد تميم بن المعز (454-501هـ/ 1062-1108م) بلغت القرصنة حدا جعل المقاطعات المسيحية تكون اتحادا حول جنوة، وبيزا، وبتشجيع "البابا فيكتور الثالث" للقيام بحملة دامت استعداداتها أربع سنوات، وكانت وجهتها المهدية سنة 480هـ/1087م.

للإجابة على هذا السؤال نجد بعض البصمات والآثار الدالة على جهود العلماء في مواجهة الأخطار الخارجية من حملات النصارى، سواء من حيث الوعظ وشحذ الهمم، أو من حيث القيادة وتولي المسؤوليات، ويبقى أهمها النوازل وفقه الجهاد الذي يحتاجه الجندي، أو المرابط في ثغور المسلمين ليعرف أحكامه ويتقيد بضوابط الشريعة مع الأعداء.

المطلب الأول: الرباطات.

عرف المسلمون في زمن مبكر من الفتوحات الإسلامية نوعا جديدا من المؤسسات العسكرية، أطلق عليه اسم "الرباطات"[2].

([1])- العبر، المصدر نفسه، ص: 578.

([2])- مفردها " رباط"، "مرابطة "، وتجمع على "ربط "، و"رابطة "، و " أربطة "، و" رباطات"، أي التمركز على الثغور والإقامة على جهاد العدو بالحرب، ورباط الخيل و إعدادها، والعمل على مراقبة العدو، والصدام مع مفارزه المتقدمة (قوات الاستطلاع). عرف منذ صدر الإسلام، ويعني تمركز المقاتل (المرابط) على الحد الفاصل بين دار الإسلام والحرب، إذ منذ الفتوحات الإسلامية والثغور منتشرة على خطوط التماس بين الدولة الإسلامية والدول المجاورة. أما في المغرب الإسلامي فظهرت الربط كمؤسسة دينية وحربية في صورتها المعروفة منذ أواخر القرن الثاني هجري، لتأخذ معنى الثغر، ورغم التشابه بين المصطلحين، إلا أن الثغر استخدم عادة في المشرق والرباط بالمغرب. ومن الرباطات المشهورة ببلاد المغرب، "رباط المنستير " الذي بناه الوالي العباسي" هرثمة بن أعين" سنة 180هـ/ 796م بأمر من الخليفة "هارون الرشيد" كحصن مراقبة ضد هجمات الأسطول البيزنطي، "ورباط سوسة " الأغلبي سنة

تأتي في طليعة المؤسسات الدينية و العسكرية المتاخمة للخطر الخارجي[1]. أوردت المصادر عبارات الرباط في مدن اشتهرت بالثغور منذ بدايات الفتح، ليتسع نطاقها على طول حدود الدول الإسلامية، ومنها: رباطات الشام، وثغور الشام[2] ومحاوز[3]، ورابط الإسكندرية في مصر والحجاز والعراق واليمن.. إلا وبها لأهلها دار ورباط[4]، كما أن هذا المصطلح "الرباط" الذي ظهر خلال فترة متقدمة، إنما كان المقصود به صفة ملازمة الثغر والتأهب لملاقاة العدو في أماكن معينة عرفت بالمرابطة[5]. وتأتي مصادر الفقه المالكي في طليعة الدراسات المتقدمة التي استعملت مصطلح "الربط"

206هـ/821م؛ والرباط عبارة عن ثكنة وحصن وعشرات الغرف الإنفرادية حوله، ومن طبقات تعلو جوانبه، تنتهي بجامع وصومعة تستخدم للآذان وبرج مراقبة للسواحل تجنبا لغدر المسيحيين، مع استخدام وسائل متعددة للاتصال بين الرباطات المختلفة، مثل المرايا العاكسة، والحمام الزاجل نهارا، والنار ليلا لنقل الأخبار. ينظر: ابن عذاري، البيان، ج1، ص ص: 88-89. التيجاني، رحلة التيجاني، ص ص: 30،31.. موسى هصام، الجيش في العهد الحمادي (405-547هـ/1014-1152م) أشراف أ.د: موسى لقبال جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، (رسالة ماجستير , مخطوطة)، 2001/2000م، ص ص:92-93. الخولي أمين، الجندية، ص ص: 60-61. دائرة المعارف الإسلامية، مادة "رباط" لمرسيه جورج، ترجمة الشناوي، ج10، ص: 19.

([1])- تعددت الدراسات حول الوظيفة الأساسية التي أنشأت من أجلها الأربطة على الثغور، وفي اتجاه واضح للأستاذ ناجي جلول يرى نفي الوظيفة العسكرية لهذه المؤسسات، ويرى فقط الوظيفة الدينية والاقتصادية. ينظر: د. ناجي جلول، الرباطات البحرية في إفريقية في العصر الوسيط، نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية الاجتماعية، تونس، 1999.

([2])- البلاذري أبو العباس أحمد بن يحي بن جابر، فتوح البلدان، حققه وشرحه وراجعه: عبد الله أنيس الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، 1407هـ/1987م،ص:223.

([3])- الماحوز هو الاسم الذي كان يطلقه أهل الشام على المكان الذي بينهم وبين العدو وفيه أساميهم ومكاتبهم، انظر: لسان العرب, نفسه, ج 3، مادة "محز"، ص:444 . كما تذكر المصادر الجغرافية : مواحيز أزدود، وبيني، وجبيل من رباطات الشام. ينظر: المقدسي شمس الدين، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق: دي جويه، مطبع بريل، ليدن، هولندا، بدون رقم الطبعة، 1877م/1293هـ، ص: 177.

([4])- ابن حوقل أبو القاسم بن حوقل النصيبي، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، بدون رقم الطبعة، 1996م/1416هـ، ص: 168.

([5])- الشبلي عبد الكريم، الأربطة والمرابطة بإفريقية من خلال النوازل المالكية ق(8-9م)، العدد 25, مجلة التاريخ العربي، الرباط، شتاء 2003، ص:195.

في عدة مسائل في "المدونة"[1]، إذ كانت هذه الأربطة مركزا للنساك وأهل العلم من دعاة المالكية، خاصة خلال المناسبات الدينية[2].

تضمنت هذه المصادر أيضا مادة ثرية لدراسة هذه الظاهرة، وكان أول من ألمح إلى أهمية النوازل المالكية لدراسة المؤسسة العسكرية محمد طالبي[3].

وحول شروط المرابط والمرابطة سئل الإمام مالك –رحمه الله– "عن سكان الثغور على السواحل يريد بالأهل والولد؟ قال: ليسوا بالمرابطين، وإنما الرباط لمن خرج من منزله معتقدا للرباط في موضع الخوف"[4].

وأيضا قوله: "إنما المرابط من خرج من منزله، فرابط في نحر العدو وحيث الخوف"[5]، وفي نص نص آخر يميز ابن سحنون بين نوعين من الأربطة حسب حالة الخطر التي يعيشها المرابط، إذ يميز بين "مداين الثغور والمسالح المنصوبة للعدو في الثغور" وبين "قرى ومداين يسكنون بالعيال"[6].

ويأتي هذا التصنيف للمرابطة والأربطة لارتباطها الشديد بمسألة اقتسام الغنائم، وأيضاً بتوزيع العطاءات أو حتى أخذ الجعائل. فالأربطة الموجودة على السواحل والمعرّضة لأخطار الهجوم البحري تقتسم غنائم الحرب فيها على المرابطين جميعاً[7].

([1])– الإمام مالك أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي الحميري، المدونة الكبرى، ج15، رواية سحنون بن سعيد التنوخي، مطبعة السعادة، مصر، 1323هـ/1905م.ط.1.ص:98.

([2])– عبد الكريم الشبلي، المرجع نفسه.

([3])– ينظر: عبد الكريم الشبلي، نفس المرجع.

([4])– ابن أبي زيد القيرواني، النواد والزيادات، ج1، مخ عدد 5728، ق 256 أ، ب. نقلا عن: عبد الكريم الشبلي، المرجع نفسه.

([5])– ابن عرفة، المختصر الفقهي، ج 1، مخ عدد 12146، ق 216 أ .مخ عدد 6315، ق 261 ب، نقلا عن: عن: عبد الكريم الشبلي، المرجع نفسه.

([6])– النوادر والزيادات، المصدر السابق، ج 1، مخ عدد 5728، ق 297 أ، نقلا عن: عبد الكريم الشبلي، المرجع نفسه.

([7])– عبد الكريم الشبلي، المرجع نفسه.

ويبدو أن إدارة كل رباط كانت مستقلة من حيث التنظيم والتحكم في عدتها وعتادها على الأقل أواسط القرن الثالث هجري، التاسع ميلادي زمن القاضي ابن سحنون، ويظهر ذلك من خلال مسألة عرضها قاضي تونس والجزيرة عيسى بن شجرة (ت. 262هـ/875م) على ابن سحنون، إذ نقل قوله: "أهل كل حصن أولى بما جعل فيهم إلاّ أن يكون لهم أمر قد عرفوه، أنه إذا جعل شيء في موضع ارتفق به الموضع الآخر"[1].

وفي الرباطات تتغلب الحياة العسكرية على الحياة الدينية، وفق فقه الأولويات التي تمليه بعض الظروف والمعطيات على حساب فريضة كالصلاة مثلا: "فأما في الثغور ومواضع الرّباط والجهاد في السفر، فلا بأس بتقليد السيوف وتنكيب القوس والصلاة بذلك بغير رداء ولا عطاف"[2].

هذه النصوص تبين مدى العلاقة بين هذه المؤسسات العسكرية التي وضعت أصلا للمراقبة والحراسة، مع مواضيع الفقه التي تستمد منه مادتها القانونية لتنظيم شؤونها الداخلية والخارجية، حيث أصبحت الأربطة مكان لاجتماع العباد والفقهاء بالإضافة إلى ممارسة أهم شعائر الإسلام وهو الجهاد في سبيل الله.

وقد عرف المغرب الأوسط نفس الظاهرة، حيث عمد الحماديون إلى إنشاء الأربطة على طول السواحل لمواجهة العدو الصليبي، بالإضافة للقرصنة في عرض البحر، ولعل أشهرها رباط "بونة" أو عنابة، وبه ضريح أبو مروان الأسدي مات قبل (440هـ/1048م)، أسسه هذا الفقيه، ويعرف بـ "رباط مروان البوني"، قام بإنجاز أول جامعة دينية بالمسجد قدمت فيها العلوم العسكرية والدينية، وكان في وقت مضى يضم في جانبه السفلي ما يسمى بحديقة الرباط، والتي كانت بمثابة ناد للضباط في البحرية[3]، بالإضافة إلى رباط آخر بالمدينة عرف برباط "رجال الحمراء".

يبدو أن هذه المراكز تحولت تدريجيا من مصبغتها العسكرية لتأخذ طابعا دينيا في المقام الأول، نظرا لوظيفتها وإقبال الناس على فرضية الجهاد، وفي مقدمتهم طلبة العلم والفقهاء الباحثين عن

([1])- ينظر: النوادر والزيادات، المصدر السابق، ج 5، مخ عدد 6716، ق 218 ب، 219أ.

([2])- ينظر: النوادر والزيادات، المصدر السابق، ج 1، مخ عدد 12371، ق 42 أ.

([3])- تحرير: رضوان. س ,جريدة البلاد, العدد 4422. الموقع الإلكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki/ عنابة

أماكن ينقطعون فيها للعبادة والعلم[1]، في المساجد أو في بيوتهم أو في دور كبيرة أنشئت لهم على ضفاف البحر سميت بالقصور أو بقصور العباد[2].

ولكن رغم جهود الدولة الحمادية لبناء أسطول بحري قوي، والدعم الذي لقيته من فئات المجتمع وعلى رأسهم طبقة العلماء المنقطعة على سواحل الدولة للحراسة وشحذ الهمم لمواجهة الخطر الصليبي، إلا أن الحماديين لم يلقوا شأنا بعيدا في هذا المجال[3].

وخلال تلك الفترة كانت البحرية الأوروبية متفوقة نظرا لانقسام تركة الدولة الفاطمية إلى أساطيل (الجزائر، تونس، صقلية، طرابلس)، ما جعل العالم المسيحي يتجه نحو السيطرة على حساب العالم الإسلامي في ذلك الوقت.

وحسب عبد الحليم عويس[4]، فإنه يرجح أن يكون الأسطول الحمادي قد اتخذ من الجبهة المسيحية موقف الحماية والدفاع ولم تكن له مبادرات هجومية في هذا الجانب ربما نتيجة المعاهدات مع المسيحيين[5]. والمعروف أن الساحل الجزائري هوجم غير مرة من القوى المسيحية.

المطلب الثاني: قيادة الجيوش.

([1])- هناك علاقة وثيقة بين الرباطات، وظهور الزوايا، إذ لم تظهر الزاوية كمركز ديني وعلمي إلا بعد الرباط والرابطة، ولكن الفرق بينهما أن الزاوية مكان معد للعبادة، وإيواء الواردين المحتاجين وإطعامهم وتسمى في الشرق خانقاة وهو لفظ أعجمي يجمع على خانقهات أو خانقاوات أو خوانق، بينما رأينا الرباطات قد أعدت للحراسة ومراقبة الثغور، ولكن اعتراها شئ من الرهبنة والتصوف مع مرور الوقت، وأطلق عليها فيما بعد "الزوايا" دون أن تفقد دورها السياسي وتجمع بين وظائف عدة. انظر:محمد حجي، الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، المطبعة الوطنية بالرباط، المغرب 1384هـ/1964م، ص ص:23-25.

([2])- د. حسين مؤنس، المسجد، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، بإشراف أحمد مشاري العدواني، 1987م/1407هـ، ص:195.

([3])- آرشيبالد.ر.لويس، القوى البحرية في حوض البحر المتوسط (500هـ/1100م)، ترجمة:أحمد محمد عيسى،مراجعة وتقديم: محمد شفيق غربال، مكتبة النهضة، مصر، مؤسسة فرانكلين، نيويورك، بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص: 293.

([4])- دولة بني حماد، ص:209.

([5])- ينظر: Mercier Ernest, ibid, p:8 .

رأينا دور العلماء والصالحين في التأسيس لفكر جهادي وتربوي من خلال الأربطة التي جلبت لها أعدادا من طلبة العلم والمتطوعين للجهاد في مناطق قريبة من الأعداء، وسنأتي الآن لدور آخر يبين قدرة هؤلاء على قيادة الجيوش البحرية و البرية.

ويمكن القول أن القيادة إذا كان من تقلدها من أصحاب الفقه والعلم، فإنه يسهم أكثر من غيره سواء من ناحية وضع الخطط العسكرية أو تنظيم الجيش، بالإضافة للوعظ وشحذ الهمم.

وقد استعان الأمراء في الدولة الحمادية في تسيير جيوشهم على قادة من أصحاب العلم والفهم، خصوصا في عهد "الأمير يحي بن العزيز الحمادي" حيث عرفت الدولة في وقته نضجا سياسيا ومعرفيا يمكن أن نلمسه في العديد من الأسماء التي سطعت على الأقل في عاصمة الدولة بجاية، واستأثرت بالوزارة أحد الأسر ذات الشأن العلمي والسياسي وهم "آل حمدون" وعرف منهم قادة برزوا خلال الأحداث السياسية المتأزمة بين الأسرتين الزيريتين، خصوصا عندما اتسع ملك آل حماد على حساب أبناء عمومتهم بعد خراب مدنهم بسبب الغزو الهلالي والمسيحي في نفس الفترة تقريبا. ففي سنة 543هـ/1148م، عندما زار القلعة[1] لينقل ما بقي منها من ذخائر، ثار عليه "بنو زرا بن مروان"، وحسب رواية ابن خلدون فإنه جهز لهم حملة عسكرية بقيادة الفقيه "مطرف بن علي بن حمدون"، فافتتحها عنوة وتقبض على ابن مروان وأوصله إليه فسجنه بالجزائر إلى أن هلك في معتقله[2].

وفي حملة أخرى موجهة إلى توزر بعد أن ثار "ابن فرقان على يحي بتوزر، سير إليه الأمير الحمادي جيشا تحت قيادة نفس الفقيه "مطرف بن علي بن حمدون"[3]، ففتح مدينة توزر عنوة، وألقى القبض على "ابن فرقان" وبعثه إلى يحي الذي سجنه بالجزائر إلى أن هلك في معتقله، وقيل قتله[4].

([1])- عاصمة الدولة الأولى التي أسسها حماد بن بلكين حوالي سنة 408هـ/1007م.

([2])- العبر، ج6، ص: 235.

([3])- وقيل أنه الفقيه " مطرف بن علي بن خزرون ". ينظر: الهادي روجي، نفس المرجع، ص:226.

([4])- بو رويبة، نفس المرجع، ص ص: 92-93.

يبدو من خلال هذه الأحداث أن دوافع اختيار الأمير الحمادي لهذا الفقيه صاحب السيف لم تكن اعتباطا، حيث نراه في كل مرة ينجح في القضاء على بؤر التوتر، وإعادة الاستقرار المدني داخل إقليم الدولة وخارجها.

ولما كانت الفوضى العامة سائدة الشأن في ربوع إفريقية، إذ كانت الوحدة السياسية تتنازعها طوائف الأمراء والعرب الهلالية، بالإضافة الغزو المسيحي لسواحل المنطقة برمتها، كانت الدولة الحمادية تعيش استقرارا نسبيا على عهد الناصر الحمادي، حيث نرى وفدا من شيوخ تونس يتوجه بداية من سنة 450هـ/1058م-1059م إلى قلعة بني حماد ليطلبوا إلى الناصر بن علىناس تقديم وال من قبله عليهم[1]، إلا أن الناصر لم يلب طلبهم إحساسا منه بالخطر وبضعفه النسبي[2]، وقيل أنه اقترح عليهم أن يختاروا شيخا منهم لإدارة شؤونهم، وحسب رواية ابن عذاري أنه تولاها من قبل الناصر "عبد الحق بن عبد العزيز بن خراسان"[3]، فكان تابعا لبني حماد ومستقلا عمليا حسبما يبدو[4].

شهد عهد الناصر الذي قهر الثورات وامتد ملكه إلى ورجلان، ومن الشرق بلغ حدود المملكة على حساب الجيران سنة 454-481هـ/1062-1088م كل من مدينة: صفاقص، والقيروان، وتونس[5]، وفي عهد العزيز أجبر جربة وتونس على الدخول في طاعته[6].

وفي عهد الأمير "أحمد بن عبد العزيز الخراساني" ألغى نظام سلطة الشيوخ واستبد برأيه، ويبدو أنه اعتمد على الفقهاء، وقد كان يحلو له الاجتماع بهم. واعتبر ابن الأمير أحمد أبرز عضو من أعضاء أسرة بني خراسان[7].

ولما خرجت هذه المدينة عن طاعة بني حماد، وأعلن واليها أحمد بن عبد العزيز الولاء والطاعة لبني زيري حاكم المهدية تميم بن المعز، قرر العزيز الحمادي سنة 522هـ /1128م توجيه حملة

([1])- ينظر: ابن عذاري، نفسه، ج1، ص:315. ابن خلدون، العبر، ج6، ص ص:159-163-164.

([2])- الدولة الصنهاجية، المرجع نفسه، ص:311.

([3])- البيان، نفس المرجع والصفحة.

([4])- الدولة الصنهاجية، نفس المرجع والصفحة.

([5])- رابح بو نار، المغرب العربي، المرجع نفسه، ص: 211.

([6])- الدولة الصنهاجية، ص:357.

([7])- نفس المرجع والصفحة.

لاسترجاعها، وكان على رأس الجيش الفقيه "مطرف"، وحسب ابن عذاري فهو الفقيه "مطرف بن علي بن خزرون"[1]، أو "مطرف بن علي بن حمدون"[2]، انطلق هذا الأخير من بجاية، فاحتل جل مدن إفريقية قبل أن يستولي على تونس، فأخرج واليها أحمد بن عبد العزيز الخراساني، واستسلم بين يديه، فنقل إلى بجاية وبها مات[3]، وولى مطرف مكانه كرامة بن المنصور بن حماد عم يحي بن العزيز.

العزيز.

وفي سنة 529هـ/ 22 أكتوبر 1134م– 10 أكتوبر 1135م وجه أمير بجاية يحي بن العزيز حملة عسكرية عظيمة لفتح مدينة المهدية، استنفرت فيها القوات البرية والبحرية خصوصا وأن الحماديين امتلكوا أسطولا بحريا منذ اتخاذ بجاية عاصمة جديدة لهم، ودارا لصناعة السفن، وظهورهم كقوة بحرية، طوروا هذا الأسلوب بالاعتماد على الحصار المزدوج برا وبحرا[4] على المناطق المهاجمة والواقعة على الواجهة البحرية[5].

وتحت قيادة موحدة لفرعي الجيش البري والبحري للفقيه "مطرف"، وفي رأي الأستاذ إدريس[6]، القائد الحمادي المعني بالأمر هو "مطرف بن علي بن خزرون" نفس القائد الذي قام

([1])- البيان، ج1،ص310.

([2])- العبر، ج6، ص164. وحسب ابن خلدون والتيجاني وابن الأثير: مطرف بن حمدون. ويمكن تفسير هذا الإلتباس بالدور الذي قام به بنو حمدون في بجاية. ومن ناحية أخرى فقد وصف مطرف عدة مرات بالفقيه (التيجاني والحلل و المؤنس)، وبسبب الإلتباس أو تحريف النص، حسبما يبدو، قال ابن خلدون (العبر ج6–ص177) أن مطرف وجه (ولده) ضد تونس. فهل نستنتج من ذلك أن هذا الأخير قد رافق أباه ؟ ويضيف نفس المؤرخ أن الهجوم الذي وجه ضد المهدية بدون جدوى قد تم أثناء هذه الحملة. ينظر: الحاشية: الدولة الصنهاجية، نفس المرجع، ص:398.

([3])- البيان، ج1، ص:315.

([4])- باشر العزيز بن المنصور الحمادي (498–515هـ/1099–1121م) توظيفه لهذه الخطة بفرضه هذا النوع من الحصار على جزيرة جربة التي تمرد أهلها على طاعته سنة 510هـ/1117م، مما اضطرهم إلى الخضوع مجددا لحكمه. ينظر: البيان، ج4، ص62. العبر، ج6، ص:362.

([5])- موسى هصام – الجيش في العهد الحمادي، ص:79.

([6])- الدولة الصنهاجية، ج1، ص:343.

بالهجوم على تونس حسب رواية ابن عذاري. إذ دام حصار المدينة سبعين يوما[1]، وكان صاحبها "الحسن بن علي" الذي كاد يخضع للأمر الواقع، لولا استنجاده بالعرب الهلالية، وروجر الثاني ملك صقلية النورماني لتمكن من دخول المدينة وامتلاكها[2]، وحسب تقديرات أخرى أن مدة الحصار طالت بسبب حصن القلعة العتيدة المعروفة بتحصيناتها المنيعة، ومن جهة أخرى كان مطرف (الفقيه) يظهر التقشف والتورع عن الدماء، وقال: "إنما أتيت الآن لأتسلم البلد بغير قتال". فخاب ظنه، وبقي أياما لم يقاتل، ثم إنهم باشروا، فظهر أهل المهدية عليهم، وأثروا فيهم. وتتابع القتال، وفي كل مرة كان الظفر لأهل البلد، وقتل من الخارجين الجم الغفير. وجمع مطرف عسكره برا وبحرا، لما يئس من التسليم، وقاتل أشد قتال. فملكت شوانيه شاطئ البحر وقربوا من السور، فاشتد الأمر، فأمر الحسن بفتح الباب، وخرج أول الناس، وحمل هو ومن معه عليهم، وقال: "أنا الحسن؟" فلما سمع من يقاتله ذلك، سلموا عليه، وانهزموا عنه إجلالا له[3].

وحسب الدكتور رشيد بورويبة[4]، أن المعركة مرت بثلاثة مراحل، كان آخرها وصول النجدة من الأسطول الصقلي بحرا في عشرين قطعة، والعرب الهلالية تحت قيادة "ميمون بن زياد" برا، فعلم أنه لا طاقة له بهم فرحل عن المهدية خائبا.

([1])- البيان، ج1، ص312. ينظر: ابن أبي دينار – المؤنس – ص ص: 92-93. العبر، ج1، ص:331. سالم السيد، المغرب الكبير، ج2، ص: 680.

([2])- العبر، المرجع نفسه والصفحة.

([3])- ينظر: الكامل، ج9، ص ص: 585-586.

([4])- الدولة الحمادية، ص ص: 96-97.

الفصل الرابع

مواقف العلماء من السلطة السياسية

المبحث الأول: موقف العزلة والانزواء

المبحث الثاني: موقف المعارضة

المطلب الأول: موقف المعارضة بالخروج

المطلب الثاني: المعارضة السلمية

المطلب الثالث: المشاركة والتأييد

يبدو من خلال استقراء كتب الطبقات والتراجم أن مواقف العلماء تباينت في التعامل مع السلطة، ويمكن أن نقسمهم كما يلي:

المبحث الأول: موقف العزلة والانزواء.

هناك عدد من العلماء فضلوا الزهد في الدنيا والانقباض عن الناس فضلا عن السلطة، وربما ذلك بداعي الورع والزهد، والذي قد يفضي إلى الخمول الممقوت، كالفقيه[1]، أحمد بن قاسم بن عبد الرحمان (309-395هـ/921-1004م) الملقب "بالبزاز"، أصله من تاهرت،كان عالما، حافظ محدث، كانت له رحلة في طلب العلم. قال الخولاني: "كان شيخا صالحا زاهدا في الدنيا، منقبضا عن الناس، مائلا إلى الخمول".

وفي جانب آخر نجد نوعا من الانزواء والعزلة الإيجابية التي فضل أصحابها المجاهدة العلمية والميدانية، على تخوم الثغور والرباطات المتاخمة للخطر المسيحي دفاعا عن دار الإسلام والتضحية بالنفس في سبيل الله، وخير مثال مر بنا وسنعيده رباط عرف باسم الفقيه العالم "أبو عبد الملك البوني"، كانت بداية رحلته من بلده الأندلس إلى القيروان، وطلب العلم بها، واستقر به المقام ببونة حيث جمع بين التعليم الشرعي والمجاهدة الميدانية بالنفس،قال عنه ابن فرحون: "كان حافظا فذا في الفقه والحديث..."[2]، كرس حياته لخدمة العلم والجهاد بالانزواء مع نخبة من طلبة العلم العسكريين، إلى أن مات قبل الأربعين وأربعمائة[3].

([1])- نويهض عادل، نفس المرجع، (مادة التاهرتي)، ص: 58 . ينظر: . ابن بشكوال، نفس المصدر، ج1،ص:81 ، البلاذري، معجم البلدان، (مادة التاهرتي).

([2])- ابن فرحون إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق : مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيرو ت، لبنان، 1417هـ /1996م.ط.1.ص:427. ينظر : القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج2، ص:34 . ابن بشكوال، الصلة، ص:557 . إسماعيل باشا البغدبدي، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ج1، ص:310 .

([3])- الحميدي أبو عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله، جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، ج2، ترجمته رقم (798) , تحقيق : إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1410هـ،1989م/1409هـ.ط.3.ص:546.

وهناك من تأثر بسوء الأحوال وانقباض من كان ينعم عليه ويغنيه، ولكنه فضل البقاء على الثغور والقناعة بالرزق القليل، وهذا ماحدث للشاعر حماد بن علي الملقب "بالبين"[1]، حيث أنشد في قطر باجة[2] يقول: وإن رمت أن أغدو لأهلي عاجلا بلا مهل في أول الركب والسفر

ثناني عنه عامل الثغر وانثنى يقابلني بالعنف منه وبالزجر
وقال: اقتنع واقنع برزق تناله بلطف لعل اليسر يذهب العسر
وأطرق إطراق البغاث لدى الصقر كأن لم أكن إذ ذاك منه على ذكر

وأهم ما يميز هذا الاتجاه التزامه بالقاعدة السنية وعدم المغالاة والتطرف، كما ارتبط رواده بالحصون والرباطات ومقارعة الخطر النصراني، وانصب كل نشاطهم على تصحيح الإسلام وبث المبادئ الأساسية في الدين ومحاربة البدع[3].

ومن العلماء من تولى القضاء ولكنه تخلى عنه واشتغل بتأديب الناس وطلبة العلم لحاجتهم إليه، كالفقيه أبو علي حسن بن علي بن محمد المسيلي (ت.580هـ/1185م) الذي جمع بين العلم والعمل والورع[4]، وقد تأخر عن القضاء وولي بعده بنو الخطيب، فبقي على دراسة العلم والاشتغال بسلوك أولي النهي والفهم، واحتاج الناس إليه في أمور دينهم فمالوا إليه وعولوا عليه[5].

وقد تدفع التقلبات السياسية وكثرة الفتن الداخلية والخارجية إلى التشاؤم ثم العزلة كالأديب العالم الناقد ابن رشيق المسيلي ثم القيرواني[6]، الذي توفي سنة 456هـ/1064م بمازرة في جزيرة صقلية،

([1])- العماد الأصفهاني، خريدة القصر، ص ص: 184،185.

([2])- اسم مدينة بتونس، وأخرى بالأندلس، انظر : ياقوت,معجم البلدان، ج1، ص:314.

([3])- بو تشيش إبراهيم القادري، المغرب والأندلس في عصر المرابطين (المجتمع الذهنيات الأولياء)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1993م/1413هـ.ط.1.ص:131.

([4])- الغبريني أبو العباس أحمد بن أحمد، عنوان الدراية، حققه وعلق عليه: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1979 م، ظ2، ص:33.

([5])-الغبريني، نفس المصدر، ص: 35.

([6])- ابن رشيق أبو علي الحسن، انموذج الزمان في شعراء القيروان، جمعه وحققه : محمد العروسي المطوي بشير البكوش، الدرر التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس، الجزائر، 1406هـ/1986م، ص ص: 493-440 .

والتي لجأ إليها هربا من الزحف الهلالي الذي دمر حواضر العلم في إفريقية وقطع أوصالها السياسية، فالتزم الصمت في تلك الديار، إلا ما كان حين استنهضه "ابن شرف" في أن يجوزا معا إلى الأندلس. فرفض "ابن رشيق" وعلل رفضه بقوله:

مما يبغضني في أرض أندلس تلقيب معتمد فيها ومعتضد
ألقاب مملكة في غير موضعها كالهر يحكي انتفاخا صولة الأسد[1]

ومنهم من قضى حياته مهاجرا لطلب العلم ثم تفرغ للتدريس كالفقيه عبد الملك بن زيادة الله الطبني (396هـ/1006م)، حيث استقر به المقام بقرطبة مقيما، ولا يبرح عن طريق أمانيها مستقيما، ويروى أنه عندما جلس في قرطبة للتحديث، اجتمع إليه خلق عظيم ماسره فقال:

إني إذا حضرتي ألف محبرة يكتب حدثني طورا وأخبرني
نادت بمفخرى الأقلام معلنة هذي المفاخر لا قعبان من لبن[2]

ومن الذين اختاروا السياحة في الأرض والتفرغ للعالم أيضا: الفقيه المقرئ أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة[3]، الذي ولد ببسكرة عام (403هـ/1012م)، درس بها مبادئ العلوم والمعارف ثم شد عصا الترحال شرقا وغربا لطلب العلم، فزار: بغداد، وأصفهان، ونيسابور، واختص في اللغة والآداب العربية، وخاصة علم القراءات، حتى قال ابن الجوزي[4]: "أنه لا يعلم أحدا من هذه الأمة رحل في طلب علم القراءات رحلته، ولاقى من لقي من الشيوخ، ثم تفرغ لتدريس هذا العلم"، ونظرا

ينظر: نويهض عادل، نفس المرجع، ص:151 . حول وفاته خلاف , ينظر : ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص:85 . ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج8، ص:10 . ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج3، ص:198 .

([1])- محمد الطمار، تاريخ الأدب الجزائري، ص:131.

([2])- المقري، نفح الطيب، ج7، ص:49.

([3])- ابن نقطة محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر، الإكمال، ج2، تحت رقم (1041)، حرف الجيم تحقيق : د. عبد القيوم عبد رب النبي، دار النشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1410هـ/1989م.ط.1.ص:23.

([4])- أبو القاسم يوسف البسكري، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تحقيق : جمال السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، 1428هـ/2007م.ط.1.ص:3.

لطول باعه في العلوم استدعاه الوزير السلجوقي نظام الملك إلى نيسابور عام 456هـ/1066م، وعينه أستاذا في مدرستها المشهورة، وبقي يدرس بها حتى توفي عام 465هـ/1072م[1].

ومن جملة المتخصصين في القراءات أيضا، عتيق بن محمد، أبو بكر الردائي، كانت له رحلة إلى المشرق في طلب العلم، عاش دهرا من الزمن، قال ابن الجوزي: "شيخ الإقراء بقلعة بني حماد، رحل ودخل دمشق. .."، توفي سنة خمسين وأربعمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة[2].

وأكبر رحالة عرفه المغرب الأوسط منتصف القرن السادس: يوسف بن إبراهيم بن مياد السدراتي الورجلاني (500-570هـ/1106-1175م)، أبو يعقوب، مؤرخ، مفسر، من أكابر فقهاء الإباضية. رحل في شبابه للأندلس، وسكن قرطبة طلبا للعلم، ثم عاد إلى بلده ومنه انتقل للمشرق وزار أشهر حواضرها العلمية، والتقى بكبار علمائها، وقيل أنه وصل في إحدى رحلاته إلى أواسط إفريقيا، وإلى قريب من خط الاستواء .

ولما عاد واستقر بورجلان انقطع لخدمة العلم، قيل أنه لم يخرج من داره مدة سبعة أعوام، لم يكن يرى فيها إلا ناسخا، وللأقلام باريا، وللدراسة فاعلا، أو للحبر طابخا، أو للدواوين مقابلا، أو للكتب مفسرا"[3].

وإلى جانب العلوم الشرعية هناك من كان معتكفا على دراسة الأدوية ومختلف الأمراض خدمة للناس ومعالجتهم، كالطبيب عمر بن علي أبو جعفر القلعي المغربي، عرف بابن البذوخ، أقام بدمشق سنين كثيرة، وكانت له دكان عطر باللبادين يجلس فيها، ويعالج من يأتي إليه أو يستوصف منه لأن له حسن نظر في الاطلاع على الأمراض ومداواتها[4].

([1])- بوعزيز يحي , أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة , الجزء الأول , دار الغرب الإسلامي , بيروت , لبنان , 1995م/1415هـ.ط.1.ص ص:31-32.

([2])- الطمار محمد، تاريخ الأدب الجزائي، ص:158.

([3])- معجم أعلام الجزائر، ص ص: 341،342 . تاريخ الجزائر العام، ج1، ص:415 .كحالة، معجم المؤلفين، ج13، ص:167.

([4])- صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، نكت الهميان في نكت العميان، وقف على طبعه الأستاذ : أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية، مصر، 1329هـ/1911م، ص:220.

أما أبو عبد الله المعروف بابن النباش فهو، معتن بصناعة الطب مواظب لعلاج المرضى، ذو معرفة جيدة بالعلم الظني، وله أيضا نظر ومشاركة في سائر العلوم الحكمية، وكان مقيما بجهة مرسية[1].

يمكن أن نستخلص نتيجة مهمة من خلال نشاط هؤلاء الأعلام، حيث نرى جهودهم انصبت في الغالب إما للعبادة والزهد –ومنه الجهاد على تخوم الثغور– أو التدريس أو الأعمال الخيرية، والكثير منهم فضل الهجرة لطلب العلم ثم الاستقرار لممارسة مهنة لا تخرج عن إطار تخصصه العلمي الذي عكف على دراسته طوال حياته، والقليل منهم عاد لينزوي على دراسة العلم والتأليف ولم تكن الظروف لتساعد على أية نشاط سياسي في ظل التقلبات التي تمليها قوى الحرب في المنطقة، ولكن بعد نجاح المشروع في قيام دولة بني حماد بدأ عهد الاستقرار التدريجي الذي ترسخت معالمه في عهد الناصر الحمادي بداية من منتصف القرن الخامس، لتشهد الدولة قمة عهد الاستقرار بداية حكم العزيز الحمادي (498-515هـ/1105-1121م)[2].

المبحث الثاني: موقف المعارضة.

لا شك أن كثيرا من الفقهاء وقفوا موقف المعارضة للسلطان وأعوانه، ولكن أخذت طابعا سلميا تقويميا بغرض الإصلاح، أي أن الفقهاء كانوا يلجأون إليها متى كان الاعوجاج والانحراف الذي يمس مصالح الدين أو المجتمع، ورغم ذلك شهدت الدولة الحمادية زوالها على يد أحد المتقلدين

(1)– ابن أبي صبيعة موفق الدين، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، شرح وتحقيق : د. نزار رضا، منشورات دار الحياة، بيروت، لبنان، ص497 . ينظر : نويهض عادل، نفس المرجع، ص:328.

(2)– عويس، المرجع نفسه، ص ص :124-148.

سياسة الإصلاح بعد أن أوهم الناس بهدفه النبيل، فكانت البداية من المغرب الأقصى وزوال دولة المرابطين، ثم المغرب الأوسط فالأدنى مع بني زيري ملوك إفريقية، فكانت الثورة الوحيدة التي استعملت فيها القوة للتغيير والتي أزالت ثلاث دول من الوجود.

المطلب الأول: موقف المعارضة بالخروج.

رغم أن المصادر والتراجم لم تخبرنا عن مثل هذه الثورات، إلا أن هذا الفكر كان موجودا في ذهنية الفقهاء الذين طرحوا مسائل في هذا المضمار للوقوف على حكم الشريعة فيها، فقد أورد الونشريسي نازلة في حكم الخروج على الإمام الجائر، فقال: "ذهبت طائفة منهم وعامة الخوارج إلى منازعة الجائر، وأمّا أهل الحق وهم أهل السنة والأثر فقالوا :الصبر على طاعة الجائر أولى، والأصول تشهد أن أعظم المكروهين أولاهما بالترك"[1].

ومما سنورده كمثال حي –وهو موضوعنا الأساسي– عن شخصية مثالية تعتبر كأحد أشد رجال الحكم قسوة وجورا على الأقل في المغرب الأوسط، حيث تجاوز بطموحه وسياسته حدود الأخلاق المسموح بها لبناء دولته، وهو حماد بن بلكين مؤسس الدولة الحمادية، ورغم ذلك لم تقابل سياسته في الداخل بمعارضة كبيرة ولا سيما الفقهاء في القلعة، ومسيلة، وآشير... وغيرها، إلا ما كان من المواقف الانفرادية كموقف الفقيه "بن أبي توبة" الذي واجه حماد ينكر عليه إراقة الدماء والفرار من المعركة التي انهزم فيها مخاطبا إياه: "يا حماد إذا لقيت الجيوش انهزمت وإذا قادمتك الجموع فررت وإنما قدرتك وسلطانك على أسير لا قدرة له عليك"[2]، فأمر بضرب عنقه.

وكانت سياسته لا تفرق في البطش بكل من يخالفه, فهذا "الجراوي"[3]، وهو عبد الله بن محمد، أديب، شاعر فحل، قوي، صادق كما وصفه ابن رشيق[4]، قتله حماد بعد أن أغروه به، فدس عليه من قتله ليلا. وكان لكرمه قد أنشد أحد فيه أبياتا قال فيها:

قتلوه لا لخيانة عرفت له إلا لفضل براعة الشعراء

([1])– المعيار المعرب، ج5،ص:34.

([2])– الكامل في التاريخ، ج8،ص:87.

([3])– حددها ياقوت بقوله : موضع بإفريقية بين قسنطينة وقلعة بني حماد . ينظر : معجم البلدان، مادة (جراوة).

([4])– أنموذج الزمان، ص:216.

أمروا به من غير ذنب واجب أكذا تكون صنائع الأمراء

فلما وصلت هذه الأبيات حمادا أسف عليه[1].

وكانت أهم ثورة قامت على أساس ديني متخذة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أساسا للدعوة والإصلاح في بداية الأمر "حركة ابن تومرت الهرغي" بعد عودته من المشرق وتنقله بين عواصم ثلاث (بغداد) و (مكة) و (القاهرة)[2]، مر على مدن إفريقية، والمغرب الأوسط ومنها بجاية ,كان يناظر الفقهاء وينكر على الأمراء والعامة بكل شدة ما أثار حفيظة الأمير الحمادي "يحي بن العزيز" الذي دعا بعض طلبة العلم لمناظرته وعلى رأسهم كاتب الدولة "عمر ابن فلفول"، وحاول إقناعه بالكف عن تغيير المنكر. وانتهت المناقشة بتغلب الإمام على معارضيه[3].

وهنا يظهر عنصر إيجابي في توافق وتفاهم السلطة والعلماء على محاربة البدع والعقائد الدخيلة على القيم الإسلامية التي رسخها العلماء في المجتمع، حيث كان مصيره الطرد. كانت وجهته الثانية المغرب الأقصى سنة 505هـ بدأ يدعو الناس إليه ونظرا لغموض مذهبه، وعقيدة يشوبها كثير من الغبش[4]، فإنه لم يظهر الأمر للناس صراحة، لما تميز به من انتقائية فكرية مع كثرة اقتباساته من مختلف الاتجاهات والفرق الإسلامية، نظرا للوظيفة السياسية لدعوته[5].

ظلت دعوته عشر سنوات 515/505هـ، حتى كثر أنصاره ومؤيدوه وذاع صيته بينهم وتعارف الناس به، فهابه أمير دولة المرابطين "يوسف بن تاشفين"، فأمر بإحضار الفقهاء إلى مناظرته

([1])- نفس المصدر، ص220.

([2])- انظر : المراكشي، المعجب، ص 179.

([3])- الهادي روجي، المرجع نفسه، ج1، ص:388.

([4])- السحيباني محمد بن صالح، حقيقة دعوة ابن تومرت، مجلة البيان، العدد 17 ، شوال 1409هـ مايو/ 1989م، ص: 62.

([5])- ينظر: محمد بن تومرت، أعز ما يطلب، تحقيق وتقديم : عبد الغني أبو العزم، الناشر : مؤسسة الغني للنشر، الرباط، المغرب، بدون رقم الطبع وتاريخها، ص: 26.

واختباره[1]، فلما تبين لهم حقيقة دعوته أوصوا السلطان بسجنه لولا شفاعة أحد المرابطين، فأمر السلطان بإخراجه من مراكش ولم يسجنه[2].

وفي بلاد السوس كانت بداية انطلاق مشروعه التربوي بعد تأسيسه مسجدا يجتمع به طلبة العلم وزعماء القبائل، ومنه كان اختياره لنخبة تكون قاعدة لبداية حركته، كما ألف لمريديه كتابا سماه "كتاب التوحيد" بالبربرية، وأمرهم بقراءة حزب واحد منه في كل يوم بعد صلاة الصبح[3].

كانت بداية حركته كما أسلفنا بالدعوة إلى الدين الصحيح الذي يزعمه، مع إخفاء الوجه الحقيقي لعقيدته حتى تترسخ تدريجيا تمهيدا لكيان سياسي يحميها، ولذا نرى التحول المفاجئ لمشروعه الإصلاحي التقويمي يأخذ شكلا ثوريا وسط مجتمع كان يتمتع أهله بالسذاجة، أصبح مركز انشقاق ديني[4].

وفي يوم الجمعة الرابع عشر من رمضان سنة 515هـ/1121م[5] بويع المهدي بالإمامة، وأسس عاصمة دولته الجديدة في تنملل التي انتقل إليها، وهناك وضع أسس بداية دولة الموحدين وقسم المسؤوليات على أتباعه حسب ولائهم لطاعتة[6].

وفي شهر رمضان 524هـ1130م[7]، توفي ابن تومرت وقد ترك حربا مشتعلة بين أتباعه الذين خلفهم ودولة المرابطين، كان مهندسها العسكري عبد المؤمن بن علي الكومي (487-558هـ/1094-1163م)، تولى هذا الأخير المشروع الذي بدأه ابن تومرت أو "المهدي" كما يلقب،

([1])- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس، المطبعة الوراقة، الرباط، المغرب، 1972م/1391 هـ، ص:174.

([2])- المراكشي، المعجب، ص: 187.

([3])- ابن القطان، نظم الجمان، ص: 46.

([4]) - Mercier Ernest, Histoire de L'Afrique, tome premier, p: 374.

([5])- ابن قنفد القسنطيني أبو العباس أحمد بن حسن، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تقديد وتحقيق : محمد الشاذلي النيفر، عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968م/1387م، ص:100 . ابن أبي زرع، المصدر نفسه، ص: 176.

([6])- ابن القطان، المصدر السابق، ص: 75 . العبر، المصدر نفسه، ج6، ص: 228.

([7])- ابن قنفذ القسنطيني، نفس المصدر، ص:101.

وتوجه بتأسيس دولته في المغرب الأقصى بعد حملة طويلة الأعوام (534 / 543هـ) التي انتهت بسقوط دولة المرابطين، ثم الأندلس سنة 567هـ/1172م وبعدها كانت حملته على مملكة بني حماد الصنهاجيين سنة 547هـ/1152م، ثم إفريقية وطرابلس شرقا بداية من سنة 554هـ حتى 555هـ.

ولكن هل يمكن القول بأن دعوة ابن تومرت قد لقيت أيضا استجابة في وسط المجتمع والسلطة الحمادية؟ وهل لقيت حملة عبد المؤمن بن علي على بجاية تأييدا على حساب السلطة الحمادية الشرعية، خصوصا وأن عاصمة الدولة قد سقطت دون مقاومة تقريبا؟

رأينا فيما سبق أن ابن تومرت قد نزل المغرب الأوسط بعد مروره بتونس، فكانت بداية نزوله بقسنطينة، فألقى فيها دروسا مذكرا الجاهلين بقواعد الشريعة، ثم ارتحل إلى بجاية، وأثناء إقامته كان يعلم الناس وينكر عليهم ويجتمع بفقهائهم[1]، وفي "ملالة" القريبة من بجاية التي لجأ إليها بعد طرده، بنى له أبناء العزيز مسجدا قرب دار "يرزيجن بن عمر" الذي كان يكنى بأبي محمد ثم سمي "عبد الواحد"[2]، وكان الطلبة يجتمعون به ويتوافدون إليه من كل حدب وصوب، أبرزهم "عبد المؤمن بن علي الكومي" المهندس السياسي والعسكري لدولته.

ولكن من المؤكد أن دعوته لاقت استحسانا من الأهالي إلا أن الأمير يحي بن العزيز طرده بإيعاز من الفقهاء الذين تأكدوا من فساد عقيدته وخطورة دعوته على الدولة, هذا يعطينا انطباعا حول العقائد والمذاهب التي بدأت تنتشر مع فكرة "المهدي" التي ابتدعها ابن تومرت وتأثر أهل المغرب الأوسط بها، ويكفي أن بجاية سقطت في يد عبد المؤمن –دون مقاومة تقريبا– بمساعدة وزير الصنهاجيين أبي محمد ميمون بن علي بن حمدون سنة 547هـ.

هذه الحوادث السابقة تظهر أن العلماء كانوا ينكرون على أهل البدع أكثر من إنكارهم على السلطة والفساد ما جعل أصحاب هذه الملل المنحرفة يقلعون عن الدعوة إليها في ظل السلطة الشعبية للفقهاء المالكية وأمراء يتبنون هذا الاتجاه السني ويدعمونه.

([1])– من بينهم حسب البيذق : محرز وإبراهيم الزبدوي وإبراهيم بن محمد الميلي ويوسف بن الجزيري الجراوي والقاضي عبد الرحمان بن الحاج الصنهاجي، ينظر : أخبار المهدي، ص:13.

([2])– البيذق، نفس المصدر، ص:14.

وبزوال الدولة الحمادية في المغرب الأوسط ودخول المنطقة في حكم الموحدين ظهر ذلك التأثر بشكل واضح والدليل قصيدة ألقاها على قبر ابن تومرت رجل من أهل الجزائر وفد على أمير المؤمنين أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن (580/533هـ) وهو بتينمل، قال في أولها:

سلام على قبر الإمام الممجد سلالة خير العالمين محمد
ومشبهه في خلقه ثم في اسمه وفي اسم أبيه والقضاء المسدد
ومحي علوم الدين بعد مماتها ومظهر أسرار الكتاب المسدد
أتتنا به البشرى بأن يملأ الدنا بقسط وعدل في الأنام مخلد
ويفتتح الأمصار شرقا ومغربا ويملك عربا من غير ومنجد[1]

المطلب الثاني: المعارضة السلمية.

هناك الكثير من العلماء الذين اختاروا طريق المعارضة بطريقة سلمية بعيدا عن العنف والثورات أو إثارت الرأي العام الشعبي، ومنهج التغيير لديهم كان نابعا من أحد أصول أهل السنة والجماعة وهو: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويبدو أن هذا المنهج قد أخذ طابعا انفراديا فكريا.

وفي هذا الصدد نجد تيارا اصطلح عليهم الأستاذ بوتشيش القادري[2] اسم "الغزاليين السذج" باعتبارهم تأثروا بمبادئه دون أن يتعمقوا فيها أو تكون لديهم رؤيا فلسفية واضحة فيما احتواه كتابه "إحياء علوم الدين"، ومن أنصار هذا الاتجاه نذكر: العارف بالله[3] أبو يعزى يلنور بن إبراهيم الهزميري (ت.561هـ1166م)، ومنهم أبو عبد الله الدقاق السجلماسي من أكابر الصوفية[4] ثم تلميذه أبو مدين شعيب الذي قال :" طالعت أخبار الصالحين من زمن أويس القرني إلى زماننا فما رأيت أعجب من أبي يعزى وطالعت كتب التذكير فما رأيت كالإحياء للغزالي"[5]، وأبو شعيب بن سعيد

([1])- المراكشي، نفسه، ص ص: 256-257.

([2])- بو تشيش، نفس المرجع، ص:131.

([3])- إسماعيل بن الأحمر، بيوتات فاس الكبرى، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، 1972م / 1391هـ، ص:66 . ينظر أيضا : ابن قنفذ، شرف الطالب في أسنى المطالب، ص:63.

([4])- ابن قنفذ القسنطيني أبو العباس، أنس الفقير وعز الحقير، اعتنى بنشره وتصحيحه : محمد الفاسي، أدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكدال، الرباط، المغرب، 1965م/1384هـ، ص:27.

([5])- نفس المصدر والصفحة.

الصنهاجي (ت.632هـ/1234م) المعروف بأيوب السارية، وهو من مشاهير الأولياء[1]، ومنهم أبو جبل يعلى[2] (ت.503هـ/1109م)، وأشهرهم أو الفضل يوسف بن النحوي (ت.513هـ/1119م).

تميز هذا الاتجاه بارتكازه على "الكرامة الصوفية" و "البركة" والتشديد على الجانب الأخلاقي أكثر من الجوانب الأخرى، والنزوع دوما إلى السلام. فهو لا يعارض السلطة معارضة صريحة ، بل يميل إلى معايشتها ومهادنتها. وتأثيره ناتج فقط عن نفوذه الروحي. انتشر في المغرب بداية من القرن السادس، ارتفع في وجه أدباء التقليديين وأنه سوف يشهد رواجا هائلا في المرابطين[3].

ويمكن أن نمثل لهذا الاتجاه بالصراع الفكري السياسي الذي احتدم بين سلطة الفقهاء في دولة المرابطين أيام الأمير علي بن يوسف بن تاشفين، ومن جانب آخر المتصوفة[4] حين أقدم جماعة من الفقهاء الأندلسيين يتزعمهم قاضي الجماعة بقرطبة أبو عبد الله محمد بن علي بن حمدين التغلبي (439-508هـ/1047-1114م)، بإصدار فتوى تقضي بمنع الإحياء من التداول بين الناس وملاحقة من وجد عنده، وسرعان ما أعقب الفتوى إجراء سياسي خطير أصدره أمير المسلمين علي بن يوسف أمير المرابطين يقضي بإحراق الكتاب في بعض مدن الأندلس والمغرب، وهذا بإيعاز من هؤلاء الفقهاء[5].

([1])- نفس المصدر والصفحة،ينظر:التادلي، التشوف، ص:166.

([2])-التشوف، ص:101.

([3]) – BOYER. (P) , Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger (XVIe - XIXe siècles) in R. O. M. M. , N°1 ,1966, p:12.

([4])- تختلف الصوفية الدينية مع مفاهيم الفقهاء المعتادة، ولذا تسمى الصوفية علم الحقيقة في مقابل الفقه، أو علم الشريعة، وقد هاجم الفقهاء الصوفية هجوما عنيفا، وقد استطاع الكثير من المتصوفة الجمع بين الفقه والتصوف، وهم يتسمون بأصحاب التصوف السني، وقد جمع القشري أخبارهم وأقوالهم في رسالته المعروفة باسم الرسالة "القشرية " أما الغزالي فلم ير تناقضا بين الفقه والتصوف، ينظر : وداد حلاوي , الأبعاد التاريخية والثقافية لحاضرة بجاية (حتى نهاية القرن السابع هجري) إشراف أ.د : معمر حجيج، جامعة العقيد الحاج الأخضر، باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها (رسالة ماجستير , مخطوطة) 2005م/ 1426هـ ، ص:37.

([5])- حول قضية إحراق الإحياء ينظر : ابن القطان، نظم الجمان، تحقيق : محمود علي مكي، ص ص: 70-72 . ابن عذاري، البيان، ج3، ص:59. ابن عبد الملك، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الخامس ، ص:308 . أبو يعقوب، التشوف إلى رجال التصوف، ص:145.

ويظهر أن هناك عوامل سياسية وفكرية تحكمت في موقف أمير المسلمين كانت تراهن على تقوية جبهة التحالف القائم بين السلطة المرابطية وبين فقهاء الأندلس باعتبارهم السند القوي لسياستها، لاسيما وأن فتوى إحراق الإحياء صدرت في السنوات الأولى لحكم هذا الأمير[1].

إلى جانب الظروف السياسية المتحكمة في عملية الإحراق، لعب الاتجاه المتمثل في فقهاء الأندلس خصوم الغزالي دورا فكريا كان أبرزهم من تزعم فتنة الإحراق القاضيان الأندلسيان: قاضي الجماعة بقرطبة ابن حمدين، ومالك ابن وهيب (ت.525هـ/1131م) وزير علي بن يوسف وقاضي الجماعة بمراكش.

أما الطائفة الثانية اكتفت بالرد العلمي دون أن تتورط، ومنهم أبو بكر محمد بن الوليد المعروف بالطرطوشي (401–520هـ/1010–1126م)، ذكر الذهبي كلامه في رسالة له إلى ابن مظفر –وهو عبد الله بن مظفر– أنصف فيها أبا حامد الغزالي، وحذر من كتابه "الإحياء"، قال الطرطوشي: "فأما ما ذكرت من أبي حامد، فقد رأيته، وكلّمته، فرأيته جليلاً من أهل العلم، واجتمع فيه العقل والفهم، ومارس العلوم طول عمره، وكان على ذلك طول عمره، وكان على ذلك معظم زمانه، ثم بدا له عن طريق العلماء، ودخل في غمار العمال، ثم تصوف وهجر العلوم وأهلها، ودخل في علوم الخواطر، وأرباب القلوب، ووساوس الشيطان، ثم شابها بآراء الفلاسفة، ورموز الحلاج، وجعل يطعن على الفقهاء والمتكلمين، ولقد كاد أن ينسلخ من الدين، فلما عمل "الإحياء" عمد يتكلم في علوم الأحوال، ومرامز الصوفية، وكان غير أنيس بها، ولا خبير بمعرفتها، فسقط على أم رأسه، وشحن كتابه بالموضوعات"[2].

أما الفقيه المالكي الذائع الصيت أبو بكر بن العربي (468–543هـ/1075–1148م) رد عليه هو الآخر في كتاب "سراج المريدين"[3]، والفقيه المالكي المشهور الإمام أبو عبد الله محمد بن علي

([1])– المغراوي محمد، متنوعات محمد حجي (فتوى أبي الفضل ابن النحوي حول كتاب الإحياء)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998م/1418هـ.ط.1. ص:118.

([2])– الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج 19، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،1417هـ/1996م.ط.11.ص:339.

([3])– للحافظ ابن العربي كتابان تشابهت عناوينهما، الأول : " سراج المريدين وموفى سبيل المهتدين " ومخطوطته بدار الكتب المصري، والثاني : "سراج المهتدين " وهذا أصغر حجما ونسخته بالخزانة العامة بالرباط، وأخرى في خزانة الشيخ سعيد أعراب التطواني . ينظر : سعيد أعراب، مع القاضي أبو بكر بن العربي ، ص:157.

المعروف بالمازري (ت.536هـ/1141م) وهو بدوره ألف كتابا في الرد على الغزالي سماه "الكشف والإنباء عن المترجم بالإحياء"[1].

إلى جانب هؤلاء الخصوم على كثرتهم فإن الغزالي لم يعدم وجود طائفة من المغاربة والأندلسيين أعجبوا بكتابه ونظرياته، ونجد من الأندلسيين الفقيه: أبو الحسن علي بن محمد المعروف "بالبرجي"[2]، ولكن كان أكثرهم جرأة وتأثيرا أبو الفضل ابن النحوي حيث لم يخف ميوله الصوفية وشدة إعجابه بفكر الغزالي الذي ضمنه كتابه الإحياء، وصادف في مدة إقامته بفاس وصول كتاب أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين المرابطي بحمل الناس على الحلف بأغلظ الأيمان من أنكر حيازته كتاب الإحياء، فتبنى ابن النحوي موقف الدفاع عن الكتاب وببطلان لزوم لأيمان[3]، بل تجاوز في رده على المنكرين برسالة بعث بها إلى الأمير المرابطي يعرفه بالإمام الغزالي وعلو كعبه، وأن يحسن به الظن لئلا يهلك مع الهالكين، وحمل على الفقهاء الذين أفتوا بالحرق،كما صرح بذلك الصومعي[4] في رسالة لا يعرف عن مضمونها شيئا لعدم ورودها في المصادر.

([1])- المقري (التلمساني) أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد، أزهار الرياض في أخبار عياض، ج3، ضبطه وحققه وعلق عليه : مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1321هـ/1942م، ص:166.

([2])- لما استفتي في مسألة إحراق الإحياء أفتى بوجوب تأديب محرقه وضمنه قيمته، وتبعه على ذلك أبو القاسم بن ورد وأبو بكر بن الفصيح. التكملة، مصدر سابق، ج 3، ص: 182. كما انتصر للغزالي أيضاً الصوفي أبو محمد عبد الله المليجي من أهل أغمات وريكة (ت. 450هـ/1058م) الذي دعا على فقهاء مراكش أصحاب فتوى الإحراق وقال: لا أفلح هؤلاء الأشقياء. التشوف، مصدر سابق، ص: 145.

([3])- التشوف، المصدر السابق،ص:96.

([4])- انظر : المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى، تحقيق : علي الجاوي، منشورات كلية الآداب بأكادير، 1996م /1416هـ، ص:329.

وفي رسالة أخرى بعث بها إلى فقهاء تلمسان حين سألوا عن كتاب الإحياء، جاءت الفتوى في صورة جواب من أبي الفضل ومواساة لفقهاء تلمسان كان مطلعها: "جمع الله قلوبكم على التقوى حتى تقوى، ورفع مثواكم عن الدنيا التي هي أدنى، إلى الأخرى التي هي أحرى، وعقد ألوية مساعيكم بالقيام في دينه، وجعل أوعية قلوبكم مجلوة بيقينه، وصهر ألسنتكم التي تلهجون بها من سيوفه الماضية، وأمكنتكم التي تحتلونها من حصونه المانعة الواقية، حتى لا تركنوا لمخايل الباطل العارضة في جهام الجهل على ظلام الظلم.

وما جرى به القضاء في كتاب إحياء علوم الدين فقد سبق به العلم في أول التكوين، ونسأل الله تعالى تدارك العصاة الخاطئين بتوبة تحيي منهم ما أماتته الذنوب..."[1].

وفي الأبيات التي أوردها العماد الأصفهاني[2] تظهر عاطفة الحب والإعجاب مقترنة بالجانب الروحي لهذا الفقيه الصوفي:

أبو حامد أحيا من الدين علمه وجدد منه ما تقادم من عهد
ووفقه الرحمن فيما أتى به وألهمه فيما أراد إلى الرشد
ففصلها تفصيلا ثم أتى بها فجاءت كأمثال النجوم التي تهدي

إن سؤال فقهاء تلمسان حول كتاب الإحياء يعطينا انطباعا عن الاستقلالية والتحفظ لهذه المدرسة وعدم مسايرة ما كانت عليه السلطة المرابطية من تعصب لفقه الفروع المالكي وعقيدة السلف ونبذ غيره، هذه الاستقلالية الفكرية هي حال حواضر المغرب الأوسط أوائل القرن السادس هجري (12م)، إذ كانت السلطة تحجم عن الخوض في صراعات فكرية مع الفقهاء، وربما تحركه عن طريق

([1])- يكوّن نص هذه الفتوى مع نصين آخرين (رسالة فقهاء تلمسان وجواب الفقيه أبي زكرياء يحي القلعي الزناتي عليها) مخطوطاً يتألف من 15 صفحة (من ص: 328 إلى ص: 342) وهذا المخطوط يقع ضمن مجموع من الوثائق يحمل رقم: 251 بالخزانة العامة بالرباط. وقد أوردها عبد الرحمان بدوي مع نص أبي زكريا القليعي في الرد على كتاب الإحياء . ينظر : عبد الرحمان بدوي، مؤلفات الغزالي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977م / 1397هـ.ط.2.ص:113.

([2])- الأصفهاني، خريدة العصر، ص:326.

المجالس الأدبية والشعرية التي تعقد في بلاط الأمراء، وقصور الحكام[1]، والتي كثيرا ما تدفع المبدعين، إلى محاولة الإبداع من خلال تطعيم التجربة الفنية بالاتجاه المذكور[2]، ولعل هذه النتيجة تعبر عن قمة الارتياح السياسي، والهدوء المذهبي، الذي تطمح إليه الطبقة السياسية الحاكمة[3].

من جانب آخر لم تخف السلطة المرابطية قلقها من منهج التصوف أصحاب الممارسات الروحية في الأديرة والمساكن الحضرية الصغيرة، حيث أكسبها استقلالها جمهورا شعبيا كبيرا بسرعة وصدى سياسيا[4]، وذلك ما تؤكده رسالة بعث بها أمير المسلمين إلى قاضي الجماعة بقرطبة أبي الوليد بن رشد الجد (520-595هـ/1126 -1198م) يسأله عن أئمة الأشعريين، هل هم مالكيون أم لا؟ وهل ابن أبي زيد ونظراؤه أشعريون أم لا؟ وهل أبو بكر الباقلاني مالكي أم لا ؟[5].

هذه حالة من الارتباك المذهبي التي عاشتها السلطة السياسية لم تكن سائدة من قبل، فقد ورد نص آخر عن أمير المؤمنين علي بن يوسف أنه كان يتبرك بكتاب "الإحياء" قبل صدور القرار بإحراقه بإيعاز من الفقهاء، بالإضافة إلى "تعاطفه" مع التيار الصوفي[6]، ومن غريب الصدف أن يتم إحراق كتب الإمام ابن حزم (384/456هـ) قبل خمسين عاما، وعلى مقربة من المكان الذي تم فيه إحراق الإحياء، حيث كان ذلك في مدينة إشبيلية[7]، وحول إحراق كتب ابن حزم نجد كلاما ينطبق تماما على كتاب الغزالي الذي انتشر وذاع صيته بعد الحادثة، وربما كان سببا في اتساع السلطة الشعبية لهذا التيار الصوفي، قال محمد أبو زهرة: "انتهى علم ابن حزم... ولكن لم ينته علمه إلى الكتمان،

([1])- من بين الامراء الحماديين الذين كان العلماء يتناظرون في مجالسه "العزيز بن المنصور" كما أخبرنا ابن خلدون . العبر، ج6، ص:362.

([2])- يقصد الاتجاه السني في صراعه مع الاتجاه الصوفي

([3])- وداد حلاوي، الأبعاد التارخية والثقافية لحاضرة بجاية، ص:32.

([4])- BOYER. (P), ibid, p: 12.

([5])- ابن رشد (الجد) أبو الوليد محمد بن أحمد، فتاوي ابن رشد، تحقيق : مختار الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1407هـ/1987م.ط.1. السفر الأول، (م-316)، ص:1060.

([6])- محمد الأمين بلغيث، الحياة الفكرية بالأندلس في عصر المرابطين (479-539هـ/1085-1144م) إشراف : أ.د عبد الحميد حاجيات, جامعة الجزائر ,كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ , (رسالة دكتوراه، مخطوطة)، (1423-1424هـ /2002-2003م، ص:263.

([7])- الشامي صالح أحمد، الإمام الغزالي حجة الإسلام ومجدد المائة الخامسة، دار القلم، دمشق، سوريا، 1413هـ /1993م.ط.1.ص:180.

فإذا كان الذين طاردوا ابن حزم قد أرادوا إطفاء نور العلم الذي انبعث بين جنبيه، فقد أراد الله تعالى إتمامه بجعله للطالبين له المقبلين عليه ولقد طوى التاريخ ذكر الذين ناوؤوه، وبقي اسمه لامعا بين علماء المسلمين جميعا، بل بين علماء الإنسانية قاطبة"[1].

هذه الممارسات السلبية من السلطة المرابطية وفقهائها التقليديين جعلت خصوم الدولة يستغلون ذلك في زعزعة أمنها، وتبني الأفكار التي حاربوها لكسب تعاطف الوسط الصوفي والشعبي، فكان علي بن يوسف المرابطي يستدعي أعلام أهل العلم إلى مراكش إذا توهم أن يثوروا عليه، فكان منهم: أبو بكر محمد بن الحسين" الشهير "بالميورقي، الفقيه الظاهري، كان عارفا بالحديث وأسماء الرجال، متقنا لما رواه، يغلب عليه الزهد والصلاح، هرب من صاحب المغرب علي بن يوسف بن تاشفين ولجأ إلى بجاية، وحدث هنالك وسمع منه في سنة 537هـ[2]، كان استدعاؤه رفقة "أبو العباس بن العريف" (ت.536هـ) من ألمرية بعد أن كثر أتباعه على طريقته الصوفية[3]، وخاف أن يخرج عليه[4]، عليه[4]، ومن إشبيلية استدعى أبو الحكم بن برجان (ت.536هـ)، سيروا جميعا إلى مراكش، وكانوا نمطا واحدا في الانتحال والاتصاف بصلاحية الحال[5]، وسبب اعتقال هؤلاء الثلاثة أن عليا توهم أن يثوروا عليه كما ثار ابن تومرت[6] وقيل أن فقهاء عصرهم انتقدوا عليهم مسائل[7].

خلال الأزمات التي مر بها الفقهاء في بلاد العدوتين (الأندلس والمغرب) كانت بجاية الناصرية قبلة لهم وملجأ آمنا في ظل السلطة الحمادية، فاستقبلتهم بما يليق بمكانتهم العلمية، أو

([1])- تاريخ المذاهب الإسلامية، الكتاب الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،2009م/1430هـ.ط.1. ص:525.

([2])- المقري، نفح الطيب، ج2، رقم (106)،ص:155 . ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة،ج1، رقم (1279) ، ص:359.

([3])- ابن الأبار، معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر،1420هـ /2000م . ط.1.ص:19.

([4])- الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، العبر في خبر من غبر، ج2، حققها وضبطها : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1405هـ/1985م.ط.1.ص:450.

([5])- ابن الأبار، نفس المصدر والصفحة.

([6])- سير أعلام النبلاء، ج4، رقم (44)، ص ص: 72-73.

([7])- السلاوي أحمد بن خالد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ج1، بدون التاريخ ورقم الطبعة , ص ص ص:76-77.

وظفتهم في مناصب رسمية أو تركت لهم حرية ممارسة نشاطهم الثقافي كما هو الحال للأمير "عز الدين الواثق أبو محمد عبد الله بن المعتصم بن صمادح" الأندلسي (نهاية القرن الخامس هجري / أواخر القرن الحادي عشر ميلادي).

وقد وفد مع أسرته إلى بجاية (حوالي 488هـ/1905م) بعد أن استولى يوسف بن تاشفين على ألمرية[1] بالأندلس، اشتهر بأدبه وحبه للفنون، أكرمه الأمير الحمادي المنصور وأقطعه مدينة دلس وضواحيها تقديرا لمكانته، وقيل أنه اختارها لأنها على البحر[2]، فنتقل إليها من بجاية وجعلها مركزا ثقافيا أندلسيا[3].

إذا كان هذا حال المغرب الأقصى والأندلس في ظل السلطة المرابطية مفروضا عليه مسايرة ما تمليه السلطة والفقهاء من مذهب وعقيدة، فإن المغرب الأوسط كان متاحا للجميع بمختلف طوائفه، مع استمالة السلطة لأصحاب الذهب المالكي السني في وظائف الدولة لمكانته وسط المجتمع المغربي، ولكن يبقى لنا أن نعرف مدى ولاء هذه النخبة للسلطة الحمادية، مع العلم أن الأمراء الحماديين على صلة وثيقة بالفاطميين في مصر، والكثير منهم أعلن ولاءه للخلافة في مصر دون أن تكون هناك ردة فعل من الداخل مصحوبة بثورة على غرار ما حدث في تونس.

ولكن يبقى أن نعرف مكانة المذهب الإسماعيلي الفاطمي وسط مجتمع المغرب الأوسط الذي وصف حكامه ابن خلدون بأنهم دعاة لخلافة العبيديين[4]، ولكن جملة الأحداث التي مرت بها

([1])- ألمرية : بالفتح ثم الكسر وتشديد الياء بنقطتين من تحتها، وهي مدينة كبيرة من كورة إلبيرة من أعمال الأندلس، وكانت هي وبجانة بابي الشرق، منها يركب التجار وفيها تحل مراكب التجار، وفيها مرفأ ومرسى للسفن والمراكب، يضرب ماء البحر سورها، ويعمل بها الوشي والديباج فيجاد عمله .ودخلها الإفرنج من البر والبحر في سنة 245 هـ، ثم استرجعها المسلمون سنة 255هـ .وفيها يكون ترتيب الأسطول الذي للمسلمين ومنها يخرج إلى غزو الإفرنج .انظر: البلاذري، معجم البلدان، ج5،ص:119.

([2])- الزيري عبد الله، مذكرات الأمير عبد الله المسماة بكتاب التبيان، نشر وتحقيق : إ. ليفي بروفونسال، دار المعارف، مصر، 1955م1374هـ،ص168.

([3])- السجل العالمي لندوة الأندلس، القسم الثالث، ص:101.

([4])- العبر، ج6،ص:227.

الدولة، والوقائع[1] أثبتت ميول هؤلاء الأمراء للمذهب السني المالكي، والمكانة التي كان يحضا بها أتباعه داخل دواليب السلطة خير دليل على ذلك، أما على المستوى الشعبي فإن المغاربة سلكوا طريق مقاومة التشيع أسوة بعلمائهم الذين قاطعوا كل ماله صلة بالتشيع[2].

ومن المظاهر التي أوردتها المصادر مقاطعة حضور صلاة الجمعة التي بدأت من القيروان[3] للتعبير بطريقة سلمية عن الرفض والعصيان، كما استنجد أهل المغرب الأوسط بعلمائهم في رفع الالتباس حول المعاملات التي تقع بينهم والشيعة الفاطميين، ومنه رسالة وردت من مدينة "باغاية"[4] إلى الفقيه القيرواني الجليل أبو إسحاق التونسي[5] (ت.443هـ/ 1051م)، استفتي في مسألة طلاق ومراجعة. وذكر السائل أن ولي النكاح كان من الفرقة المعروفة بإفريقية الشمالية بالمشارقة وهم دعاة بني عبيد. فأجاب الشيخ أبو إسحاق أن هذه الفرقة على قسمين:

- أحدهما كافر مباح الدم.

([1])- في سنة 405هـ/1014م قام حماد بن بلكين بقطع الدعوة للشيعة وراجع دعوة بني العباس وقتل الرافضة وأظهر السنة . ينظر : ابن خلدون، المصدر نفسه، ص: 228، بينما الأمير القائد بن حماد بعدما قطع العلاقة مع الفاطميين وأيد المعز في حيدران، رجع فيما بعد للحظيرة الفاطمية، انظر : الدولة الصنهاجية، ج1،ص:246.

([2])- البيان المغرب، ج1،ص:277.

([3])- نفس المصدر والصفحة.

([4])- مدينة تقع على حافة جبال الأوراس (قرب مدينة خنشلة حاليا)، منطقة سهلية سكنتها قبائل هوارة، ومزانة، وضريسة، قلعة رئيسية في العهد الفاطمي، ومن الاستحكامات العسكرية التي تدافع عن المنطقة وعن هذا المسلك الهام الرابط بين الصحراء والتل، ولعبت دورا استراتيجيا في الدفاع عن إفريقية الأغلبية، شملت في العهد الزيري منازل كتامة من قالمة وبونة إلى نواحي سطيف وجيجل، وفي العهد الحمادي قاعدة عسكرية واقتصادية هامة، فهي حصن وربض مصور تعرضت بدورها للحملة الهلالية . ينظر:البكري، مصدر سابق، ص50 . الإدريسي، ص ص: 145-144.

([5])- له تعليق على "المدونة" و تعليق على كتاب "ابن المواز" ،كان فقيها صالحا موصوفا بالفهم مقدما في أجوبته، من أهل النسك والإرادة ومحبة الصالحين مستجاب الدعاء، وله براهين ومناقب حسنة، قرأ القراءات وأجاز بها وقرأ الفقه البارع والنحو، وكان نشأ في العلم ومات عليه، لم ير مثله في الفقهاء وقارا وسمتا . الدباغ أبو زيد عبد الرحمان بن محمد، معالم الإيمان، ج3، أكمله وعلق عليه : أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي، بتحقيق وتعليق : محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص:177.

- والقسم الآخر وهم الذين يقولون بتفضيل علي بن أبي طالب على سائر الصحابة، لا يلزمهم القتل ولا يبطل نكاحهم.

فأنكر عليه جميع فقهاء إفريقية بالقيروان وغيرها، واحتجوا عليه بأن جماعة من أهل الزهد العلم والعبادة بالقيرون كانوا أشد الناس مباينة بالعداوة والتكفير لبني عبيد وأتباعهم، منهم أبو إسحاق السبائي، ومروان العابد، وربيع القطان وأضرابهم. وأرسلوا إليه أن يعاود النظر وأن يرجع عن هذا القول فأبى عن ذلك. وانتهت القضية إلى المعز بن باديس، فجمع بعض الجمع عنده في المقصورة وناظروه فأظهر الإنابة إلى قولهم والرجوع.

ثم خلا بأصحابه فأنكروا ليه رجوعه إلى قولهم وأنه الحق الذي لا يجب سواه[1].

لم يكتف الفقهاء في تعبيرهم الصريح بالمقاطعة والرفض بكل الوسائل السلمية وتحذير المجتمع من الاندماج معهم خشية انتشار أفكارهم، بل هناك من جاهر بعقيدة أهل السنة وضرورة مقاطعة كل من يتعامل معها، خصوصا من أعلن الولاء على المنابر، ونذكر منهم على سبيل المثال: الشيخ أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي، أصله من مسيلة، ومن مواليدها، وقيل من مواليد واحة ليانة بأعمال بسكرة حيث يوجد له مسجد ومقبرة يحملان اسمه[2]. وقف ضد الشيعة الفاطميين وكفر كل من يدعو لهم على المنابر، رحل إلى طرابلس وأقام بها مدة، ثم عاد وقصد إلى تلمسان فرارا من الشيعة، وبها توفي عام 402هـ/1011م[3].

وقد عد هذا الموقف انفراديا من طرف بعض العلماء، وأنه لا يمثل ما تعارف عليه فقهاء المنطقة من ظرورة ملء الفراغ السياسي ومواجهة الفكر الإسماعيلي، وتبصير العامة بخطورة انتشاره أو اعتقاده بدل الهروب بداعي الضعف وعدم القدرة على المواجهة... فقد أنكر القاضي عياض (ت.544هـ/1149م) على أحمد بن نصر الداودي موقفه، وعد قلة شيوخه عيبا فقال معقبا على انتقاده

([1])- ينظر: الدباغ، نفس المصدر،ص:177 ومابعدها . الدولة الصنهاجية، المرجع نفسه، ج1،ص ص:225-226

([2])- نويهض عادل، نفس المرجع، (مادة التاهرتي)،ص:58 . ينظر: الظبي أحمد بن يحيى، نفس المصدر، ص:188 . ابن بشكوال، نفس المصدر، ج1، ص:81 . الحميدي، جذوة المقتبس، ص:141 . ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج1،ص:145.

([3])- يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ص:30.

لعلماء القيروان سكناهم بين ظهراني بني عبيد: "بلغني أنه كان ينكر على معاصريه من علماء القيروان سكناهم في مملكة بني عبيد... [1]

إلى جانب ذلك اهتم العلماء بالتأليف لنشر الوعي وتبصير المجتمع وترسيخ معالم السنة بداخله، وهذا النوع كان له أثر في المقاومة، ولعله كان أشد على الشيعة[2]، وفي هذا الصدد نجد مؤلفات لعلماء عاشوا في رحاب الدولة الحمادية، تركوا مؤلفات ركزت في مجملها على فقه الإمام مالك وعقيدة أهل السنة، بالإضافة إلى شروح على كتابي البخاري ومسلم.. وكل هذه الجهود تصب في خانة إحياء تراث أهل السنة في مقابل تراث أتباع المذهب الفاطمي المنتشر بكثرة وسط قبائل كتامة أنصار الدعوة الأوفياء، فعلى سبيل المثال ألف أبو عبد الملك البوني (ت.402هـ/1011م) كتابا ألفه في شرح الموطأ، للإمام مالك وتوجد منه نسخة بمكتبة القرويين بفاس تحت رقم (725) كما أفاد بذلك الشيخ محمد السليماني في مقدمة تحقيقه "المسالك شرح موطأ الإمام مالك"، ويوجد له أيضا شرح لصحيح البخاري مفقود، إلا أنه يوجد من نقل عنه مقتطفات من كتابه؛ مثل كتاب "عمدة القاريء" للعلامة بدر الدين العيني، و"فتح الباري" لأبي حجر العسقلاني، حيث يستشهدان ببعض نصوصه، أما أحمد بن نصر الدوادي فترك كتابا في تفسير القرآن الكريم، وكتابا في العقيدة سماه "الإيضاح في الرد على القدرية"... إلخ من المؤلفات التي لم تذكر المصادر كتبا بعينها جاءت في الرد على الشيعة.

مع وسيلة التأليف كان للشعراء أيضا دور بارز في المواجهة الفكرية ضد الفاطميين من خلال نظم القصائد في هجائهم وذمهم، وفي هذا الصدد نجد من العلماء الذين استوطنوا بجاية الحمادية[3]؛ الحمادية[3]؛ أبو عبد الله محمد بن عمار الكلاعي الميورقي، من أهل العلم والفهم, له قصيدة طويلة فيها حكم ومواعظ يوصي ابنه بها، ومنها قوله:

([1])- عياض، ترتيب المارك وتقريب المسالك،ج1، ص:102.

([2])- التهامي إبراهيم، جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1426هـ/2005م، ط1، ص:349.

([3])- ذكر أبو بكر بن العربي المالكي (486-543هـ/1093-1148م) في رحلة مر خلالها ببجاية الحمادية، أنه رأى جماعة من أهل المسائل، وأبو عمار رأسا فيهم ‘مشاركا في معارف حديث ومسائل ‘ وأدب . انظر : أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي، قانون التأويل، دراسة وتحقيق : محمد السليماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، مؤسسة علوم القرآن،بيروت،1406هـ/1985م.ط.1. ص:224.

وطاعة من إليه الأمر فالزم وإن جاروا وكانوا مسلمينا
فإن كفروا ككفر بني عبيد فلا تسكن ديار الكافرين
فربما يقوم الحق يوما فتهلك في غمار الهالكين
تجد في الأرض متسعا فهاجر إلى دار الهداة الواصلينا[1]

المطلب الثالث: المشاركة والتأييد.

رغم كل المخالفات التي ارتكبها الحكام والأمراء –وهو الغالب الذي طبع الأنظمة السياسية في المغرب – على جميع مستويات الدين والأخلاق والسياسة لم تكن ردت فعل العلماء والفقهاء داخل هذه الأنظمة تتسم بالتلقائية والتسرع ولكن وفق سياسة أيضا تراعى فيها جميع الاحتمالات التي تأخذ بالحسبان الكليات الخمس التي حفضتها الشريعة الإسلامية، فالعلماء ينطلقون في الغالب من الأمر الواقع ويعتبرون الحكام أولياء أمور تجب طاعتهم ولو كانوا متغلبين بالقوة، والمصلحة العامة تقتضي الاستقرار وملء الفراغ السياسي الذي لا تحمد عواقبه، وقد رأينا فيما سبق أحد النصوص السياسية الهامة التي تعبر عن الولاء والتأييد المنوط بنوع من الحذر في أخذ البيعة لأحد الأمراء الحماديين في بجاية حيث قال:

["ولما كنت في مضمار سلفك جارياً، ولنا موالياً، وفي قضاء طاعتنا متباهياً، رأينا أن نثبت مبانيك، ونؤكد أو اخيك، ونوجب لك ولخلفك، ما أوجبه سلفنا لسلفك، تمييزاً لهم عن الأكفاء،

(1)– أورد هذه الأبيات الشيخ "أبو مدين الغوث شعيب ابن الحسن الأنصاري " في رسالة بعث بها جوابا للشيخ "أبو العباس أحمد البجائي الشريف" يسأله عن حال بجاية التي ارتفع فيها الظلم وتغلب فيها الكفار وتخلى أهل العلم عن دورهم في نصرة الحق وإنكار المنكر . أما أبو عبد الله الكلاعي الذي تنسب إليه الأبيات ، فقد قالها وهو الذي عاصر الدولة الحمادية وعاش في كنفها زمنا ، فهل هذا يعني أنه كان في فترة انقطعت فيها علاقة الحماديين مع الفاطميين ؟ ، أم أن تعاملها (الدولة الحمادية) مع الفاطميين لا يعد في نظره من قبيل الكفر، إذا صح ذلك فإن سكوت العلماء عن المخالفات الشرعية التي أحدثها أمراء الدولة يعد تأصيلا شرعيا لسياسة منتهجة تحافظ على الهوية والمذهب . ينظر : ابن مريم ، البستان ، ص:16 . نفح الطيب ، نفسه ، ج2، ص:60.

وبمجازاة لهم عن محض الصفاء والولاء، فاستدم هذه النعمة العظيم خطرها بالشكر فأنت به جدير **وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ** "[1]][2].

يبدو أن هذا الفقه السياسي لم يكن وليد الصدفة، وإنما هو استقراء للمذهب الواسع الانتشار في ربوع المغرب الكبير، حيث استقى علماؤنا سياسة الإمام مالك الحكيمة في تعامل الراعي والرعية، وفي أحد فتاويه نص على هذا المبدأ الذي نقله إلينا الونشريسي: "سئل مالك عن بيعة عبد الله بن الزبير فقال: ما كنت أرضاه وابن الزبير أحق عندي من عبد الملك وابن عمر أحق من ابن الزبير..." [3]، فالقضية ليست اختيارية بقدر ما هي سياسة تأخذ بالحسبان مقتضيات الواقع، وقد نص الإمام المقري (الجد)[4] على قواعد في مثل هذه القضايا، فقد جاء في القاعدة الثانية والثمانون بعد المائة: "يجب ضبط المصالح العامة، ولا تنضبط إلا بتعظيم الأئمة في نفوس الرعية، ومتى اختلف عليهم أو أهينوا تعذرت المصلحة"، وفي القاعدة الحادية بعد المائتين: "عناية الشرع بدرء المفاسد أشد من عنايته بجلب المصالح، فإن لم يظهر رجحان الجلب قدم الدرء"[5].

نعود لموضوعنا الأساسي وهو وجود هذه النخبة إلى جانب السلطة، والمغرب الأوسط-كما علمنا- أفرز دولة اتسع ملكها ليشمل تركة الدولة الفاطمية، ثم تنازعتها العصبية وانقسم ملك الزيريين إلى دولتين زيرية، وحمادية، وبالتالي كانت الحدود السياسية بين الدولتين نقاط ذات سيادة تتنازعها الحروب.

ورغم ذلك فإن الزخم الشعبي كان يتجاوز الإطارات الضيقة، إضافة إلى أن المؤرخين والجغرافيين المعاصرين أو الذين أتوا بعدهم لا يعترفون بالحدود الفاصلة بين دول المغرب[6]، ولذا نجد بعض العلماء عاشوا في إطار الدولتين، إما طلبا للحظوة والكسب، أو ألجأتهم ظروف الحرب للهجرة

([1])- سورة الشورى، الآية :28.

([2])- خريدة العصر، نفس المصدر،ص :181.

([3])- الونشريسي، المعيار المعرب، ج10،ص:6.

([4])- أبو عبد الله محمد بن أحمد، القواعد، ج2، تحقيق ودراسة: أحمد بن عبد الحق بن حميد، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرَّمة، ص:429.

([5])- المقري، نفس المصدر، ص:443.

([6])- محمد رزوق، دراسات في تاريخ المغرب،أفريقيا، المغرب، 1991م/1411هـ. ط.1. ص:73.

في أماكن أكثر أمنا واستقرارا، هذا ما جعل علماء المغرب الأوسط لا يشتغلون بتأييد سلطة على حساب أخرى، إذ كانت السلطتين عبارة عن عائلة بني صنهاج.

نبدأ بذكر بعض العلماء المقيمين بالقيروان ممن اختصوا بمدح الزيريين و أسهموا في الحياة السياسية والفكرية، فكان منهم الساسة أمثال: علي بن أبي الرجال الشيباني (ت.426هـ/1035م)، الذي نال الرياسة وحاز السياسة[1]، وانفرد بالبسط والقبض[2] وإليه تنسب عملية الانقلاب السياسية المذهبية على الفاطميين في دوائر سلطة المعز بن باديس، كان لقاء هذا الأخير بأحد أقطاب الشعر والنقد في القيروان وهو :الحسن بن رشيق أبو علي (390–456هـ/1000–1072م)، فمدحه وأهداه كتابا في الشعر سماه "العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده"، كما تقرب من حاكم القيروان المعز بن باديس الصنهاجي ومدحه بقصائد سنة 417هـ/1026م نالت إعجابه فقربه إليه، قال فيها: [3]

ذمت لعينك أعين الغزلان قمر أقر لحسنه القمران
ومشت فلا والله ما حقف النقا مما أرتك ولا قضيب البان
وثن الملاحة غير أن ديانتي تأبى علي عبادة الأوثان

ويقول فيها: [4]

يا ابن الأعزة من أكابر حمير وسلالة الأملاك من قحطان

([1])– فإلى كونه أديب ، شاعر ، فهو عالم رياضي وفلكي منجم . ترك الكثير من الآثار العلمية حيث وقف الأوروبيون على كتابة " البارع في أحكام النجوم "، ونقله إلى الإسبانية يهوذا بن موسى سنة 1256م/653هـ ، ثم نقله من الإسبانية إلى اللاتينية بطرس الرجوي وإيجيديوس التبالدي ، فطبعت ترجمته عدة مرات منذ طبعتها الأولى بالبندقية سنة 1485م/898هـ، ومن هنا جاء تصحيف ابن أبي الرجال هكذا Albenragel) ، وتصحيف كنيته أبي الحسن هكذا : (Albohacene , Albahazene)، ومن آثاره العلمية لأرجوزة في الأحكام الفلكية، طبعت في آخر كتاب "كفاية الطالب في الأحكام الفلكية" لغزال موسى، وشرحها أحمد بن الحسن بن قنفذ القسنطيني سنة 1373هـ/1953م، بالإضافة إلى العديد من المقطوعات الشعرية التي ذكرها ابن رشيق في العمدة . ينظر : رابح بونار، المغرب العربي،ص:299.

([2])– أبو علي الحسن بن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ص:15 .

([3])– أنموذج الزمان، ص :440.

([4])– نفس المصدر والصفحة.

من كل أبلج آمر بلسانه يضع السيوف مواضع التيجان

ولما تحقق مكانته من الأدب ومحله من قول الشعر قربه، فامتدحه بقصيدة صار بها في جملته ونسب لأجلها في خدمته، ولزم ديوانه وأخذ الصلة منه وحمل على مركب يميز به[1].

في تلك الفترة بالذات كانت شخصية أخرى رحلت من المحمدية (المسيلة) من أرض الزاب واستقرت بالقيروان عاصرت ابن رشيق، وهو "عبد الكريم بن إبراهيم النهشلي" (ت.405هـ/1014م)، كتب "لتميم بن باديس"، له قصائد طوال منها قصيدة في مدح "المعز بن باديس" يصف فيها دار البحر بالمنصورية يقول فيها: [2]

يا رب فتيا صدق رحب بينهم والشمس كالدنف المعشوق في الأفق
مرضى أصائلها حسرى شمائلها تروج الغصن الممطورة في الورق

أما الحسن بن محمد التميمي التاهرتي[3] (340-420هـ/901-1029م)، يعرف "بالربيب"[4] "بالربيب"[4] وهو من فحول الشعراء في القيروان، سئل عبد الكريم النهشلي عن أشعر أهل بلده ؟ فقال : أنا، ثم ابن الربيب.

أورد له مواطنه ابن رشيق أبيات مدح في باديس بن تميم منها قوله:

أبت لهم أن يرتضوا الضيم أنفس كرام رأت رميا بها الموت أحزما
فهبوا وما هابوا الردى فتدرعوا على خطر قطعا من الليل مظلما

([1])- نفس المصدر والصفحة.

([2])- الطمار ،تاريخ الأدب الجزائري ، ص:132.

([3])- شاعر، أديب، نحوي، نسابة، أصله من تاهرت ونشأ في القيروان . قال ياقوت الحموي :" كان خبيرا باللغة، شاعرا شاعرا مقدما، قوي الكلام، يتكلف بعض التكلف وكان عبد الكريم النهشلي يروي له ما لا يروى لأحد من الشعراء ". ينظر : القفطي، أنباه الرواة، ج1،ص:318، عيون التواريخ، ج13،ص:103 . السيوطي،بغية الوعاة في طبقات اللغويين، ج1،ص:525 . تلخيص ابن مكتوم، ص:60.

([4])- ينظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص:158.

فأرسل باديس الهمام إليهم مع الخاتل الغدار جيشا عرمرما
فسار على جرد يصيب لثاته ولم يدر حينا أي حتف تيمما[1]

إن هؤلاء الشعراء المقيمين بالقيروان لم يقولوا شعرا في الحماديين على ما نعلم، فاستأثر بهم بلاط الزيريين فراحوا يتغنون بمدحهم وينشدون مفاخرهم، ويبدوا أن الجو السياسي لم يكن دائما صافيا بين الدولتين الشقيقتين[2].

أما بخصوص الدولة الحمادية فيبدوا أنها لقيت كل الترحيب من طرف العلماء وأرباب القلم، فمن إفريقية رحلت أعداد غفيرة قاصدة القلعة وبجاية الناصرية، حيث كانت كل أنواع الاستقرار والحظوة، وكان الطاغي على أشعارهم المدح والتقرب[3]، واختص بها أكثر الوافدين من خارج الدولة. الدولة.

فمن الذين لجأوا للقلعة بعد نكبة القيروان سنة 449هـ/1057م "أبو القاسم عبد الخالق بن إبراهيم القرشي"، المعروف "بابن الفكاه"، قصد الملك الناصر ورفع إليه قصيدة قال فيها:

قالت سعاد، وقد زمت ركائبنا مهلا عليك فأنت الرائح الغادي
فقلت: تالله لا أنفك ذا سفر تجري بي الفلك أو يحدو بي الحادي
حتى أقبل ترب العز منتصرا بالناصر بن علناس بن حمادي[4]

ومن صقلية وفد أحد أعظم شعرائها، وأحسنهم معاني وأحقهم بالطبقة العليا[5] وهو "ابن حمديس الصقلي"[6] (446-528هـ/1055-1132م). كان واحد دهره وفريده، لا يجارى في حلبة

([1])- أنموذج الزمان، ص: 113.
([2])- الطمار، المرجع نفسه، ص:139.
([3])- ينظر : نفس المرجع، ص:139 وما بعدها.
([4])- أنموذج الزمان، ص:137، الطمار، نفسه.
([5])- د. إحسان عباس، معجم العلماء والشعراء الصقليين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996م/1416هـ. ط.1.ص:47.
([6])- ابن حمديس عربي الجنس واللسان، يتصل نسبه بالأزد إحدى قبائل كهلان، من العرب اليمانية . جلا كثير من بطونها إلى المغرب والأندلس إبان الفتح الإسلامي وبعده، وقد نسبه ابن خلكان بقوله : " هو أبو محمد عبد الجبار

علم، ولا يمانى في ميدان حرب ولا سلم، ولا يمارس في نشر حكم ذكره بين الفضلاء والعلماء مشهورا كالعلم[1].

اتصل بالمنصور الحمادي فقربه إليه واستأثر به في بلاطه، فقال شعرا مخلدا إنجازات الدولة ورجالاتها، وهذه عادة الأمراء في الاستعانة بكل أدوات السياسة النافعة لصناعة الرأي العام، وتقوية شوكة الدولة سواء كانت عادلة أو جائرة، ومما قاله ابن حمديس واصفا ومادحا:

يا مالكَ الأرض الّذي أضحى له أضحى مَلِكُ السماءِ على العداة نصيرا
كم من قصورٍ للملوك تَقَدّمَتْ واستوْجَبَتْ لقصورك التّأخيرا
فعمرتها وَملَكتَ كلّ رئاسةٍ منها ودمّرْتَ العدا تدميرا[2]

وفي قصيدة أخرى يصف دارا بناها المنصور الحمادي في بجاية:

أعمر بقصر الملك ناديك الذي أضحى يجديك بيته معمورا
قصر لو أنك قد كحلت بنوره أعمى لعاد إلى المقام بصيرا

ويصف بركة في قصر المنصور مطلعها:

وضراغم سكنت عرين رئاسة تركت خرير الماء فيه زئيرا
فكأنما غشى النضارة جسومها وأذاب في أفولها البلور[3]

يبدوا أن ابن حمديس قد لعب دورا مهما أيضا في بلاط آل زيري ملوك إفريقية، وخلد أمجاد الأسرة بشعر يحكي بطولات أمرائها ويتغنى بإنجازاتهم الحضارية ولكن دون أن يتطرق للخلاف السياسي بينهم مع بني حماد لحساسية العلاقة التي تجمع الأسرتين، ومنه قوله في تميم بن باديس:

أشهاب في دجى الليل نقب أم سراج ناره ماء العنب

بن أبي بكر بن محمد بن فتوح بن بكر بن يدكت بقية نسبه إلى آخر الأجداد كما هو مذكور في أعلاه. ينظر : ابن خلكان، وفيات الأعيان، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج2،ص:381 . عبد المغني المنشاوي، أحمد السقا، ترجمة ابن حمديس الصقلي، المطبعة الرحمانية، مصر، 1347هـ/1929م، ص ص:13-14 .

([1])- ميخائيل أماري، المكتبة العربية الصقلية، دار صادر، بيروت،لبنان، 1857م/1273هـ،ص: 212.

([2])- ينظر: ديوان ابن حمديس الصقلي، تحقيق : إحسان عباس، ص:545.

([3])- المقري، نفح الطيب، ج1، ص:493.

وقال يمدحه أيضا[1]:

أو بيض البرق في الليل البهيم أم أتـاه الشـمس في كـأس النـديم

أما بخصوص ما قاله علماء وشعراء المغرب الأوسط في أمرائهم الحماديين، فقد احتفض لنا ابن بشرون في مختاره بذكر طائفة منهم، نقلها عنه العماد الأصفهاني إلينا، ولعلها تعطينا انطباعا حول مدى شعبية ومكانة ملوكها.

ومنه قصيدة أنشدها كاتب السلطان يحي بن العزيز "أبو حفص عمر بن فلفول" في الأمير عبد الله بن العزيز عند اجتماعه به في جزيرة صقلية:

وقالوا: نأى عنك الحبيب فما الذي تراه إذا بان الحبيبُ المواصل

فإن أنت أحببتَ التصبّر بعده ولم تستطع صبراً فما أنت فاعل

فإنّ الهوى مهما تمكّن في الحشا وحلّ شغاف القلب ليس يزايل[2]

أما يوسف بن المبارك (561هـ/1166م)، ذكر ابن عماد الأصفهاني أنه من موالي بني حماد، اختص في مدائح بني حماد من الشعر ما انسحب عليه ذيل حماد، ومن ذلك قوله:

هنـاكم النصـر ونيـل النجـاح في يـومكم هـذا بسـمر الرمـاح

فـأنتم الصـيد الكـرام الألى شـادوا العـلا بالنائـل المسـتماح

مـا مـنكم إلا همـام حـوى مناقبـا جلـى ومجـدا صـراح

لا ترهبـون الـدهر أعـداءكم وتمنعون العرض من أن يباح وتسعرون

وتبـذلون الرفـد يـوم النـدى الحـرب يـوم الكفـاح

وترفعـون الجـار فـوق السـهى وتكرمـون الضـيف مهمـا اسـتماح

لا زلـتم تجنـون زهـر العـلافي معـرض العـز بحـد السفـاح[3]

([1])- ميخائيل أماري، نفسه، ص:572.

([2])- العماد الأصفهاني، الخريدة، قسم شعراء المغرب، ص:179.

([3])- نفس المصدر، ص:183.

أما ابن أبي مليح الطبيب، فإنه يصف الأمير "عبد الله بن العزيز الحمادي" وهو يؤدي حق صلاة العيد، منها قوله

وقـــام لـــواء النصـــر يتبـــع رايـــة بهـــا العـــز معقـــود عليهـــا مـــتمم

فلمـــا قضـــى حـــق الصـــلاة معظمـــا ثـــنى والهـــدى في وجهـــه يتوســـم

فلا زال يقضي نفله وفروضه وبرْدُ علاه بالمدائح مُعلَم [1]

إلى غير ذلك من النشاطات الأدبية التي وصلتنا من تلك الفترة، سواء وردت في مدح الأسرة الزيرية أو الحمادية، ولكنها أنموذج جيد يمكن أن يستفيد منه الباحث دلالات عن اهتمامات بعض النخب العلمية، وموقفها من الحياة السياسية والصراعات الإيدولوجية التي ميزت تلك الفترة.

(1)- نفس المصدر، ص: 184.

خاتمة

يمكن أن ألخص ما توصلت إليه عبر هذا البحث المتواضع في عدة نقاط أجملها كالتالي:

❖ لم تكن حدود الدولة الحمادية ذات حدود ثابتة إذا قورنت بنظيرتها الزيرية التي شملت حدود تونس الحالية تقريبا، هذا ما جعل حدودها تتسم بالتمدد تارة على حساب الجيران والتراجع أحيانا لتشمل حدود الدولة الجزائرية الحالية تقريبا، مع العلم أن الحدود الفاصلة لكل دولة غير واضحة ما يجعل المنطقة برمتها مفتوحة أمام حركة التنقل المستمرة وبالتالي نجد الكثير من الأعلام عاشوا في إطار دولة أو أكثر ومن الصعب أن ننسبهم إلى إطار سياسي معين.

❖ شخصية حماد مؤسس الدولة الحمادية ذات اتجاهين؛ نراه من جانب أحد طلبة العلم كما ترجمت له المصادر، ومن جانب آخر شخصية قيادية لا يهمها سوى تحقيق المكاسب على حساب الدماء والأعراض، وعلى أثره درج كثير من أبنائه الأمراء، وعرف عنه ممارسة السلطة كقائد وقاض أول في القلعة، واشتهر بتقريبه العلماء والأدباء واستيعابهم ضمن سياسة الإعمار التي انتهجها لتحقيق مشروعه الحضاري .

❖ تعددت مواقف العلماء عبر الزمان والمكان، ولكنها اشتركت في مجملها في قضية التغيير، أو كما يسميه العلماء الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، وفي وقتنا الحاضر يطلق عليه اسم المعارضة السياسية في الدولة، وهذا يعطينا انطباعا عن ارتباط الإسلام بالواقع بمختلف مكوناته.

❖ استعان الأمراء الحماديون بالقضاء في تسيير شؤون الحياة الاجتماعية للرعية، ويبدو أن المعتمدين كانوا من سكان المنطقة , كما أظهرت رحلة ابن تومرت نوعية القضاء الذي كان يمارس بطريقة فوضوية مع انتشار بعض العادات السيئة داخل المجتمع، ومعالمه كانت غير واضحة قبل مرحلة الاستقرار لكثرة الأحداث السياسية الداخلية التي جعلت منه غائبا لاستئثار الأمراء بمقاليد الأمر والنهي، كما أظهرت نتائج البحث أن أصحاب الوظيفة من أتباع المذهب السني، بينما عند الزيريين يمارس في إطار المذهب الإسماعيلي.

❖ شخصية الدولة الثقافية ساهمت فيها شخصيات وافدة من الخارج بالإضافة لفقهاء وعلماء المنطقة، هذه الشخصية يمكن أن نلمسها في تأسيس بعض العلوم التي كانت محظورة كأصول الكلام والتصوف التي اشتهر بها ابن النحوي نزيل القلعة الحمادية، هذه العلوم كانت تقابل

بالاستنكار في دولة المرابطين من فقهاء الفروع المقلدين لمذهب الإمام مالك، ظهرت هذه الشخصية بوضوح في انفراد علماء بجاية ببعض المسائل التي خالفوا فيها غيرهم في أزمنة تالية كان امتدادا للتعليم الذي تأسس بداية من القرن الخامس والسادس هجري، وهو بداية النضج الفكري والتميز الحقيقي.

❖ الحسبة في المغرب الإسلامي مسألة اجتماعية وثقافية أكثر منها مسألة إدارية تخضع لقوانين الدولة، وممارستها من منظور سني والغالب مالكي، أما الإباضية احتفظوا بمراكز نفوذ ومارسوا عقيدتهم بعيدا عن السلطة وأنشئوا ما يعرف بنظام "العزابة" خلال حكم الحماديين، إلى جانب ذلك التشابه بين كتب الحسبة لدى المالكية والإباضية، ما يعني التقارب الكبير بين مذهبين يدين بهما غالبية سكان المغرب الأوسط، وهو ما يفسر الإجماع الذي حصل على قتال الفاطميين مع ثورة صاحب الحمار، حيث استشهد من العلماء المالكية الكثير حسبما أوردته المصادر.

هذه الرواسب الفكرية داخل المجتمع المغربي جعلت من المنطقة بيئة ملائمة لانطلاق الكثير من التيارات والثورات تحت ما يسمى الحسبة أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تمهيدا لقلب الأنظمة المحلية .

❖ الانفتاح العام للدولة جعل الطوائف تأسس لمنهجها وتخضع لنظام حياة بعينه مثلما هو الحال في القلعة حيث تواجدت أعداد من النصارى كونت مجتمع القلعة، ومارست شعائرها بحرية في كنيسة وأسقف يحضا بدعم السلطة وفق اتفاقيات مبرمة مع كاتدرالية روما.

❖ رواية ابن البيذق عن رحلة ابن تومرت لحواضر المغرب الأوسط ومنها بجاية، بينت مدى الفساد الذي ضرب المجتمع وأجهزة الدولة، وهي تتفق كثيرا مع رواية ابن الخطيب في وصفه لحالة التميع داخل البيت الحمادي على عهد يحي بن العزيز، رغم كثرة العلماء الموجودين في الحاضرة بجاية إلا أن دورهم لم يكن بارزا أو ظاهرا حسبما يبدو.

❖ سياسة ابن تومرت في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عززت من شعبيته داخل قلوب الناس لما رأوا من صلاح حاله، بينما أنكر عليه العلماء والفقهاء لاستهدافه إلى جانب مظاهر الفساد الأخلاقي والاجتماعي الفساد السياسي.

❖ الغالب على وزراء الدولة الحمادية أنهم أصحاب سيف وحرب كما هو حال أمرائها، استعان بهم الحماديون لإخماد نار الفتن في الداخل والقضاء على الثورات المهددة للاستقرار وتثبيت دعائم شرعية السلطة، لكن مع الاسقرار ظهر وزراء أصحاب علم وقلم، واشتهر في الدولة آل حمدون الذين توارثوا هذا المنصب واستبدوا به إلى انقراض الدولة، حيث كان دورهم لا يتعدى الوساطة والحرب والكثير منهم لاقى حتفه نتيجة تداخل صلاحياته مع الملك .

❖ ظروف عدم الاستقرار في المغرب الأوسط مع بداية تأسيس الدولة الحمادية شجع الهجرة الجماعية للسكان، وهو ما يفسر بروز نخب علمية لها مكانة مرموقة عاشت في البلاط الزيري في إفريقية "كابن رشيق المسيلي"، "وابن الربيب بن محمد التميمي"

❖ الرسائل التي وصلتنا خلال الفترة الحمادية ذات دلالات سياسية وأبعاد اجتماعية وبلاغية فنية راقية خلال تلك المرحلة، أبرزت العلاقة بين الحاكم والمحكوم ودور وساطة أصحاب القلم في تثبيت الخليفة وتذكيره بمهامه، ما يعني قوة هذه المؤسسة الإعلامية ذات المستوى الحضاري الراقي الذي يؤكد هوية الدولة .

❖ مساهمة العلماء في تأسيس نوع من المؤسسات العسكرية أطلق عليها اسم "الرباطات" أنشأت في نقاط الصراع الدائمة مع الخطر المسيحي، جمعت بين المهمة العسكرية والتعليم الديني والجهاد التربوي، أصبحت فيما بعد قبلة لكثير من طلبة العلم المنقطعين للعبادة والعلم بسبب تغلب الوظيفة الدينية على الوظيفة العسكرية، بالإضافة إلى مساهمة الدولة في بناء هذه المراكز على طول السواحل البحرية، ومنه ظهور بما يعرف القرصنة في البحر واشتهرت به مدينة بجاية حسبما أوردته المصادر.

❖ تنوعت مواقف العلماء من السلطة، ولكن في عمومها للمشاركة والتأييد، فمنهم من فضل الانزواء منقطعا للعبادة عن الناس والسلطة، ومنهم من كانت عزلته ممقوتة تفضي إلى الكسل والخمول، ومنهم من كانت عزلته إيجابية مفضلا العزلة العلمية والميدانية على تخوم الثغور والرباطات، وانصب اهتمام هذا الاتجاه الأخير على نشر الإسلام وبث مبادئه ومحاربة الانحرافات والبدع. وتنوعت دوافع الاعتزال أيضا، فمنهم من تخلى عن منصبه لحاجة الناس لعلمه، ومنهم من يضعف أمام مقارعة الأخطار وكثرة الفتن، فيلتزم الصمت والعزلة.

❖ الكثير من سكان المغرب الأوسط فضلوا السياحة والهجرة لطلب العلم، والقليل منهم عاد ليكرس حياته إما للزهد أو التدريس أو التأليف أو الأعمال الخيرية، والذين استقروا خارج الديار مارسوا مهنا لا تخرج عن إطار تخصصاتهم العلمية .

❖ الكثير من الفقهاء وقفوا موقف المعارضة للسلطان وأعوانه، ولكن أخذ طابعا تقويميا بغرض الإصلاح، وهذا ما نجده في مسائل تطرق إليها الفقهاء احتوتها كتب النوازل، وفي جانب آخر كان تركيز الصوفية على الجانب الأخلاقي أكثر من الجوانب الأخرى مع الميل إلى معايشة السلطة ومهادنتها .

❖ تميزت المعارضة داخل الدولة الحمادية بالانفرادية، ولم تشهد ثورة بعينها دعمها الفقهاء والعلماء، حيث نرى حمادا يقابل من طرف بعض رجال العلم فيقتلهم مع جملة المعارضين لسياسته، رغم ولاء بعض الأمراء الحماديين للخلافة الفاطمية إلا أن ردة الفعل لم تكن مصحوبة بثورة على غرار ما حدث في تونس.

❖ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يكن يمارس بشكل المجاهرة والعلنية على الأمراء وأعوانهم، والدليل إنكار الفقهاء ومناظرتهم لابن تومرت الذي أراد التغيير بكل شدة وعلانية، وفشل مشروعه في الدولة الحمادية قابله نجاح في دولة المرابطين حينما وجد التساهل والغفلة.

❖ يظهر عنصر التفاهم والتوافق بين السلطة والعلماء على محاربة البدع والعقائد الدخيلة على القيم الإسلامية التي رسخها العلماء في المجتمع، بعد إجماعهم على طرد ابن تومرت لما علموا فساد عقيدته ومنهجه. وهذه الأحداث أظهرت أيضا أن العلماء كانوا ينكرون على أهل البدع أكثر من إنكارهم على السلطة والفساد.

❖ في الجانب الآخر احتدم الصراع بين سلطة الفقهاء في دولة المرابطين وأتباع الصوفية الغزالية خاصة، ومما صعد المواجهة فتوى إحراق كتاب "الإحياء" للغزالي، فكان أبرز من عارض وأبطل الفتوى مع جملة الفقهاء ابن النحوي، وكان الرواج لفتواه داخل الدولة الحمادية وخارجها.

❖ الحرية الفكرية والاستقلالية حول مواد التدريس كان هو السمة البارزة في حواضر المغرب الأوسط، وإحجام السلطة عن الخوض في هذه الصراعات الفكرية، مع الملاحظ أن حكام الدولة الحمادية عرف منهم من يجالس الأدباء، ويعقد المناظرات العلمية في مجالسه.

❖ استقبال الدولة الحمادية للكثير من الوافدين من المغرب الأقصى والأندلس الفارين لظروف السياسية في الغالب، استقبلتهم بما يليق بمكانتهم العلمية، أو وظفتهم في مناصب رسمية أو تركت لهم حرية ممارسة نشاطهم الثقافي والعلمي .

❖ الغالب على مجتمع المغرب الأوسط رفضه لاتجاه التشيع، وسلوكه منهج المقاطعة أسوة بنظيره التونسي، هذا الوعي ساهم فيه العلماء عبر التأليف والتدريس وإصدار الفتاوي التي تبطل بعض المعاملات المشبوهة كعقود الزواج مع هذا الاتجاه .

❖ العلماء والفقهاء في الدولة الزيرية والحمادية لم يشتغلوا بتأييد سلطة على حساب أخرى، إذ كانت السلطتين عبارة عن عائلة بني صنهاج، مع العلم أن علماء المغرب الأوسط المقيمين في إفريقية مدحوا الأسرة الزيرية وتغنوا بمفاخرهم ولم يقولوا ذلك في الأسرة الحمادية لتعكر الجو السياسي بين الشقيقتين .

❖ الدولة الحمادية لقيت كل الترحيب من طرف العلماء وأرباب القلم، والدليل الهجرة الجماعية بعد الغزو المزدوج للعرب الهلالية والنورمان لإفريقية والتفكك السياسي للأندلس، وغلب على أشعارهم المدح والتقرب.

❖ احتفظ العماد الأصفهاني في الخريدة ببعض المدائح التي قالها فقهاء السلطة، وذكر منهم من اختص بالمدح أثناء حروبهم، أو أثناء تأديتهم لشعائر الإسلام، أو بذكر إنجازاتهم الحضارية.

❖ من الشعراء الموسوعيين من عاش في بلاط الزيريين والحماديين كابن حمديس الصقلي، والملاحظ على أشعاره عدم الخوض في تفاصيل النزاع السياسي بين الدولتين.

هذا ما توصلت إليه من استنتاجات وخلاصات، وهي لا تعتبر أحكاما نهائية بل تبقى قابلة للبحث والمناقشة والإثراء.

الملاحق

الملحق الأول:

أنموذج لرسالة بعث بها البابا غريغوار السابع (Gregoire7) إلى الملك الناصر بن علیناس الحمادي سنة 469هـ/1067م, يشكره فيها ويثني عليه فيها بعد أن اشترى جميع الأسرى الذين عثر عليهم في مملكته، وأرسلهم للبابا واعدا إياه بعتق كل أسير مسيحي يعثر عليه من بعد. وتعد أقدم رسالة من باباوات روما إلى ملوك المغرب.

"من غريغوار ايفيك عبد عبيد الله إلى الناصر ملك موريطانية السطيفية بافريقية سلاما ورضا الكنيسة..."

كتبت لنا سيادتكم النبيلة هذه السنة تطلب منا أن نعين القسيس سرفاند ايفيك على مقتضى الشريعة النصرانية, الأمر الذي بادرنا بتنفيذه نظرا لعدل طلبكم. وقد أرسلتم إلينا (بهذه المناسبة) هدايا, وقد أفديتم المسيحيين الذين كانوا أسرى بمملكتكم تقديرا لبطرس وحبا لنا، وقد وعدتمونا بعتق كل مسيحي يعثر عليه من بعد. فإن الخالق الذي لولاه لما قمنا بأي شيء، قد ألهمكم هذا الحلم وقاد قلبكم للقيام بهذا العمل الكريم.

إن الله العزيز, الذي يريد أن ينقذ جميع الناس وأن لا يهلك أحد، لا يرضيه شيء أكثر من محبة الإنسان لأخيه بعد الحب الذي يجب على هذا الإنسان نحو نفسه ومن العمل بهذه الحكمة: عامل غيرك بما تريد أن تعامل به.

ويجب عليكم وعلينا أن نفعل الخير أكثر من الأمم الأخرى حيث إننا نعبد إله واحدا على طرق مختلفة وأن نحمده ونقدسه كل يوم، فإنه خالق الأجيال ورب العالمين، فإن أعيان مدينة روما, عند سماعهم منا بصنيعكم الذي ألهمكم الله إياه, أعجبوا بسمو عواطفكم وشادوا بذكركم . فإن اثنين منهم, نديمينا البريك وسنسيوس اللذين تربيا معنا منذ طفولتهما بقصر روما, يرغبان رغبة شديدة في أن تكون بينكم وبينهما صداقة وتعاون ويسعدهما أن يجدياكم نفعا في هذه البلاد. فإنهما يبعثان لكم بعض رجالهم يحدثونكم عن تقدير سادتهم لما حبا وخيرا, ونسأل عطفكم عليهم ورعايتكم لهم بقدر ما يكون عطفنا لكم واعتناؤنا يهمكم.

والله تعالى يشهد أنه هو الملهم لهذه الصداقة التي نعدكم بها وكم نتمنى لكم من حفظ ومجد في هذه الدنيا وفي الآخرة. نسأله من صميم فؤادنا أن سنفضلكم, بعد عمر مديد، في نعيم القديس إبراهيم"[1].

الملحق الثاني:

أنموذج لرسالة بعث بها ابن الربيب الحسن بن محمد بن أحمد التاهرتي للوزير الكاتب أبي المغيرة عبد الوهاب بن حزم, يصف فيها تقصير أدباء الأندلس وتفريطهم في حق أثارهم وفضائلهم ومآثر بلادهم.

"إني فكرت في بلدكم أهل الأندلس إذا كان قرارة كل فضل, ومقصد كل طرفة, ومورد كل تحفة, إن بارت تجارة أو صناعة فإليكم تجلب, وإن كسدت بضاعة فعندكم تنفق, مع كثرة علمائه, ووفور أدبائه, وجلالة ملوكه، ومحبتهم للعلم وأهله, ورفعهم من رفعه أدبه، وكذلك سيرتهم في رجال الحرب، يقدمون من قدمته شجاعته، وعظمت في الحروب نكايته، فشجع عندكم بذلك الجبان، وأقدم الهيبان، ونبه الحامل، وعلم الجاهل، ونطق العيي، وشعر البكيّ، واستنسر البغاث، وتثعبن الحفاث، وتنافس الناس في العلوم، ثم هم مع ذلك في غاية التقصير ونهاية التفريط، من أجل أن علماء الأمصار دونوا فضائل أعيانهم وقلدوا الكتب مآثر أقطارهم، وأخبار الملوك والأمراء، والكتب والوزراء، والقضاة والعلماء، فأبقوا لهم ذكرا في الغابرين، ولسان صدق في الأخرين، وعلماؤكم مع استظهارهم على العلوم، كل امرئ منهم قائم في ظله لا يبرح، وثابت على كعبه لا يتزحزح، يخاف إن صنف أن يعنف أو تخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق، لم يتعب نفسا أحد منهم في مفاخر بلده، ولم يستعمل نقسا في فضائل ملوكه ولا بلّ قلما بمناقب كتّابه ووزرائه، ولا سوّد قرطاسا بمحاسن قضاته وعلمائه ؛ على أنه لو أطلق ما عقل الإغفال من لسانه، وبسط ما قبض الإهمال من بيانه، لوجد للقول مساغا، ولم تضق عليه المسالك هنالك، ولكن همٌّ كل واحد منهم أن يطلب شأو من تقدمه من رؤساء العلماء، ليحوز قصب السبق ويفوز بقدح ابن مقبل، ويأخذ بكظم دعبل، ويصير شجيّ في حلق أبي العميثل: فإذا أدرك تلك البغية، وجاءته بعد المنية، دفن علمه معه، ومات ذكره، وانقطع خبره. ومن قدمنا ذكره من علماء الأمصار احتالوا لبقاء ذكرهم، فألّفوا دواوين يبقى لهم بها ذكر يتجدد طول الأبد.

([1])- الطمار محمد ,المغرب الأوسط في ظل صنهاجة, ص ص:206-207.

فإن قلت: إنه كان ذلك من علمائكم، وألفوا كتبا لكنها لم تصل إلينا، فهذه دعوى لم يصحبها تحقيق، لأنه ليس بيننا وبينكم إلا روجة راكب، أو دلجة قارب، لو نفث في ببلدكم مصدور، وتلقوا قوله بالقبول، كما تلقوا ديوان ابن عبد ربه منكم الذي سماه بـ"العقدة". على أنه يلحقه فيه بعض اللوم، إذ لم يجعل فضائل بلده، واسطة عقده، ومناقب ملوكه يتيمة سلكه، لكنه أكثر وطوّل، وأخطأ المفصل، وأطال الهزّ بسيف غير مقصل، وقعد به ما قعد بأصحابه من ترك ما يعنيهم، وإغفال ما يهمهم: فأرشد أخاك – أرشدك الله – إن كان عندك في ذلك الجليّة، وبيدك فصل القضية، إن شاء الله"[1].

([1])– ابن بسام (أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني) , الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة , القسم الأول , ج1 , تحقيق : د. إحسان عباس , دار الثقافة , بيروت , لبنان , 1417هـ/1997م, بدون رقم الطبعة , ص ص:134–135–136.

الملحق الثالث:

أنموذج لقصيدة المنفرجة لأبي الفضل يوسف بن النحوي (ت. 513هـ), نذكر قطعتين منها:

القطعة الأولى من المنفرجة: في انتظار الفرج.

اشـــتدي أزمـــة تنفرجـــي قـــد آذن ليلـــك بـــالبلج
وظـــلام الليـــل لـــه ســـرج حـــتى يغشـــاه أبـــو الســـرج
و ســـحاب الخـــير لـــه مطـــر فـــإذا جـــاء الإبـــان تجـــي
وفوائـــد مولانـــا جمـــل لســـروج الانفـــس و المهـــج
ولهـــا أرج محـــي أبـــدا فاقصـــد محيـــا ذلـــك الارج
فلربمـــا فـــاض المحيـــا بحـــور المـــوج مـــن اللجـــج
والخلـــق جميعـــا في يـــده فـــذوو ســـعة وذوو حـــرج
ونـــزولهم و طلـــوعهم فـــإلي درك وعلـــى درج
ومعايشـــهم و عـــواقبهم ليســـت في المشـــي علـــى عـــوج
حكـــم نســـجت بيـــد حكمـــت ثم أنســـجت بالمنتســـج
فـــإذا اقتصـــدت ثم انعرجـــت فبمقتصـــد وبمنعـــرج
شـــهدت بعجائبهـــا حجـــج قامـــت بـــالأمر علـــى الحجـــج[1]

(1)- بورويبة رشيد, الدولة الحمادية , ص: 171.

القطعة الثانية من المنفرجة فهي حكم :

وهــوى متــول عنــه هجــي ... مـدح العقـل الآتيـة هـدى
وســواهم منــه همــج الهمــج وخيـــار الخلـــق هـــداتهم
تجـزع في الحـرب مـن الـرهج وإذا كنـــت المقـــدام فـــلا
وإذا أبصـــرت منـــار هـــدى فـــاظهر فـــردا فـــوق الثـــبج
والرفق يدوم لصاحبه والخرق يصير إلي الهرج [1]

الملحق الرابع:

من شعر أبي الحسن الشيباني قوله في تاهرت سنة خمس وأربعمائة يتشوق إلى أهله:

ولي كبـــد مكلومـــة مـــن فـــراقكم أُطامنهـــا صـــبرًا علـــى مـــا أجنَـــت
تمنّـــتكم شـــوقا إلـــيكم وصـــبوةً عســـى الله أن يـــدني لهـــا مـــا تمنّـــت
وعينُ جفاها النوم واعتادها البكي إذا عنّ ذكرُ القيروان استهلت [2]

([1])- نفس المرجع والصفحة.

([2])- ابن رشيق , العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. ج1 , ص:134

الزيريون والحماديون

من البداية وحتى الهجرات الهلالية إلى شمال إفريقية

المصدر : https://www.google.dz/imghp?hl=fr&tab=wi الزيريون والحماديون

فهرس الآيات:

أطراف الآية	اسم السورة	رقم الآيات	رقم الصفحة
الراكعون الساجدون...	التوبة	121	21
ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله...	النساء	59	26، 85
لا يجرمنكم شنآن ...	المائدة	8	27
ثم جعلناكم خلائق...	يونس	14	32
إنا نزلنا الذكر...	الحجر	09	33
كلا لا وزر...	القيامة	11	74
ومن يقترف حسنة...	الشورى	28	85، 122

فهرس الحديث:

أطراف الحديث	رقم الصفحة
من صام رمضان...	23
من مات له ولد فاحتسبه...	23
لا تزال طائفة من أمتي...	33
إن الله يبعث لهذه الأمة...	33
من ولي القضاء...	37
نحن الأمراء...	74

فهرس الإعلام:

اسم العلم	رقم الصفحة
عبد الرحمن الجيلالي	3
عبد الرحمن المراكشي	3
مناد بن منقوش	3

ابن خلدون	3،4،12،19،27،47،51،75،82،90،96، 118
زيري بن مناد	4،5،6
القائم بأمر الله	4،5،6
ياقوت الحموي	5
جعفر بن علي الأندلسي	6
بلكين بن زيري	6،9،8
المعز لدين الله الفاطمي	6،7،8
محمد الخير بن خزر	6
جوهر الصقلي	6
المنصور بن بلكين	7،8
أبو الفهم الخراساني	7
حماد بن يوسف بن بلكين	7،8،10،47،48،49،50،51،52،69،106، 128
باديس بن المنصور	7،8،9،48،56
القاضي الباهري	8
المنصور بن باديس	8
زيري بن عطية	8
فلفل بن سعيد	8
ماكسن بن زيري	8
هشام بن جعفر	9
المعز بن باديس	9،12،50،79،80،81،83،120،124،125
الإمام مالك	10،35،36،61،62،67،93،121،123
أبو عبيد البكري	10،48
الشريف الإدريسي	11
القائد بن حماد	12،51
لسان الدين بن الخطيب	12،13،15

المحسن بن القائد	75،51،12
بلكين بن محمد بن حماد	75،51،12
خلف بن حيدرة	75،12
الناصر بن علينا‌س	126،105،96،76،75،56،55،51،13،12
تانميرت	12
المنصور بن الناصر	127،118،56،13
أبو جعفر بن المنصور	36،35،13
العزيز بن المنصور	56،14
يوسف بن تاشفين	118،108،39،14
يحيى بن العزيز	98،97،96،86،84،83،77،72،58،56،14 ،128،110،107
ابن تومرت	109،107،73،72،71،68،57،16،15، 117،110
ابن نجيم الحنفي	19
أبو الوفاء بن عقيل	20
الشاطبي	22
الماوردي	23
الشيرازي	24
ابن أخوة	24
ابن تيمية	30،29،26،24
أبو بكر الصديق	80،27
عمر بن الخطاب	80،57،28
سفيان الثوري	28
عبد الله صالح العجمي	28
أحمد بن حنبل	35،29
صفي الدين الهندي	29
كمال الدين الزملكاني	29

ابن مخلوف المالكي	30،29
نصر الدين المنبجي	30
ابن عربي	113،30
أبو مسلم الخولاني	34
معاوية بن أبي سفيان	34
أبو حنيفة	35
هارون الرشيد	53،36
ابن سحنون القاضي	93،80،65،64،63،37،36
ابن أبي العرب	36
محمد بن يوسف السنوسي	62،38
الحسن أبركان	60،38
محمد علي التهانوي	38
عبد الله محمد بن يحي بن البراء	39
محمد بن علي الحاج الأغصاوي	40
محمد الشيخ المأمون	41
يحي بن معمر	41
عبد الرحمن بن الحكم	42
الطاهر بن عاشور	43
عبد الحميد بن باديس	95،44
ابن عذاري المراكشي	97،80،64،48
ابن الأبار	59،49
عبد الحليم عويس	49
محمد الطمار	55،51،50
الجاحظ	50
أبو الفضل يوسف التوزري	114،111،71،61،54،52
أبو الحزم جهور بن محمد	53

عبد الله بن ياسين	71،68،54
البيذق	72،57،56
قاسم بن عبد الرحمن	56
عبد الرحمن بن الحاج الصنهاجي	57
أبو العباس الغبريني	58
أبو علي حسن المسيلي	102،61،58
العماد الأصفهاني	125،115،86،85،83،59
ابن الرمامة	61،59
حجاج بن يوسف الهواري	59
موسى بن حماد الصنهاجي	60
أحمد بن الحسين بن محمد المهدوي (أبو الطيب)	60
ابن دحية الكلبي	60
ابن بسام	61
أبو زكريا يحيى الأول	61
أبو عبد الله الشريف	61
ناصر الدين المشدالي	62
أبو إسحاق بن عبد الرفيع البجائي	62
ابن مريم المديوني	52
موسى لقبال	66،63
أبو محمد عبد الرحيم بن عبد ربه الربعي	64
يزيد بن حاتم	64
محمد بن الأغلب	64
أبو اليقضان	65
أبو عبد الله الشيعي	67،66،65
أحمد بن محمد بن بكر الورجلاني	65
أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الورجلاني	66

إبراهيم بن مناد	66
القاضي النعمان	66
محمد بن عمر المروزي	67
أفلح بن هارون الملوسي الكتامي	67
أبو يزيد مخلد بن كيداد	68،67
أبو عبد الله محمد بن بكر النفوسي	69
أبو عبد الله محمد بن أبي محمد السقطي	70
ابن دبوز	71
أبو حامد الغزالي	71
أبو بكر الطرطوشي	113،71
يحيى بن المعز بن باديس	71
إبراهيم الزبدوي	72
إبراهيم بن محمد الميلي	72
يوسف بن الجزيري الجراوي	72
عبد الرحمن بن الحاج الصنهاجي	72
أحمد بن جعفر بن أفلح	75
أبو بكر بن أبي الفتوح	83،76
تميم بن المعز بن باديس	127،125،97،90،76
ابن البعبع	76
مطرف بن علي بن حمدون	97،96،77
أحمد بن عبد الجليل بن عبد الله	77
محمد بن علي بن حمدون	110،78،77
أبو عبد الله يحيى بن حمدون	79،78،77
ابن الأثير	79،78
علي بن حمدون	78
أبو جعفر بن عطية	78

أبو الحسن علي بن أبي الرجال الشيباني	124،81،80،79
ابن رشيق المسيلي	125،124،103،101،81،79
أم ملال	79
أبو الحسن بن علي بن محمد بن المنمر	80
ابن شداد الصنهاجي	80
أبو الصلت (أمية)	80
الحسن بن محمد التميمي (ابن الربيب)	125،81
أبو عبد الله محمد الكاتب (ابن الدفرير)	83
ابن بشرون	128،86،84،83
عبد الرحمن الكاتب (ابن القالمي)	87،85،84
أبو حفص عمر بن فلفول	128،86
عبد الله بن العزيز الحمادي	107،86
أبو جعفر أحمد بن عطية	87
إسحاق بن علي بن يوسف بن تاشفين	87
عيسى بن شجرة	93
أبو مروان الأسدي (أبو عبد الملك البوني)	121،101،94
عبد الحق بن عبد العزيز بن خراسان	97
أحمد بن عبد العزيز الخراساني	98،97
مطرف بن علي بن خزرون	98،97
كرامة بن منصور بن حماد	98
الحسن بن علي	99،98
رشيد بو رويبة	99
أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن	101
الشاعر حماد (البين)	202
عبد الله بن زيادة الله الطبني	103
أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة	103

ابن الجوزي	104
الوزير نظام الملك	104
عتيق بن محمد أبو بكر الردائي	104
يوسف بن إبراهيم بن مياد السدراتي	104
عمر بن علي أبو جعفر القلعي (ابن البذوخ)	104
أبو عبد الله (ابن النباش)	105
ابن أبي توبة	106
عبد الله بن محمد (أديب)	107
أبو يعزى يلنور بن إبراهيم الهزميري	111
أبو عبد الله الدقاق	111
أبو مدين شعيب	111
أويس القرني	111
أبو حامد الغزالي	116،115،114،113،111
أبو شعيب بن سعيد (أيوب السارية)	111
أبو جبل يعلى	111
أبو عبد الله محمد بن علي بن حمدين التغلبي	112
علي بن يوسف بن تاشفين	117،116،114،112
مالك بن وهيب	112
عبد الله بن مظفر	113
أبو عبد الله محمد بن علي المازري	113
أبو الحسن علي بن محمد البرجي	114
أبو الوليد بن رشد (الجد)	116
بو بكر بن محمد بن الحسين	117
أبو العباس بن العريف	117
أبو بكر بن برجان	117

عز الدين الواثق أبو محمد عبد الله بن المعتصم بن صمادح	117
أبو إسحاق التونسي	119
أبو إسحاق السبائي	119
مروان العابد	120
ربيع القطان	120
أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي	121،120
القاضي عياض	120
أبو عبد الله محمد بن عمار الكلاعي	121
عبد الكريم بن إبراهيم النهشلي	125
باديس بن تميم	125
أبو القاسم عبد الخالق بن إبراهيم القرشي (ابن الفكاه)	126
ابن حمديس الصقلي	127،126
يوسف بن المبارك	128
ابن مليح الطبيب	129
عبد الله بن العزيز الحمادي	129

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص.

أولا: قائمة المصادر العربية.

ابن أبي زرع، أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي (ت. **726هـ/1325م**).

1- الأنيس المطرب بروض القرطاس، اعتنى بتصحيحه وطبعه وترجمته: كارل يوحن تورنبرغ، دار الطباعة المدرسية، مدينة أوبسالة، 1863م.

ابن أبي صبيعة، موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي (ت.668هـ 1270م).

2- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، شرح وتحقيق: د. نزار رضا، منشورات دار الحياة، بيروت، لبنان.

ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن القضاعي البلنسي (ت. 685هـ/1286م).

3- إعتاب الكتاب، حققه وعلق عليه وقدم له: د. صالح الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1380هـ/1961م، ط1.

4- كتاب التكملة لكتاب الصلة (القسم الأول المفقود من طبعة الشيخ قدارة زيدين في مجريط سنة 1886. 1889 ومن طبعة الشيخ قنزالش بلنسية في مجريط سنة 1915) عنى بطبعه وتعليق حواشيه: ألفريد بال، وابن أبي شنب، المطبعة الشرقية للأخوين فونطانا في زقاق بيليسيي عدد 3 بالجزائر، 1337هـ/1919م.

5- معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1420هـ /2000م، ط1.

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني (ت. 630هـ /1233م).

6- الكامل في التاريخ، ج7،ج19، راجعه وصححه د. محمد يوسف الدقاق، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 1407هـ/ 1987م ، ط1.

ابن الأحمر إسماعيل (ت.807هـ/1405م).

7- بيوتات فاس الكبرى، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، 1972م

ابن الخطيب تقي الدين بن عبد الرحمان.

8- مقدمة محاسن المساعي في مناقب الأمام الأوزاعي، راجعه: العلامة شكيب أرسلان، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، 1016م

ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد بن عبد الله السلماني (ت. 776هـ /1374م).

9- الإحاطة في أخبار غرناطة، ج1، حققه وراجع نصوصه: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1393هـ/1973م، ط2.

10- أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، (القسم الثالث)، تحقيق وتعليق: د. أحمد مختار العبادي، أ. محمد إبراهيم الكتاني، الدار البيضاء، المغرب، دار الكتاب، 1964م.

ابن العربي, أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي المعافري (ت. 543هـ/1148م).

11- قانون التأويل، دراسة وتحقيق: محمد السليماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، 1406هـ، ط1.

12- أحكام القرآن، تعليق محمد عبد القادر عطا، ج4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ النشر, ط1.

ابن القطان المراكشي، أبو محمد حسن بن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي (منتصف القرن السابع الهجري).

13- نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه: د. محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990م، ط1.

ابن بسام، أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت. 542هـ / 1147م).

14- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة, القسم الأول, ج1, تحقيق: د. إحسان عباس, دار الثقافة, بيروت, لبنان, 1417هـ/1997م, بدون رقم الطبعة.

ابن بشكوال، أبي القاسم بن خلف بن عبد الملك (ت. 578هـ/1183م).

15- الصلة، ج1، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتارب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1410هـ/1989 م، ط1.

ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي (ت. 874هـ/1470م).

16- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ج7، قدم له وعلق عليه : محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ /1992م، ط1.

ابن تومرت، محمد (مهدي الموحدين) (ت. 520هـ/1126م).

17- أعز ما يطلب، تحقيق وتقديم: عبد الغني أبو العزم، الناشر: مؤسسة الغني للنشر، الرباط، المغرب، بدون رقم الطبع وتاريخها.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت. 728هـ/1328م)

18- مجموع الفتاوي، ج28، جمع وترتيب عبد الرحمان بن محمد بن بلقاسم، ساعده ابنه محمد ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، تحت إشراف وزارة الأوقاف، المدينة المنورة، العربية السعودية، بدون رقم الطبعة، 1425هـ/2004م

19- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج5، تحقيق: محمد رشاد سالم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، العربية السعودية، 1406هـ/1986م، ط1.

20- العقيدة الواسطية، ويليها المناظرة في العقيدة الواسطية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1346هـ، ط4.

21- مناظرة ابن تيمية لطائفة الرفاعية، قدم لها وعلق عليها: عبد الرحمان دمشقية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1409هـ/1989م، ط2.

ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت. 354هـ/965م)

22- الثقات، ج7، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1393هـ. ط.1.

ابن حوقل، محمد أبو القاسم النصيبي (ت. 368هـ/979م).

23- صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، لبنان ، بدون رقم الطبعة، 1996م.

ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن (ت. 808هـ/1406م).

24- المقدمة، (وهي مقدمة الكتاب المسمى العبر وديوان المبتأ والخبر ..)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م، ط1.

25- تاريخ ابن خلدون المسمى (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) ج6، ضبط المتن ووضع الحواشي، خليل شحادة، راجعه سهيل زكار، بيروت، لبنان، دار الفكر ،1421هـ/ 2000م

ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت.681هـ/1282م).

26- وفيات الأعيان في أنباء أبناء الزمان، ج1، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت، لبنان، دار صادر، 1972م.

ابن داود، عبد الرحمان الحنبلي الدمشقي (ت. 856هـ/ 1452م)

27- الكنز الأكبرِ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تحقيق الأستاذ الدكتور: مصطفى عثمان حميدة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م، ط1.

ابن دِحْية الكلبي, أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي بن محمدبن دِحْية الكلبي (ت. 633هـ /1235م) .

28- المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق: أ. إبراهيم الأبياري، د. حامد عبد المجيد، د. أحمد أحمد بدوي، راجعه: د. طه حسين، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، بدون رقم الطبعة، 1374هـ/1955م.

ابن رشد (الجد)، أبو الوليد محمد بن أحمد (توفي في 11 ذي القعدة 520هـ /1126 م).

29- فتاوي ابن رشد، السفر الأول، تحقيق: مختار الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1407هـ/1987م، ط1.

ابن رشيق، أبو علي الحسن بن رشيق المسيلي ثم القيرواني (ت. 456هـ/1063م).

30- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، حققه: محمد محي الدين عبد المجيد، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1401هـ/1981م، ط5.

31- انموذج الزمان في شعراء القيروان، جمعه وحققه: محمد العروسي المطوي بشير البكوش، الدرر التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس، الجزائر، 1406/1986م، بدون رقم الطبعة.

ابن عذاري المراكشي، أبو العباس أحمد بن محمد بن عذاري (كان حيا عام 712هـ/1311م).

32- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج1، تحقيق ج. س. كولان و إ. ليفي بروفنسال، بيروت، لبنان، دار الثقافة، 1983هـ، ط2.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت. 427هـ/1036م).

33- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واريديها وأهلها، ج27، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غلامة العموري، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1415هـ/1995م.

ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري (ت. 730هـ/1396م)

34- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م، ط1.

ابن قنفد القسنطيني, أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن حسن بن علي بن ميمون (ت.733هـ/1333م).

35- الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تقديد وتحقيق: محمد الشاذلي النيفر، عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968م، بدون رقم الطبعة.

36- أنس الفقير وعز الحقير، اعتنى بنشره وتصحيحه: محمد الفاسي، أدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكدال، الرباط، المغرب، 1965م، بدون رقم الطبعة.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت. 751هـ/1349م).

37- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ج1، حقيق: نايف بن أحمد الحمد، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار علم الفوائد، مكة المكرمة، العربية السعودية، 1428هـ، ط1.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (774 هـ/1372م).

38- البداية والنهاية، ج9، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1418هـ/ 1998م، ط1.

ابن مريم, أبو عبد الله محمد بن محمد الشريف المليتي المديوني.

39- البستان في ذكر الأولياء بتلمسان، وقف على طبعه واعتنى بمراجعة أصله: محمد ابن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر، بدون رقم الطبعة، 1336هـ/1908م.

ابن منظور الإفريقي, محمد بن مكرم بن علي (ت. 711هـ/1311م).

40- لسان العرب، ج1، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1.

ابن نجيم الحنفي، زين العابدين بن إبراهيم (ت. 970هـ/1563م).

41- البحر الرائق شرح كنز الدقائق في فروع الحنفية، ج5، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ/1997م ، ط1.

ابن نقطة، محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر (ت. 629هـ/1231م).

42- تكملة إكمال الاكمال في الأنساب والاسماء والالقاب (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا) تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، دار النشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1410هـ، ط1.

أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير) (ت. 774 هـ/1372م).

43- البداية والنهاية، ج9، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1418هـ/ 1998م، ط1.

الإدريسي الشريف، أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز (ت.548هـ/1158م).

44- المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، ليدن، هولندا، مطبعة بريل، 1863م.

الأصبهاني أبو نعيم ، أحمد بن عبد الله (ت. 430هـ/1038م).

45- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج6، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

الأصفهاني عماد الدين, محمد بن صفي الدين (ت.597هـ/1201م) .

46- خريدة القصر وجريدة العصر، (قسم شعراء المغرب)، تحقيق: محمد المرزوقي، محمد العروسي المطوي الجيلاني بن الحاج يحيى، الدار التونسية للنشر والتوزيع، جانفي 1986م، ط3.

البسكري، أبو القاسم يوسف (ت. 465هـ/1074م).

47- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، 1428هـ/2007م، ط1.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (487هـ/1094م).

48- المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب (وهو جزء من كتاب المسالك والممالك)، القاهرة، مصر، دار الكتاب الإسلامي.

البلاذري, أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر (ت.279هـ/892م)

49- فتوح البلدان، حققه وشرحه وراجعه: عبد الله أنيس الطباع، عمر أنيس الطباع, مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، 1407هـ/1987م.

البيذق, أبو بكر بن علي الصنهاجي (توفي القرن السادس هجري).

50- أخبار المهدي بن تومرت، دار المنصور للطباعة والوراقة ،الرباط، المغرب، بدون رقم الطبعة، 1971م.

التادلي, ابن الزيات أبو يعقوب يوسف بن يحيى (617هـ/1220م).

51- التشوف إلى رجال تصوف وأخبار أبي عبد الله السبتي، تحقيق: أحمد توفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1997م, ط2.

التنبكتي، بابا أحمد (963هـ/1036م).

52- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة, وضع هوامشه وفهارسه: طلاب من كلية الدعوة الإسلامية, الجزءان 1-2, منشورات كلية الدعوة الإسلامية, طرابلس، ليبيا. ط.1.

التيجاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد التيجاني (ت. نحو 718هـ/1318م).

53- رحلة التيجاني، قدم لها: حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، بدون رقم الطبعة، 1981م.

الحميدي، أبو عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله (ت. 488هـ/1095م).

54- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، ج2، تحقيق : إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1410هـ، 1989م، ط3.

الخشني، أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد (ت. نحو 366هـ/976م).

55- قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، حققه: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1415هـ/ 1994م، ط1.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت. 463هـ/1072م).

56- اقتضاء العلم العمل، تحقيق: ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا، 1404هـ/1984م ، ط5.

الداودي شمس الدين محمد بن علي (ت.945هـ/1538م).

57- طبقات المفسرين، ج1، راجع النسخة وضبط أعلامها، لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

الدباغ, أبو زيد عبد الرحمان بن محمد (ت. **696هـ/1296م**).

58- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج3، أكمله وعلق عليه: أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي، بتحقيق وتعليق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت. **748هـ/ 1347م)**

59- سير أعلام النبلاء، ج 19، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م، ط11.

60- العبر في خبر من غبر، ج2، حققها وضبطها: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405هـ/1985م، ط1.

الزبيدي، محمد مرتضى (ت. **1205هـ/1790م**).

61- تاج العروس من جواهر القاموس، ج4، المطبعة الخيرية بجمالية مصر، 1306هـ، ط1.

الزيري، عبد الله (أمير غرناطة).

62- مذكرات الأمير عبد الله المسماة بكتاب التبيان، نشر وتحقيق عن النسخة الوحيدة المحفوظة بجامع القرويين بفاس: إ. ليفي بروفونسال، دار المعارف، مصر، 1955م

السقطي، أبو عبد الله محمد بن أبي محمد.

63- كتاب في آداب الحسبة، تحقيق: ليفي بروفنسال، مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية الجزء 21، طبع بمطبعة إرنست لورو، باريس، 1931م

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (ت. **790هـ/1388م**) .

64- الموافقات، تقديم بكر بن عبد الله أبو زيد، ج2، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، العربية السعودية، 1417هـ/1997م، ط1.

الصفدي، صلاح الدين أبو الضفاء خليل بن أيبك (ت. 764هـ/1363م).

65- نكت الهميان في نكت العميان، وقف على طبعه الأستاذ: أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية، مصر، 1329هـ/1911م.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت. 852هـ/1448م).

66- موافقة الخبر في تخريج أحاديث المختصر، ج1، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي وآخر، مكتبة الرشيد، الرياض، العربية السعودية، 1419هـ.ط.3.

67- هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة ومعه تخريج الألباني للمشكاة،ج1، تحقيق: علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي، دار ابن القيم، الدمام، العربية السعودية، 1422هـ.ط.1

عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت. 754هـ/1149م).

68- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج2، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، طبعة وزارة الأوقاف المغربية، المغرب، 1403هـ/1983م ، ط2.

الغبريني، أبو العباس أحمد بن أحمد (ت. 704هـ/1304م).

69- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق الأستاذ رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1971م.

70- عنوان الدراية، حققه وعلق عليه: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1979م، ط2.

القلقشندي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد (ت. 821هـ/1418م)

71- صبح الأعشى في صناعة الانشا، ج1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1340هـ/ 1922م

المالقي، أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي (ت. 438هـ/ 1046م)

72- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، ج1، حققه بشير البكوش، راجعه محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1414هـ/1994م، ط2.

مالك، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي الحميري (ت.179هـ/796م).

73- المدونة الكبرى،ج15، رواية سحنون بن سعيد التنوخي، مطبعة السعادة، مصر، 1323هـ، ط1.

المراكشي، عبد الواحد (ت. 581هـ/1185م).

74- المعجب في تلخيص أخبار المغرب (الكتاب الثالث)، تحقيق، محمد سعيد العريان، يشرف على إصدارها محمد توفيق عويصة، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت. 744هـ/1343م).

75- مناقب الأئمة الأربعة، حققه سليمان مسلم الحرش، دار المؤيد، العربية السعودية، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

المقري (التلمساني)، أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد (ت.1041هـ/1631م).

76- أزهار الرياض في أخبار عياض، ج3، ضبطه وحققه وعلق عليه: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1321هـ/1942م.

المقري (الجد), أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت. 758هـ/ 1357م).

77- القواعد، ج2، تحقيق ودراسة: أحمد بن عبد الحق بن حميد، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرَّمة.

المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت. 845هـ/1442م).

78- اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، ج1، تحقيق: جمال الدين الشيال، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1416هـ/1996م، ط2

النباهي الأندلسي، أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن المالقي (ت. حوالي 792هـ/1390م)

79- تاريخ قضاة الأندلس، المسمى كتاب المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا, تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م، ط5.

النعمان، أبي عبد الله محمد بن حيون المغربي التميمي (ت. 363هـ/974م)

80- افتتاح الدعوة، حققه: فرحات الدشراوي، الدار التونسية للتوزيع، تونس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م، ط2.

النويري، أحمد بن عبد الوهاب (ت. 732هـ/1332م).

81- نهاية الأرب في فنون الأدب، ج24، تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ/2004م، ط1.

الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي (ت. 914هـ/1514م).

82- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، ج12، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور: محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، الرباط، المغرب، 1401هـ/ 1981م

ياقوت الحموي، شهاب الدين (ت. 626هـ/1226م).

83- معجم البلدان، ج1، بيروت، لبنان، دار صادر، 1397ه/ 1977م

مؤلف مجهول.

84- مفاخر البربر، دراسة وتحقيق، عبد القادر بوباية، الرباط، المغرب، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2005م ، ط1.

مجموعة رسائل موحدية.

85- مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية, الجزء العاشر، اعتنى بإصدارها الأستاذ: ليفي بروفانصال، مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية، المطبعة الاقتصادية، المغرب الأقصى، 1941م.

ثانيا: قائمة المراجع العربية.

ابن عاشور محمد الطاهر.

86- أليس الصبح بقريب ، التعليم العربي الإسلامي، دار سحنون للطباعة والنشر، تونس، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1427ه/2006م، ط1.

87- تفسير التحرير والتنوير،ج29، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

أبو زهرة محمد.

88- تاريخ المذاهب الإسلامية، الكتاب الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2009م، ط1.

الأشقر عمر سليمان.

89- العقيدة في الله (سلسلة العقيدة في ضوء الكتاب والسنة)، دار النفائس، الأردن، 1419ه/1999م ، ط12

إمام محمد كمال الدين.

90- أصول الحسبة في الإسلام (دراسة تأصيلية مقارنة)، دار الهداية، القاهرة مصر، 1406هـ/1986م، ط1.

أوهاب بن محمد الطيب.

91- حماية المال العام في الفقه الإسلامي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 1422هـ/2001م، ط1.

بدوي عبد الرحمان.

92- مؤلفات الغزالي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977م، ط2.

البستاني بطرس.

93- محيط المحيط (قاموس مطول للغة العربية) مكتبة, بيروت, لبنان, 1987م, طبعة جديدة.

بن قربة صالح وآخرون.

94- تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945م وزارة المجاهدين، 2007م.

بوتشيش إبراهيم القادري .

95- المغرب والأندلس في عصر المرابطين (المجتمع الذهنيات الأولياء)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1993م، ط1.

بورويبة رشيد .

96- الدولة الحمادية (تاريخها وحضارتها) ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1397 هـ/1977م.

بونار رابح.

97- المغرب العربي (تاريخه وثقافته)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, 1981.ط.1.

البيانوني, أحمد عز الدين.

98- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة لصاحبها عبد القادر محمود بكار، القاهرة، مصر، 1420ه/1999م، ط2

تحريشي محمد.

99- أدوات النص، دراسة، منشورات إتحاد كتاب العرب، 2000م

التهامي إبراهيم.

100- جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1426ه/ 2005م، ط1.

التهانوي محمد علي.

101- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، تقديم وإشراف ومراجعة، د. رفيق العجم، تحقيق: د. رفيق دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1996م، ط1.

جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم القاسمي (ت. 1866ه/1914م).

102- شرف الاسباط، مطبعة الرقي، دمشق، سوريا، 1331ه، ط18.

الجيدي عمر.

103- مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 1993م، ط1.

الجيراني، محمد بن حسين بن حسن.

104- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، دار ابن الجوزي – السعودية، 1427هـ، ط5.

الجيلالي, عبد الرحمان بن محمد.

105- تاريخ الجزائر العام، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 138هـ /1968م، ط2.

حجي محمد.

106- الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، المطبعة الوطنية بالرباط، المغرب 1384هـ/1964م.

الحريري إبراهيم محمد.

107- القواعد والضوابط الفقهية لنظام القضاء في الإسلام, دار عمار، عمان، 1420هـ/1999م, ط1.

الحريري محمد عيسى.

108- الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1408هـ/1987م، ط3.

حسن خضيري أحمد.

109- علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب، مكتبة مدبولي، مصر، 1905م ، ط1.

الحوالي سفر بن الرحمان.

110- العلمانية، دار الهجرة، العربية السعودية، بدون رقم طبعة وتاريخها.

خالد بلعربي.

111- البنية العمرانية لمدينة قلعة بني حماد، دورية كان التاريخية، العدد الخامس، سبتمبر 2002م/1423هـ. (www.historicalkan.ca.nt)

الخربوطي علي حسن.

112- أبو عبد الله الشيعي، المطبعة الفنية الحديثة، بدون رقم الطبعة، 1982م.

خلف محمد عبد الوهاب.

113- القضاء في الأندلس، من الفتح الإسلامي حتى نهاية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، توزيع المؤسسة العربية الحديثة، مصر، 1413ه/1992، ط1.

دندش عصمت عبد اللطيف.

114- الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني 510-546ه/ 1116-1151م، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1408ه/1988م. ط.1.

الزحيلي وهبة بن مصطفى.

115- نظرية الضرورة الشرعية مقارنة مع القانون الوضعي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1405ه/1985م، ط4.

الزركلي، خير الدين (ت. 1396ه/1976م).

116- الأعلام، ج3، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، 2002 م، ط 15.

زغلول سعد عبد الحميد.

117- تاريخ المغرب العربي (الفاطميون وبنو زيري الصنهاجيون إلى قيام المرابطين)، ج3، الإسكندرية، مصر، المعارف للنشر.

زيدان عبد الكريم.

118- الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة قرطبة، بيروت، 1987م، ط6.

119- نظام القضاء في الشريعة الإسلامية ، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة البشائر، عمان، 1409ه/1989م، ط2.

السباعي محمد.

120- الواجب، مكتبة مصر للنشر، مصر، بدون تاريخ الطبعة، ط1.

السبت خالد بن عثمان.

121- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أصوله ضوابطه آدابه (سلسلة تصدر عن المنتدى الإسلامي)، العربية السعودية، 1995م، ط1.

سعدون عباس نصر الله.

122- دولة المرابطين في المغرب والأندلس، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية، 1485هـ/1985م، ط1.

السلاوي، أحمد بن خالد الناصري (1315هـ/1879م).

123- الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ج1، بدون التاريخ ورقم الطبعة.

سيدي موسى محمد شريف.

124- مدينة بجاية الناصرية (دراسة في الحياة الاجتماعية والفكرية), تقديم: د. محمد الأمين بلغيث, دار كرم الله للنشر والتوزيع، الجزائر, 2011م .ط.1.

الشامي صالح أحمد.

125- الإمام الغزالي حجة الإسلام ومجدد المائة الخامسة، دار القلم، دمشق، سوريا، 1413هـ /1993م، ط1.

صفية سعاد.

126- من تاريخ بغداد الاجتماعي، تطور منصب قاضي القضاة في الفترة البويهية والسلجوقية، دار أمواج، 1988م، ط1.

الصلابي محمد علي.

127- دولة الموحدين، دار البيارق للنشر، عمان، الأردن، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

الطمار محمد.

128- المغرب الأوسط في ظل صنهاجة، سلسلة الدراسات الكبرى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون رقم الطبعة، 2010م.

عباس إحسان.

129- معجم العلماء والشعراء الصقليين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996م، ط1.

العربي إسماعيل.

130- دولة بني حماد (ملوك القلعة وبجاية)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م

العسكري عبود.

131- أصول المعارضة في الإسلام، دار نمير، دار معد، دمشق، سوريا، 1997م، ط1.

العفاني سيد بن حسين بن عبد الله.

132- زهر البساتين من مواقف العلماء والربانيين، ج1، دار العفاني، القاهرة، مصر، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

عنان محمد عبد الله.

133- دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني دول الطوائف – مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، 1417هـ/1997م، ط4

عودة عبد القادر.

134- التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، ج1، دار الكاتب العربي، بيروت، لبنان، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

عويس عبد الحليم.

135- دولة بني حماد (صفحة رائعة من التاريخ الجزائري)، دار الصحوة للنشر للتوزيع، القاهرة، مصر، 1411ه/1991م، ط2.

العيادي عبد العزيز.

136- ميشال فوكو، المعرفة والسلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1414ه /1994م، ط1.

عيسى إبراهيم وآخرون.

137- كارثة التجنس، آراء الكتاب والمفكرين والمنظمات البحرنية حول التجنيس، مركز البحرين للدراسات العالمية والإستراتيجية، 1430ه/2009م، ط1.

الغالي بالقاسم.

138- شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 1417ه/1996م، ط1.

القبال موسى.

139- الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطورها)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971م، ط1.

مؤنس حسين.

140- المسجد عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، بإشراف أحمد مشاري العدواني، 1987م .

محمد يوسف موسى.

141- نظام الحكم في الإسلام، الإمامة ورياسة الأمة وما يتعلق بها من بحوث، راجعها وحققها: حسين يوسف موسى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

محمود إسماعيل عبد الرزاق.

142- الخوارج في بلاد المغرب، حتى منتصف القرن الرابع، دار الثقافة، المغرب، 1406هـ/1985م، ط2.

مخلوف محمد بن محمد بن عمر (ت.136 هـ/1941م).

143- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج3، القاهرة، مصر، المكتبة السلفية، 1350هـ.

المدني أحمد توفيق.

144- كتاب الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، 1931م/1350هـ

المغراوي محمد.

145- متنوعات محمد حجي (فتوى أبي الفضل ابن النحوي حول كتاب الإحياء)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998م، ط1.

النجار عبد المجيد.

146- تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1415هـ/1995م، ط2.

نويهض عادل.

147- معجم أعلام الجزائر، من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، 1400هـ/1980م، ط2.

هلال عمار.

148- العلماء الجزائريون في البلادان العربية الإسلامية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010م، ط2.

هلالي الميلي، مبارك بن محمد.

149- تاريخ الجزائر تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1963م.

ثالثا: المراجع المعربة.

آرشيبالد. ر. لويس.

150- القوى البحرية في حوض البحر المتوسط (500هـ/1100م)، ترجمة: أحمد محمد عيسى، مراجعة وتقديم: محمد شفيق غربال، مكتبة النهضة، مصر، مؤسسة فرانكلين، نيويورك، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

أماري ميخائيل.

151- المكتبة العربية الصقلية، نصوص في التاريخ والبلدان والتراجم والمراجع، دار صادر، بيروت، لبنان، 1857م، بدون رقم الطبعة.

أندرسون جيمس.

152- صنع السياسات العامة، ترجمة الأستاذ الدكتور عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

روبيرتو روبيناتشي.

153- العزابة (حلقة الشيخ محمد بن بكر) ترجمة :لميس الشجني، أعدها للنشر وقدم لها: موحمد ؤمادي، منشورات مؤسسة تاوالت الثقافية، سلسلة الأبحاث التاريخية 6، المغرب الأقصى، 2006م.

روجي الهادي إدريس.

154- الدولة الصنهاجية (تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القلان 10م إلى 12م)، ج1، نقله إلى العربية، حمادي الساحلي، بيروت، لبنان، دارالغرب الإسلامي، 1992م، ط1.

مارسي جورج.

155- بلاد المغرب وعلاقتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمه "محمود عبد الصمد هيكل، راجعه واستخرج نصوصه: مصطفى أبو ضيف أحمد، مطبعة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999م.

ميل جون ستيوارت.

156- عن الحرية، ترجمة هيثم كامل الزبيدي، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

رابعا: المجلات والملتقيات.

الجندي أنور.

157- ظلال في الملتقى الثامن (صلاة العصر في قلعة بني حماد)، العدد 38, الجزائر، مجلة الأصالة، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، شوال 1326هـ / أكتوبر 1976م.

السحيباني محمد بن صالح.

158- حقيقة دعوة ابن تومرت، مجلة البيان، العدد 17، شوال 1409هـ- مايو 1989م.

الشبلي عبد الكريم.

159- الأربطة والمرابطة بإفريقية من خلال النوازل المالكية (ق 8- 10م) مجلة التاريخ العربي، الرباط، العدد 25، شتاء 2003.

160- منشورات المركز الثقافي ببغارة "المعاضيد"، المسيلة، لمحة تاريخية عن تاريخ قلعة بني حماد.

علاوة عمارة.

161- الهجرة الهلالية وإشكالية انحطاط حضارة المغرب الإسلامي الوسيط)، العدد الرابع, مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، أكتوبر 1425هـ /2004م.

عوض محمد خليفات.

162- الأصول التاريخية للفرقة الإباضية, العدد 27، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1415هـ/1994م، ط3.

مزهودي مسعود.

163- جبل نفوسة، الباب الثالث, مؤسسة تاوالت الثقافية، 2003م.

ناصر الدين سعيدوني.

164- التجربة الأندلسية بالجزائر (مدرسة بجاية الأندلسية ومكانتها في الحياة الثقافية بالمغرب الأوسط)، السجل العالمي لندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات، (القسم الثالث)، مطبوعات مكتبة عبد العزيز العامة، العربية السعودية، 1417هـ/1996م.

خامسا: الرسائل الجامعية.

بلغيث محمد الأمين.

165- الحياة الفكرية بالأندلس في عصر المرابطين (479-539هـ/1085-1144م), جزءان, إشراف أ.د. عبد الحميد حاجيات, جامعة الجزائر ,كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ, (رسالة دكتوراه، مخطوطة)، (1423-1424هـ/2002-2003م).

حلاوي وداد.

166- الأبعاد التاريخية والثقافية لحاضرة بجاية (حتى نهاية القرن السابع هجري) إشراف أ.د. معمر حجيج، جامعة العقيد الحاج الأخضر، باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها (رسالة ماجستير, مخطوطة) 2005م/1426هـ.

هصام موسى.

167- الجيش في العهد الحمادي (405-547هـ/1014-1152م) أشراف أ.د. موسى لقبال، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، (رسالة ماجستير, مخطوطة)، 2001/2000م.

ولد خسال سليمان.

168- جهود فقهاء المغرب العربي في بناء النظام السياسي الإسلامي (633-922هـ) إشراف: أ.د علي عزوز, جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة (رسالة دكتوراة مخطوطة) 2008م / 1429هـ.

سادسا: المراجع الأجنبية.

169- Boyer, pierre, contribution à l’étude de la politique religieuse des - des turcs dans la régence d’Alger – (xv|e - x|xe siècles) in R. O. M. M, N°1 -1966.

170- Général de beylie, la klaa des bénie hammad un capitale berbère - de l'Afrique du nord au x|, Ernest Leroux éditeurs, paris, 1909.

171- Georges marçais, les poteries et faïences de bougie (collection de bruge),, contribution a l'étude de la céramique musulmane, Constantine, d. braham, éditeur karman ,1916.

172- H.A.R. GIBB, J. H, karmers and others, the emyclopardio of Islam, volume (A- B), assisted by, B. le wis and others, under the patronage of the international union of academies, photomechanical reprint, leiden, E. J. Brill, 1986.

173- Mercier Ernest– histoire de l'Afrique septentrionale (berbère) depuis les temps les plus reculés jusqu’a la conquête française (1830), tome second, paris Ernest Leroux, éditeur 28, rue Bonaparte, 1868.

ملخص المذكرة:

حاولت في هذه المذكرة الوقوف على دور علماء المسلمين في الحياة السياسية، و على هذا الأساس جرى اختيار الدولة الحمادية المنبثقة عن الدولة الزيرية التي قامت في المغرب الأوسط كأنموذج لتطبيق هذا الكلام النظري في إطار زماني ومكاني، وفي هذه الفترة بالذات بين سنة (405-547هـ 1014-1052م) شهدت أحداثا سياسية وعسكرية وتغيرات إقليمية، وتحركات فكرية ومذهبية كبيرة، إلا أن جل الدراسات غيبت بشكل واضح طبقة العلماء في خضم هذه الأحداث الهامة.

ومن نتائج البحث المهمة أن مواقف العلماء رغم اختلافها، لكنها اشتركت في مجملها في قضية التغيير أو كما يسميه العلماء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي وقتنا الحاضر يطلق عليه اسم المعارضة السياسية في الدولة، وهذا يعطينا انطباعا عن ارتباط الإسلام بالواقع بمختلف مكوناته، ومن جانب آخر كانت سياسة الأمراء تعتمد على تقريب هذه الفئة واستيعابها في إطار الدولة، إلا أن سلطتهم لم تكن تتجاوز سياسة أمراء عرف عنهم كل أنواع القسوة في الحكم.

لكن بعد فترة حكم الناصر الحمادي عرفت الدولة ازدهارا علميا واستقرارا سياسيا وعسكريا، ما أدى لهجرة جماعية من العلماء وطلبة العلم لحواضر المغرب الأوسط، وبالتالي تشكلت شخصية الدولة من خلال الوافدين بالإضافة لفقهاء وعلماء المنطقة، هذه الشخصية يمكن أن نلمسها في تأسيس بعض العلوم التي كانت محظورة في بعض الأقطار المجاورة، ونظرا لكثرة هؤلاء وتقاطرهم على حواضر الدولة خصوصا بجاية، لم تكن المكانة العلمية متاحة للجميع الا من كان مؤهلا في علوم الشريعة.

وفي تلك الفترة ظهر بعض الفقهاء على رأس أجهزة رسمية في الدولة كالوزارة والقضاة وقيادة الجيوش، والقيام ببعض النشاطات الحربية داخليا وخارجيا خصوصا بعد الغزو المسيحي النورماني لسواحل شمال إفريقيا، فكان لهم الفضل في تأسيس بعض المؤسسات العسكرية جمعت بين المهمة العسكرية والتعليم الديني والجهاد التربوي، باعتبار حراسة ديار المسلمين فريضة أوجبتها الشريعة الإسلامية.

وخلال استعراضنا للعديد من المواقف لعلماء الأمة قديما وحديثا، لاحظنا التشابه في جوهر التغيير مع تعدد المواقف، وكلها تندرج تحتى مسمى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي وقتنا

الحاضر يطلق عليه اسم المعارضة السياسية في الدولة، والفرق بينهما أن العلماء يمارسون هذه المعارضة كأمر تعبدي أوجبته الشريعة لتصحيح الأخطاء في السلطة وتقويمها، وليس المعارضة من أجل المعارضة كما هو الحال في المجتمعات الغربية، وتندرج تحت عذا الأصل ما يعرف "بالحسبة" كأحد وسائل الرقابة والتقويم داخل أجهزة الدولة والمجتمع، وفي المغرب الإسلامي كانت مسألة اجتماعية وثقافية أكثر منها مسألة إدارية تخضع لقوانين الدولة، وممارستها من منظور سني والغالب مالكي، وهو استنتاج نلمحه من خلال التأليف في هذا الموضوع والقاعدة الشعبية العريضة التي يحظى بها في الدولة الحمادية وهناك من أولى لها عناية بالغة وأنشأ لها نظاما عرف "بالعزابة" عند الإباضيين.

هذا المفهوم المتأصل داخل المجتمع الغربي شكل بيئة ملائمة لانطلاق الكثير من التيارات والثورات تحت ما يسمى الحسبة أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومنه دعوة أبو عبد الله الشيعي، وعبد الله بن ياسين، وكذا ابن تومرت، وغالبا ما كانت عمليات الإصلاح التي يقوم بها دعاة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تمهيدا لقلب الأنظمة المحلية والإقليمية، ومنه دعوة ابن تومرت؛ حيث كشفت رحلته لحواضر المغرب الأوسط ومنها بجاية، مدى الفساد الذي ضرب المجتمع وأجهزة الدولة، ووصفت حالة التميع داخل البيت الحمادي على عهد يحي بن العزيز الحمادي، هذا رغم كثرة العلماء الموجودين في الحاضرة بجاية إلا أن دورهم لم يكن بارزا حسبما نستخلصه من رواية ابن تومرت، وسياسته في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عززت من شعبيته داخل قلوب الناس لما رأوا من صلاح حاله، بينما أنكر عليه العلماء والفقهاء لاستهدافه إلى جانب مظاهر الفساد الأخلاقي والاجتماعي الفساد السياسي.

ومن خلال الرسائل التي وصلتنا فترة الدولة الحمادية، استطعنا وصف بعض جوانب العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكوم ودور وساطة أصحاب القلم في تثبيت الخليفة وتذكيره بمهامه، وأظهرت تقاليدا عريقة في تعيين الحكام من طرف الفقهاء، ومنها رسالة ابن القالمي في تعيين الأمير الحمادي يحي بن العزيز التي تعبر عن التأييد المنوط بشروط تحكم العلاقة بين الراعي والرعية.

أما فيما يخص موقف العلماء من السلطة، تنوعت مواقفهم إلا أنها في عمومها للمشاركة والتأييد، فمنهم من فضل الانزواء منقطعا للعبادة عن الناس والسلطة، ومنهم من كانت عزلته ممقوتة تفضي إلى الكسل والخمول، ومنهم من كانت عزلته إيجابية مفضلا العزلة العلمية والميدانية على تخوم

الثغور والرباطات وانصب اهتمام هذا الاتجاه الأخير على نشر الإسلام وبث مبادئه ومحاربة الانحرافات والبدع.

فمن العلماء من فضل الاعتزال وتخلى عن منصبه لحاجة الناس لعلمه، ومنهم من يضعف أمام مقارعة الأخطار وثرة الفتن، فيلتزم الصمت والعزلة، ومن الفقهاء من وقف موقف المعارضة للسلطان وأعوانه، ولكن أخذ طابعا تقويميا بغرض الإصلاح، لكن بعض الصوفية فضلوا المواجهة بطرق سلمية مع التركيز على الجانب الأخلاقي أكثر من الجوانب الأخرى مع الميل إلى معايشة السلطة ومهادنتها.

ومن جانب آخر كان جهد العلماء حول توعية المجتمع لمقاطعة التشيع أسوة بنظيره التونسي، هذا الوعي ساهم فيه العلماء عبر التأليف والتدريس وإصدار الفتاوي التي تبطل بعض المعاملات المشبوهة كعقود الزواج مع هذا الاتجاه.

وفيما يخص الصراع السياسي والعسكري بين الدولة الزيرية والحمادية، فالعلماء في كلا القطرين لم يشتغلوا بتأييد سلطة على حساب أخرى، إذ كانت السلطتين عبارة عن عائلة بني صنهاج، فالعلماء المقيمين في إفريقية مدحوا الأسرة الزيرية وتغنوا بمفاخرهم ولم يقولوا ذلك في الأسرة الحمادية نظرا لتعكر الجو السياسي بين الشقيقتين، وينطبق الأمر على الذين عاشوا في كنف الدولة الحمادية لكن هناك من الشعراء الموسوعيين من عاش في بلاط الزيريين والحماديين كابن حمديس الصقلي، والملاحظ على أشعاره عدم الخوض في تفاصيل النزاع السياسي بين الدولتين.

Summary:

I tried in This note stand on the role of Muslim scholars in political life, and on This basis were selected state Hammadide emanating from the state Zirid conducted in Morocco East as an example of the application of this talk theory, and This particular period of years 547-405 Hg 1052-1014,witnessed the events of political and military changes in regional, moves great intellectual and doctrinal, but That the bulk of studies clearly disappeared layer scientists in The midst of these important events.

The search Results task that the positions of scientists, although different, but participated in its entirety in the case of the change, or as scientists call the promotion of Virtue and Prevention of Vice, and in the present So-called political opposition in the country, and this gives us the impression of a link Islam with reality various components, On the ither hand the princes policy based on this category zoom and accommodated within the state, but the authority did not exceed the policy of princes are known for their all kinds of cruelty in the judgment.

But after the reign of Nasser Al Hammadi knew the state prosperous scientifically and politically stable and militarily what led to the exodus of scientists and science students to capitals Morocco East, and thus formed personality of the State through the arrivals in addition to scholars and scientists region, this character can observe in the establishment of some of the science that was banned in some neighboring countries, due to the large number of these state capitals, especially Bejaia, were not scientific status Is available to everyone unless he qualified in the science of Law.

In That period appeared some scholars on the top devices official in the state, such as the ministry, the judiciary and the leadership of armies, and do some activités warfare internally and externally, especially after the invasion of the Christian Norman to the coast of North Africa, was to them the crédit for the establishment of some military institution brought together the military mission and religious education and jihad educational, as guarding the homes of Muslims and Islamic duty.

During our review of many of the attitudes of the nations scholars, past and present

We have noticed the similarity in the essence of the change with the multiplicity of positions, all of which fall under the Name of the Promotion of Virtue and Prevention of Vice, and in the present so-called political opposition in the state, but the différence between them Is that the scientists engaged in this opposition as a matter of devotional imposed by Law to correct errors in the power and straightened, and no opposition to the opposition as Is the case in Western societies, and fall under the asset Know as "Arithmetic" as a means of

monitoring and évaluation within the organs of the State and society, and in the monitoring and évaluation within the organs of the State and society, and in the Islamic Maghreb was a matter of social and cultural rather thane an administrative matter subjection to the laws of the State, and practice from the perspectiv of my âge and often the owners, a conclusion that We observe through authoring in the topic, and the grass-roots pétition UAE in the State Hammadide, and There Is one of the first her attention seriously and established a system Know as "Aezzabh" When Abadian.

This concept Is inherent within the Moroccan society forme a favorable environnement for the Start of a lot of currents and révolutions Under the So-called arithmetic Or promotion of Virtue and prevention of Vice, and It invited Abu Abdullah Shiite Abdullah bine Yassine, as well as the son Tumart, and were often the reform processes undertaken by the advocates of It promotion of Virtue and Prevention of Vice, as a prélude to the heart of local Systems and régional like a son Tumart, which revealed his trip to the capital Morocco East, including Bejaia, the extent of corruption That hit the community and the state apparatus, and described the state of corruption Inside the house Hammadi at the time of Yahya bin Abdelaziz Al Hammadi, This despite the many scientists who are at présent Bejaia, but That their role was not prominent or visible as we take away from novel Im Toumert, and policy in the promotion of Virtue and Prevention of Vice boosted his popularity within the heart of the people, while He was denounced scientists and scholars to target as well as the manifestation of corruption moral and social political corruption.

Th rough the messages That we received a state Hammadide, we de scribe some aspects of the Relationship between the ruling with the convicted and the role of médiation pen holders to installe the caliph and remind him of his duties, and showed a long tradition in the appointement of referees by jurists, including the message "ben Alqalmi" in the appointement of Prince Hammadide Yahya Bin Aziz expressing support assigned to the conditions governing the Relationship between the sponsor and the Parish.

And with respect to the position of scientists from power, varied attitudes but in mildly to participate and support, some of whom preferred to reclusion disconnected for worship for the people and power, and some of them were isolated négative lead to laziness and lethargy, and some of them were isolated positive preferring solitude scientific and field on the outskirts of stomate "hasps" The focus of attention This recent trend to spread Islam and transmit the principles and fight distraction and fads.

It Is by the grace of scientists retire and stepped down to the need for people to learn, and some of them weakens to fight the threats, and the many temptations and needed silence and solitude.the scholars of the stop position of the opposition of the Sultan and his aides, but taking a calendar for repair character, but some mystical preferred confrontation peacefully with an

emphasis on the moral side more than the other aspects with the tendency to experience the power.

On the other hand It was an effort scientists around the community awareness for a boycott of Shiism like his Tunisian counterpart, This awareness contributed to by scientists through writing, teashing and issuing fatwas that invalidated some suspicious transaction sush as marriage contracts with the trend.

With regard to political conflict and military between the state Zirid and Hammdid scientists in both countries did not care supported by the authority at the expense of the other, as the authorities of a family, "Brown snhaj", Scientsts Algerians living in African praised the family Zirid did not Say It in the family Hammadid due to the Sour atmosphere political between the two sisters, and It applies to those who have lived within the confines of state Hammadid but There are adult poets who lived at the court of Baní Zirid and Baní Hammad such as " iben hamdis " Sicilian, and noted his poems not to delve into the details of the political dispute between the two countries.

فهرس الموضوعات

مقدمة	أ
الفصل الأول: لمحة تاريخية عن دولة بني حماد (من التأسيس حتى السقوط)	01
المبحث الأول: الزيريون من أشير إلى إفريقية	03
المطلب الأول: مناد بن منقوش	03
المطلب الثاني: زيري بن مناد	04
المطلب الثالث: بلكين بن زيري.....	06
المطلب الرابع: المنصور بن بلكين	07
المطلب الخامس: حماد بن يوسف بن بلكين	07
المبحث الثاني: مرحلة الاستقلال وبناء الدولة	10
المطلب الأول: **بناء القلعة**	10
المطلب الثاني: القائد بن حماد	12
المطلب الثالث: عهد المحسن بن القايد - بلقين "بلكين" بن محمد	12
المطلب الرابع: بلقين "بلكين" بن محمد	12
المطلب الخامس: عهد الناصر بن عليناس	13
المطلب السادس: المنصور بن الناصر	13
المطلب السابع: العزيز بن المنصور	14
المطلب الثامن: يحيى بن العزيز	14
الفصل الثاني: العلماء مواقف وواجبات	17
المبحث الأول: واجبات العلماء السياسية	18
المطلب الأول: بين الواجب والسياسة	18
المطلب الثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	21
الفرع الأول: شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	22
الفرع الثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والضروريات الخمس	22
المطلب الثالث: الحسبة	23
المطلب الرابع: المعارضة السياسية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.....	24
المطلب الخامس: مجال رقابة العلماء	26
الفرع الأول: إقامة العدل	26
الفرع الثاني: التحذير من الظلم	27
الفرع الثالث: الحفاظ على المال العام	28
الفرع الرابع: الدفاع عن العقيدة الإسلامية	29

المطلب السادس: نظرة حول العالم ورجل الدين في المفهوم الغربي 30
المبحث الثاني: مواقف ونماذج سياسية للعلماء 32
المطلب الأول: أبو مسلم الخولاني والخليفة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه .. 34
المطلب الثاني: محنة الإمام مالك رحمه الله 35
المطلب الثالث: ابن سحنون وولاية القضاء 36
المطلب الرابع: الإمام محمد بن يوسف السنوسي وبغضه لأهل السلطان 38
المطلب الخامس: يوسف بن تاشفين وقاضي المرية أبو البراء 39
المطلب السادس: الشيخ محمد بن علي بن الحاج وأمير فاس 40
المطلب السابع: القاضي يحيى بن معمر والعرب الشامبين 41
المطلب الثامن: النشاط السياسي للشيخ الطاهر بن عاشور، والشيخ عبد الحميد بن باديس 43
الفصل الثالث: العلماء وسياسة الدولة الحمادية 46
المبحث الأول: القضاء 47
المبحث الثاني: الحسبة 63
المبحث الثالث: الوزارة 74
المبحث الرابع: الكتابة 82
المبحث الخامس: العلماء وفرضية الجهاد 88
المطلب الأول: الرباطات 91
المطلب الثاني: قيادة الجيوش 95
الفصل الرابع: مواقف العلماء من السلطة السياسية 100
المبحث الأول: موقف العزلة والانزواء 101
البحث الثاني: موقف المعارضة 106
المطلب الأول: موقف المعارضة بالخروج 106
المطلب الثاني: المعارضة السلمية 110
المطلب الثالث: المشاركة والتأييد 122
الخاتمة 130
الملاحق 136
فهرس الآيات 143
فهرس الحديث 143
فهرس الأعلام 143
قائمة المصادر والمراجع 152
الملخص بالعربية 180

الملخص بالأجنبية 183
فهرس الموضوعات 186

University of Algiers (01) youcef Ben khada

Faculty of Islamic Sciences

Department of Language and Arab-Islamic civilization

The impact of scientists in political life

Bani Hammad state model

Note to obtain a master's degree in Islamic Studies
Specialization: Islamic civilization

(547-408hg 1017-1252)

Preparation:

Mohamed Labza

The supervision of Prof. Dr:

Ahmed cherifi

Season university: 1434 - 1435hg 2013 - 2014